

فَهْمُ النُّوعِ الاجْتِمَاعِيِّ
«الْحَنْدَر»



كاملا بهاسين

ترجمة ونشر مركز سالة

كاملا بهاسين

فَهْمُ النُّوعِ الاجْتِمَاعِيِّ «الجِنْدَر»

ترجمة ونشر

مركز ساملة لمصادر ودراسات المرأة

فهم النوع الاجتماعي (الجندر)

تأليف:

كاملا بهاسين

العنوان الاصيل للكتاب:

Understandig Gender

Kamla Bhasin

الناشر:

مركز سلامة لمصادر ودراسات المرأة

الإخراج الفني وتصميم الغلاف

غسان البلولة

العنوان:

السودان، الخرطوم ٢

الطبعة الثانية ٢٠١٣

حقوق الطبع محفوظة ٢٠٠٣

رقم الإيداع: ٨٦ / ٢٠٠٣

مقدمه الناشر

يأتي إصدار هذا الكتاب في صياغ مايقوم به مركز سالمة لمصادر و دراسات المرأة من دور في مجال النشر و التوثيق كمنهج يسهم في رفع الوعي المجتمعي لتتعم النساء بحياة كريمة في ظل مجتمع تسوده قيم العدالة النوعية.

نبتت فكرة ترجمت هذا الكتاب من حاجة موضوعية تتمثل في محاولة إزالة الغموض حول مفهوم الجندر و للتعريف بالمعني الدقيق للمصطلح لتصحيح الفهم الخاطئ العالق في أذهان البعض حول تعريف هذا المفهوم.

يتقدم مركز سالمة لمصادر و دراسات المرأة بالشكر و التقدير إلى الأستاذة كاملا بهاسين لإستجابتها الإيجابية و تشجيعها لعملية ترجمة و نشر مؤلفها إلى العربية كما نتقدم بالشكر الي بعثة الإتحاد الأوروبي علي دعمه المادي لطباعة هذا الكتاب و نشره.

كما نشكر الأستاذة فاييزة نقد لقيامها بالترجمة الأولية و الشكر أيضاً للأستاذ عبدالمنعو الجاك لقيامه بأعمال المراجعة و التحرير للكتاب و أخيراً نأمل أن يسهم هذا الكتاب في توفير مادة مفيدة لكل الراغبين و الباحثين في مجالات قضايا المرأة المتعددة.

فهم النوع الاجتماعي «الجندر»

تقديم

تعيش المجتمعات العربية والأفريقية في العالم الثالث في ظل أنظمة استبدادية قمعية، يسيطر فيها النظام الطبقي الأبوي، الذي يعمل على قهر السواد الأعظم من المواطنين. أفضى هذا الوضع إلى أزمة في الخطاب الاجتماعي والثقافي والسياسي، تجلت أولى خصائصها في سيادة تفسير أحادي لبنية العلاقات الاجتماعية التي تهيمن، وتعمل على، قمع جميع الأشكال الإبداعية والتفسيرات البديلة لبنية العلاقات الاجتماعية وتفاعليتها. وفي القلب من بنية هذه العلاقات والخطابات السائدة يتخلل النظام الأبوي معظم - إن لم يكن كل - أنماط التفكير والتشريع، ونجده حاضراً في وضع السياسات وفي السلوك الفردي والجماعي؛ التلقائي والمنظم. ويُعتبر إشكال الجنس والنوع الاجتماعي «الجندر» من أهم ما أثير الجدل حوله، عند تحليل ونقد النظام الأبوي السائد، عبر هيمنة نظرة معينة للمساواة، تقلل من وضع المرأة وقدراتها، إذ تُصنّف المرأة في مرتبة أدنى، ضمن إطار التقييم في مجالات العمل الخاص، والعام؛ التعليم، واتخاذ القرار... إلخ، خلافاً للرجل، الذي يستمد قوته من بنية النظام السائد والحاكم مؤسسياً، ويدعم بذلك مركزه الاجتماعي والمؤسسي على السواء، بدءاً من مؤسسة الأسرة، مروراً بكل المؤسسات، وصولاً إلى مؤسسة الدولة في القمة. وقد ساعد التاريخ الذكوري - وما زال - في تغذية خيال النظام الأبوي على تشكيل ما يمكن تسميته الهوية النوعية، الجنسية، الطبقية، الدينية، السياسية... إلخ، الأمر الذي يفضي باستمرار إلى تراجع مكانة المرأة ومشاركتها في مستويات الحياة كافة.

في بداية ثمانينيات القرن الماضي تبلور مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» عبر مسيرة مستمرة للفكر النسوي، هادفاً إلى تحرير المرأة والرجل على السواء من هيمنة النظام الأبوي، ومن أجل إعادة صياغة الأدوار الاجتماعية بينهما، لتحقيق المساواة والعدل الاجتماعي. وقد بين مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» أن المرأة، ككيان مستقل عن الرجل، لها ذاتها ووظيفتها ودورها في

المشاركة المتساوية في عملية الإنتاج الاجتماعي، والثقافي، والسياسي، جنباً إلى جنب الرجل الذي يمثل كياناً مستقلاً أيضاً. وبين أيضاً أن لكل منهما خصائصه البيولوجية، التي لا يستطيع أحدهما القيام بها عن الآخر، وإن كانا يكملان بعضهما الآخر. إلا أن هذا الاختلاف يجب كذلك ألا يتجاوز حدوده البيولوجية هذه، وألا ينسحب على الأدوار والوظائف المتشكلة اجتماعياً وثقافياً.

على هذا الأساس صيغ مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» كأحد التيارات التحررية الجديدة، الهادفة إلى حركة تنويرية ونقدية، متحررة من النزعة والهيمنة الأبوية ومن المفاهيم والمعتقدات التي ترسخ وتعمل على تشكيل البنية والتنظيم الاجتماعي على أساس اللامساواة والتمييز القائم على النوع الاجتماعي «الجندر». ويستند مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» على إعادة تشكيل وتأسيس العلاقات والبنى الاجتماعية، وتوازن القوى على أسس ومفاهيم جديدة تضمن تطبيق حقوق الإنسان وحقوق كل فرد داخل المجتمع، نساءً ورجالاً، في الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والمشاركة في عملية التغيير الاجتماعي.

يأتي مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر»، موضوع هذا الكتاب، ليصب في الجدل والحوار المستمر؛ حول أولوية وأهمية تحقيق المساواة وإلغاء جميع أشكال التمييز القائمة على أساس النوع الاجتماعي. وبالرغم من أن الجدل دائماً ما ينصب على الموضوعات المعنية بتحقيق المساواة وإلغاء التمييز، إلا أنه ينصب كذلك على المفهوم ذاته؛ حول ما يحمله من دلالات على المستوى اللغوي. ففي اللغة العربية لا يوجد - حتى الآن - اصطلاح واحد لتسمية المفهوم. فالبعض يسميه «نوع الجنس»، والآخر يسميه «النوع الاجتماعي»، وغيرهما «الجنوسة»، وغيرهم يُبقي على اللفظ الإنجليزي فيعزبه كتابةً، ليصير المفهوم في اللغة العربية «جندر». ودون الدخول في الجدل اللغوي في هذا الخصوص، فإننا نرى أن يُترجم المفهوم إلى «النوع الاجتماعي» و«الجندر» على السواء، لتحقيق غايتين للاستخدام فقط. الأولى منهما أن اصطلاح «النوع الاجتماعي» جرى استخدامه في علم الأنثروبولوجي للتحديد والإشارة إلى الفئات الاجتماعية والهويات المختلفة من حيث تشكيلها الاجتماعي الثقافي؛ القضية التي يسعى الكتاب هنا في توضيحها. أما الغاية الثانية من استخدام مفردة «جندر» بتعريفها اللفظي هذا، فيعود إلى شيوع وسهولة استخدام الاصطلاح، كغيره من الاصطلاحات الأخرى التي هاجرت من وإلى اللغة العربية، بخاصة وسط المتخصصات والمتخصصين.

يتضمن هذا الكتاب: (فهم النوع الاجتماعي «الجندر»)، معظم المفاهيم والموضوعات الأساسية التي تسعى إلى توضيح مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» بلغة مبسطة هدفت إلى توفير المعلومات من جانب، وتمكين المطلع (ة) من الأدوات والمبادئ التحليلية الأساسية لفهم وتطبيق المساواة وعدم التمييز على أساس النوع. ويتم كل ذلك في شكل أسئلة وأجوبة وُضعت بحيث تحيط بمعظم جوانب الموضوع. ويحتوي الكتاب على توضيح شامل لمفهوم النظام الأبوي، وسياسات وعمليات التنمية وموقع المرأة منها، وتوازنات وعلاقات القوة السائدة داخل مؤسسات المجتمع، وكيفية تشكيلها، وموقع مشاركة المرأة منها، فضلاً عن لمحات من تطور الفكر النسوي بكل مدارسه

الفكرية.

جاءت المبادرة بترجمة هذا الكتاب ونشره عبر اللغة العربية، وعدد من اللغات السودانية الأخرى - كلغة الدينكا، الشلك، النوير وعربي جوبا؛ من خلال العلاقة العملية والشخصية مع مؤلفته الأستاذة «كاملا بهاسين» في العام ١٩٩٨م. ويأتي كتاب «كاملا بهاسين» ضمن سلسلة من المؤلفات مكنت الكاتبة خلالها إلى تخصيص جهودها في مجالات تحرير المرأة من أشكال التمييز واللامساواة كافة. ومن مؤلفاتها الأخرى كتاب «ماهية الفكر الأبوي، وماهية الفكر النسوي»، وبالرغم من أن معظم أنشطة ومساهمات الأستاذة «كاملا بهاسين» تتوجه إلى مجتمعات جنوب شرق آسيا، إلا أن الأفكار والرؤى التحليلية التي تطرحها تؤكد تقاطعات هذه الأفكار في كل المجتمعات والثقافات، ولعل هذا المؤلف أبلغ مثال، إذ نلاحظ أن الأمثلة والتجارب من جنوب شرق آسيا، والتي ساقتها المؤلفة في عرضها للأفكار والتصورات حول مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر»، كثيراً ما تنطبق، أو يوجد ما يشابهها من أمثلة وتجارب، في مجتمعاتنا.

عن أسرة مركز سالمة

فهيمة هاشم



إننا نعرف المعنى اللغوي لمفهوم (النوع الاجتماعي «الجندر»)، ولكن من الواضح أن استخدامه يختلف عن معناه اللغوي، هل يمكن توضيح هذا؟

كلمة (نوع اجتماعي «جندر») تُستعمل الآن في علم الاجتماع كمفهوم فكري ذي معنى محدد. ففي معناه الجديد يجسد المفهوم التعريف الثقافي الاجتماعي للرجل والمرأة، والطريقة التي تُميز بها المجتمعات بينهما؛ عبر تحديد أدوار اجتماعية مختلفة لكل منهما. فالنوع الاجتماعي «الجندر» يُستخدم كأداة تحليلية لفهم الحقائق الاجتماعية في ما يتعلق بالمرأة والرجل. طرَحَ الاختلاف بين «الجنس» والنوع الاجتماعي «الجندر» لمعالجة التوجهات العامة التي تُرجع خضوع المرأة إلى تركيبها الجسدية. إذ ساد طويلاً الاعتقاد بأن التباين بين خصائص دور المرأة والرجل ومكانة كل منهما في المجتمع تُحدد وفقاً للتصنيف البيولوجي للجنس المعين، لذلك اعتبرت هذه الخصائص طبيعية وغير قابلة للتغيير. بهذا المفهوم؛ ظلَّ التكوين الجسدي للمرأة، ولا يزال، سبباً مباشراً لخضوعها في المجتمع. وفي حالة قبول هذا كوضع طبيعي فمن البديهي ألا تُثار قضية عدم المساواة وعدم العدل في المجتمع.

إن إثارة مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» يساعدنا في فهم أن «الجنس» أمر؛ وأن النوع الاجتماعي «الجندر» أمر آخر مختلف تماماً. فمن المعروف أن الشخص يُولد ذكراً أو أنثى، وأن جنسنا يمكن أن يُحدد ببساطة بالنظر للأعضاء التناسلية. ولكن لكل ثقافة طرقها في وضع قيمها الخاصة بالبنات والأولاد، ومن ثم تُحدد لكل منهما أدواراً، واستجابات، ومزايا مختلفة. فالقالب الثقافي والاجتماعي، الذي يُصمَّم للبنات والأولاد منذ النشأة الأولى، هو ما يُعرَّف بـ (تحديد النوع الاجتماعي «الجندرة»). فكل مجتمع يُحوّل، تدريجياً، الأنثى أو الذكر إلى امرأة أو رجل، ومن ثم إلى فهم للأنوثة أو الذكورة، وذلك عبر مستويات مختلفة من أنماط السلوك، والأدوار، والمسؤوليات، والحقوق والتوقعات، ويتم هذا على خلاف «الجنس»، فهو أمر بيولوجي، فهووية النوع الاجتماعي

«الجندر» للنساء والرجال تُحدد نفسياً، واجتماعياً، بما يعني أن النوع الاجتماعي «الجندر» يُحدد تاريخياً وثقافياً.

وتعتبر آن أوكلي (Ann Oakley) من الأوائل في مجال الفكر النسوي، ممن تناولوا مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» قائلة:

(يُعتبر النوع الاجتماعي «الجندر» أمراً ثقافياً، فهو يعود إلى التصنيف الاجتماعي للرجال والنساء على نحو ذكورة وأنوثة. فالناس عادة يُحكم على أنهم ذكور أو إناث بالرجوع إلى المدلول البيولوجي. ولكن الحكم على الذكورة أو الأنوثة لا يمكن أن يتم بالطريقة ذاتها، فالمعيار هنا ثقافي يختلف باختلاف الزمان والمكان معاً. وعليه فإن ثبات الجنس يجب الإقرار به، ولكن يجب أيضاً الإقرار بالتغير في النوع الاجتماعي «الجندر»^(١)).

وفي النهاية خلّصت آن أوكلي (Ann Oakley) إلى أن (النوع الاجتماعي «الجندر» ليس ذا أصل بيولوجي، وأن الارتباط بين «الجنس» والنوع الاجتماعي «الجندر» ليس في الحقيقة ارتباطاً طبيعياً على الإطلاق.

الجدول أدناه يوضح الاختلافات الأساسية بين مفهومي (النوع الاجتماعي «الجندر»

و (الجنس):

النوع الاجتماعي	الجنس
النوع الاجتماعي «الجندر» عبارة عن ثقافة اجتماعية من صنع الإنسان.	«الجنس» شيء طبيعي.
النوع الاجتماعي «الجندر» ثقافة اجتماعية تعود إلى قيم الذكورة والأنوثة، وأنماط السلوك، والأدوار والمسؤوليات... إلخ.	«الجنس» خاصية بيولوجية تعود إلى الاختلافات الباثنة في الأعضاء التناسلية المتعلقة بعملية الإنجاب ووظيفته.
النوع الاجتماعي «الجندر» متغير، ويتحول من وقت إلى آخر ومن ثقافة إلى ثقافة، بل حتى بين أسرة وأخرى.	«الجنس» ثابت ويظل ثابتاً في أي مكان.
النوع الاجتماعي «الجندر» يمكن أن يتغير.	«الجنس» لا يمكن أن يتغير.

كيف يمكن ترجمة كلمة (نوع اجتماعي «جندر») إلى لغات جنوب آسيا؟

هذه مشكلة حقيقية، إذ بينما توجد كلمتان مختلفتان في اللغة الإنجليزية للتعبير

عن «الجنس» والنوع الاجتماعي «الجندر»، ففي معظم لغات جنوب آسيا نجد كلمة (Linga) للدلالة على مفردتي «الجنس» و«الجندر». وللتمييز بين الجنس والنوع الاجتماعي «الجندر» نجد في لغات جنوب آسيا كلمة براكريتيك لينقا (Praakritik Linga) بمعنى الجنس البيولوجي، بينما كلمة سامايجك لينقا (Saamaajik Linga) تدل على النوع الاجتماعي «الجندر» أو مفهوم الجنس الاجتماعي. وفي الحقيقة تعتبر تعريفات لغات جنوب آسيا أفضل من تعريفَي «الجنس» و«الجندر»؛ لأن المفردتين تحملان معنييهما مباشرة ولا تحتاجان إلى مزيد من التوضيحات.

لكن ، ألا يُعتبر النوع الاجتماعي «الجندر» ذا علاقة وثيقة بالجنس؟ والأدوار والسلوكيات المحددة للنساء والرجال، ألا تُعتبر قائمة على الاختلافات الجنسية بينهما؟

إلى حد ما هذا صحيح. فبسبب التكوين الجسدي للنساء - وليس كل النساء - فإنهن يحملن الأطفال ويُطعنهم(ن)، ويأتهن الطمث، ولكن خلاف هذا فليس هنالك ما يفعله ولا يقدر عليه الرجال، كما لا يوجد شيء يقوم به الرجال ولا تقوى عليه النساء، فالحمل لا يعني أن النساء وحدهن القادرات أو الملزمات برعاية الأطفال، فالرجال بنفس القدر يمكنهم القيام برعاية الأطفال. وعلى هذا الأساس، فليس بالضرورة أن يكون التكوين الجسدي للرجل والمرأة هو المحدد لصفاتها، ومهامنا ومصائرنا.

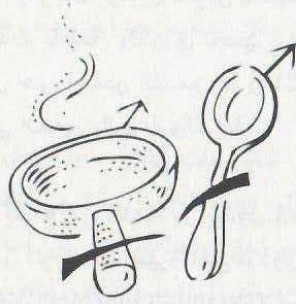
لكن في الواقع يصعب جداً تثبيت ما هو مشكل طبيعياً وما هو مفروض اجتماعياً، فما إن يُولد الطفل حتى تبدأ الأسرة والمجتمع في عملية تحديد النوع الاجتماعي «الجندرة». فكثير من ثقافات جنوب آسيا تحتفل بقدوم المولود الولد، ويمطرونه بالحب والتقدير وبأفضل الرعاية الغذائية والصحية، بينما تصيبهم الحسرة في حالة المولود البنت، فالأولاد يتم تشجيعهم ليكونوا أقوياء وقادرين على التعبير، أما البنات فيتم تشجيعهن على الاحتشام والبقاء بالمنزل.

ليس ثمة في جسد البنت ما يمنعها من ارتداء الملابس القصيرة أو تسلق الأشجار أو ركوب الدراجات، وليس في جسد الولد ما يمنعه من اللعب بالدمى أو رعاية أشقائه الصغار أو المساعدة في الطبخ أو نظافة المنزل. كل هذه ليست سوى اختلافات قائمة على النوع الاجتماعي «الجندر»، وهي من ابتداء المجتمع. والبرهان على حقيقة أن تحديد النوع الاجتماعي «الجندر» يُعزى إلى الاختلافات الثقافية والاجتماعية، وليس كآمر يعود إلى الطبيعة، أن النوع الاجتماعي «الجندر» يظل في تغير دائم بتغير الأزمنة، واختلاف الأماكن، وبين المجموعات الاجتماعية المختلفة. ومثال لذلك: حالة ابنة الطبقة الوسطى، التي تظل مقيدة بالبقاء داخل البيت أو المدرسة، بينما الفتاة القروية تتجول بحرية في الحقول، وترعى الماشية، وتسلق الأشجار لجني الثمار. فكلتاها فتاتان، لكن ما اكتسبته من قدرات وطموح وأحلام يختلف، بالرغم من أن جسديهما يتشابهان. وبالمثل، فإن العديد من

العائلات لا يسمحون للبنات بالذهاب إلى المدرسة أو الخروج من المنزل بعد سن ١٠ أو ١١ سنة، حسب التقاليد، وفي معظم الأحيان يُزوّجن في سن البلوغ.

أما الآن فقد تغيرت أشياء كثيرة، بما فيها التعليم. ونسبياً تغير أيضاً تقسيم الأدوار والمسؤوليات بالنسبة للرجال. وهذا ما نعينه عندما نقول إن النوع الاجتماعي «الجندر» متغير ومختلف، ويمكن أن يختلف باختلاف الأسر، والمجتمعات، كما يمكن أيضاً أن يكون مختلفاً باختلاف الأزمنة في الأسرة الواحدة.

حتى أجسادنا يمكن أن تتشكل أو تتغير، سواءً أكان ذلك بفعل أنفسنا أم بفعل المجتمع والثقافة. إذ يمكننا أن نغير حجم أجسادنا، أو أشكالها، أو أن نقويها، ويتم ذلك بالتدريب، أو الاستخدام، أو عدم الاستخدام، أو سوء الاستعمال، والأمثلة الواضحة على ذلك أجساد المصارعين رجالاً ونساءً، بُناة كمال الأجسام، الرياضيون، الراقصون وممارسو اليوغا... إلخ. وبالمثل، فإن لأجساد النساء القدرة على الحمل والإنجاب، ولكن من شأنهن أيضاً أن يخترن إذا ما كن يردن الإنجاب، وأن يخترن عدد الأطفال الذين يرغبن، ولهن أن يخترن التباعد الزمني للإنجاب. فالإنجاب ليس أمراً حتمياً على النساء كما هو على إناث الحيوانات.



«إذا استطاعت المرأة أن تطبخ، فإن الرجل يستطيع أيضاً؛ لأن المرأة لا تطبخ برحمها».

يُستنتج من هذا: أن الأوضاع المختلفة، التي تتمتع بها النساء والرجال في المجتمع، تُحدّد اجتماعياً وثقافياً، وهي من صنع الإنسان، وتأثير الطبيعة في ذلك محدود. فالنوع الاجتماعي «الجندر»، على خلاف «الجنس»، هو الذي يحدّد - وفي كل مكان تقريباً - أن النساء كمجموعة يُعتبرن أدنى مكانة من الرجال، فالنساء يتمتعن بحقوق أقل، ويمتلكن مصادر أقل، ويعملن لساعات طويلة قياساً بالرجال، إلا أن عملهن أقل تقييماً أو أقل أجراً. إضافة إلى ذلك، فالنساء يواجهن عنفاً

منظماً سواءً أَمِن الرجال أم عبر المجتمع، كما يمتلك القليل من السلطة لاتخاذ القرار في المؤسسات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية. وقد صوّرت كلاوديا فان ويرلوف (Claudia Van Werlhof) النظام الاجتماعي القائم على تحديد علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» بأنه:

(لا يوجد نظام اجتماعي في التاريخ ثَمَادَى وشَوْه واستَغَلَ الاختلاف الطبيعي بين الجنسين بشكل وحشي ومنظم كما يفعل نظامنا الاجتماعي، فقد حوّل الجنس، كتكوين طبيعي، إلى نوع اجتماعي «جندر» مصطنع، حيث جعل الرجال من «الذكورة» والنساء من «الأنوثة»، وهو في الحقيقة قد حوّل الرجال إلى فئة بشرية، بينما ينظر للنساء كجنس فقط. في النهاية، وبعد تفصيل هذه الاختلافات الاجتماعية طرَح النظام الاجتماعي هذه الاختلافات على أساس أنها طبيعية، ليتم تذويبها من ثَم في صُور الاستغلال الاقتصادي^(١).)

إن أي مجتمع يفرض معايير مختلفة على البنات والأولاد، وعلى النساء والرجال، وتحدّد هذه المعايير تقريباً معظم أوجه حياتهم ومستقبلهم. ويمكن النظر إلى هذه المعايير بصورة أوضح في ما يلي:

الملبس:

البنات والأولاد، والنساء والرجال، يرتدون ملابس مختلفة في معظم المجتمعات. وفي بعض الأماكن ربما تكون هذه الاختلافات طفيفة، ولكن في بعضها تبدو صارخة. وفي بعض المجتمعات النساء يغطين أنفسهن من الرأس حتى أخمص القدمين بما في ذلك الوجه. إن طريقة اللبس يمكن بالفعل أن تؤثر على الحركة، وعلى الشعور بالحرية والكرامة.

المميزات:

في معظم المجتمعات يُتوقع من النساء أن يبدون بطبائع مضبوطة؛ كالرقة، والعناية، والتغذية، والطاعة، بينما يُتوقع من الرجال أن يظهروا أقوياء، ذوي ثقة بالنفس، ومنافسين وسليمي التفكير. وقد قالت فاسانث كانبران (Vasanth Kannabiran)، وهي إحدى النسويات الهنديات: (يُفترض أن تكون تربية الأطفال أمراً في طبيعة المرأة، كحالها الموروثة في الإنجاب! ليس تربية الأطفال الذين ننجبهم فحسب، بل يُفترض أن يكون الحب أو الأمومة كامنّة بداخلي تنتظر أن تفيض كالنهر على أي إنسان يحتاج إليها. هكذا نصيرُ أمّهات أبديات؛ أعطي الأمومة لطفلي، لأطفال الآخرين، لزوجي، لإخواني، لأخوتي، ولأبي، الذي اعتاد أن يناديني: «أمي الصغيرة»! وعلى هذا الأساس أصبحُ أما للجميع. بهذا المفهوم الواسع، فإنه يُتوقع منك أن تفيضي بإحساس الأمومة لعموم الكون، ويفترض في هذا أن يكون طبيعياً!، ولكن ليس العمل على الإطلاق. هذا أمرٌ تودّيته بسهولة كالتنفس والأكل والنوم^(٢).)

الأدوار والمسؤوليات:

عادةً يُعتبر الرجال أرباباً للأسر، ومُلاكاً، ومديرين للممتلكات، ونشطاء في السياسة والدين والأعمال والمهن المتخصصة. وفي الجانب المقابل، يُتوقع من النساء، ويدربن، على الإنجاب، وعلى العناية بالأطفال، وعلى تَمريض كبار السن والعاجزين، فضلاً عن القيام بكل الأعمال المنزلية وغيرها من مهام. وهذه الأدوار، تُحدّد عادةً إن كنّ سيتعلّمن أم سيُحرمن من التعليم، كما تحدّد مجال تدريبهن للعمل وطبيعة العمل. وعموماً لا يخفى أن مقدار الاختلاف بين أدوار الرجل والمرأة يتباين بدرجة واسعة. فالقواعد التي تحكم هذه الأدوار، في بعض الأحيان، ليست سوى تمييزية، وتظهر القليل من القلق بين الجنسين حول التبادل المؤقت لأدوارهما.

نقول كورا ديبويس (Cora Du Bois):

(بالرغم من وجود فوارق بين الأدوار الاقتصادية للجنسين، لا يُجانب السلامة أن يؤدّي أحدهما دور الآخر؛ إنه، بالأحرى، يحظى بالإعجاب لامتلاكه مهارة إضافية. فالمتعارف عليه أن النساء ينظمن الاقتصاد المعيشي، بينما يهتم الرجال بالإجراءات المالية. لكن العديد من الرجال يتحمسون لأعمال البساتين، كما تمتلك العديد من النساء مهارات مالية، ففي بعض الثقافات تُعتبر أعمال البساتين من الحرف النسائية، وانخراط الرجال بها يعتبر برهاناً على الانحراف الجنسي، وفي ثقافات أخرى يمكن تصميم مهارات وأدوار خاصة للإناث المتفوقات في مهام مصممة للجنسين^(٣).)

وفي المقابل:

(تفرض بعض المجتمعات أدواراً صارمة على لكل من الجنسين. ففي حالة هنود المُنْدُرُوكو، في وسط البرازيل، الذين اتخذتهم آن أوكلي (Ann Oakley) نموذجاً لمجتمع، نجد استقطاباً للأدوار على أساس الجنس والتقسيمات الجنسية يعتبر عنصراً اجتماعياً أساسياً. والفصل المكاني والاجتماعي بين الجنسين مكتمل فعلياً، فالرجال والأولاد يسكنون في منازل خاصة بهم منفصلة عن الإناث. فكل مجموعة جنسية - باستثناء الأطفال - تتفاعل فقط داخل مجموعتها، والتناظر بين الجنسين يظهر في العديد من الشعائر والمناسبات. وينتشر الاستقطاب الجنسي، ليس فقط في المهام الاقتصادية والأدوار الاجتماعية بين الجنسين، ولكن أيضاً يشمل المساحة الشخصية؛ إذ يأخذ شكل السيطرة والخضوع. ولا يغيب القلق حول مقدرة الناس على البقاء داخل الأدوار الجنسية وأنماط الشخصية المفروضة، وحول مقدرتهم في تجاوز رغباتهم الحقيقية والخيالية، إذ يُعبر عن كل هذا في العديد من صور الفلكلور والشعائر^(٤).)

وللمتابع من الخارج، تبدو اختلافات النوع الاجتماعي «الجندر» في المجتمعات الغربية

طفيفة، ولكن، كما أشارت آن أوكلي (Ann Oakley):

يُعتبر الجنس الأساس المنظم للبنية الاجتماعية في المجتمعات الغربية اليوم، وبالرغم من الاعتقاد العام بخلاف ذلك، يلعب نوع الجنس دوراً كبيراً في تحديد الأدوار الاجتماعية. عليه ليس من المستغرب أن نجد قلقاً عميقاً حياله، في الثقافة الغربية، كما هو الحال لدى المُنْدُرُوكُو، يضرب بجذوره في المطالب حول الأدوار القائمة على النوع الاجتماعي «الجندر». ويرى العديد من الأطباء النفسانيين أن جزءاً كبيراً من استقرارنا النفسي كناضجين يأتي من معيشتنا داخل حدود هذه الأدوار، والتي يجب أن نعيشها إذا أردنا المحافظة على قوانا العقلية^(١).

هل

يمكن لبعض هذه الاختلافات أن تبرز بسبب الضعف البيولوجي للبنات والنساء؟

في الحقيقة، إذا ما تحدثنا من الناحية البيولوجية، فإن الرجال يُعتبرون الجنس الأضعف، فالكروموسوم Y، الموجود عند الرجال فقط، يعتبر المسؤول عن كثير من الإعاقات. وقد تضمنت القائمة التي وضعها أشلي مونتاغيو (Ashley Montagu) في كتابه "التفوق الطبيعي للنساء" ٦٢ اختلافاً محدداً ترجع معظمها أو كلها للجينات المرتبطة بالجنس، وتتصل غالباً بالذكور. يقول:

(نصف هذه الاختلافات تقريباً تعتبر خطيرة، منها عدم تجلط الدم، تشوه القلب، وبعض أشكال الاختلال العقلي. وفي أي مرحلة عمرية، ومنذ بداية الحمل، نجد أن معظم جينات الذكور تموت باكراً إذا قورنت بجينات الإناث. وفي المقابل نجد معدلات الذكور أكثر من الإناث في الولادة. والحقيقتان عن الموت والإنجاب الأكثر بين الذكور والإناث تبدوان متوافقتين).

(بالرغم من أن الحيوانات المنوية Y وX تبدو متساوية في العدد، إلا أن الحمل يكون ما بين ١٢٠ إلى ١٥٠ للذكور مقابل ١٠٠ للإناث. وعند الولادة تنخفض نسبة الذكور للإناث بمعدل ١٠٠:١٠٦ في الولايات المتحدة، (بين مجموعات البيض فقط). وفي بريطانيا تنخفض بنسبة نحو ٩٨:١٠٠. كما أن إجهاض الجنين أو موته يشكل نسبة أعلى لدى الذكور بسبب صدمة الولادة. كما أن نسبة ٥٤% من المواليد من الذكور يموتون من جراء الجروح أثناء الولادة، ١٨% منهم يولدون بتشوهات خلقية. وفي الحقيقة، فإن توقعات عمر الإناث عند الميلاد عالمياً تعتبر أعلى من الذكور. ففي بريطانيا يساوي توقع الحياة للإناث ٧٤,٨ عاماً، بينما للذكور يعادل ٦٨,١ سنة. وفي الصين بنسبة ٦٥,٦ للإناث و٦١,٣ للذكور، وفي البرازيل ٤٥,٥ للإناث و٤١,٨ للذكور)^(٢).

وفي السياق ذاته، قدّمت آن أوكلي (Ann Oakley) إحصائيات وافية من دراسات بحثية؛ أوضحت فيها أن الرجال أكثر قابلية للأمراض المعدية وعرضة للوفاة. واستناداً على ما طرحته فهي

(ترتبط هذه القابلية مباشرة بالاختلاف في الكروموسومات بين الذكر والأنثى. فالجينات المتحكممة في عملية مقاومة الجسم للإصابة تُنقل عن طريق كروموسوم X، وتعتبر القابلية الأعلى للذكور في الإصابات ذات أسس بيوكيميائية محددة)^(٣).

وفي حالة جنوب آسيا، مثلاً، يُحجَب التفوق البيولوجي للنساء وراء المنزلة الأدنى، اجتماعياً وثقافياً، المفروضة عليهن، فهن اليوم يتخلفن تقريباً في كل الأوضاع عن الرجال.

من ناحية أخرى، نجد أن أرسطو (Aristotle) يسمّي الذكر «العضو النشط» بينما يطلق على المرأة «العضو السلبي» أو غير الفعال. فهو يرى أن الأنثى عبارة عن «ذكر مشوه»؛ شخص بلا روح، وأن دونيتها البيولوجية تجعلها أقل في القدرات، وفي مقدرتها على التفكير، وإذا في اتخاذ القرارات. ويخلص إلى أن السبب في أن الذكر متفوق وأن الأنثى أقل منزلة، أن الرجال وُلدوا لكي يحكموا، والنساء وُلدن لكي يقع عليهن الحكم. وقد لخص أرسطو رأيه في مقولة: «شجاعة الرجل تظهر في أنه الأمر، وشجاعة المرأة في الطاعة»^(٤).

أما سيغموند فرويد (Sigmund Freud) فيقول إن "التكوين الجسماني للنساء يُعتبر قدرهن". وهو يرى أن الإنسان الطبيعي هو الذكر، وما الأنثى إلا كائن بشري منحرف، تفتقر إلى العضو الذكري، ويفترض أن نفسيته الداخلية تركز حول الصراع لتعوض هذا النقص.

ومن جانب آخر يرى دارون (Darwin):

(لا يخفى أن النساء يختلفن عن الرجال في الوظائف الذهنية، خاصة في الرقة الزائدة وقلة الأنانية. وثمة اقتناع عام بقوة القدرة الحدسية لدى النساء، وسرعة إدراكهن، ومقدرتهن على التقليد، مقارنة بالرجال، على أن بعض هذه المقدرات تُعتبر من خصائص الأعراق الدنيا وتعود إلى الحالات التاريخية والمتدنية من الحضارة)^(٥).

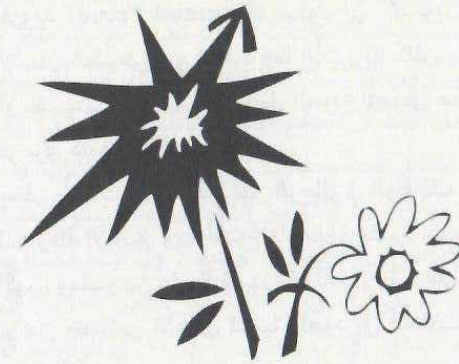
هل

تعين أن الفوارق البيولوجية بين النساء والرجال ليس لها تداعيات على الإطلاق؟ وهل صحيح أن إنجاب النساء ليس له علاقة بالأدوار المحددة في المجتمع؟

نحن لا ننفي أن هناك بعض الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث، لكن حقيقة أن الأدوار القائمة على النوع الاجتماعي «الجندر» تتفاوت كثيراً بين الثقافات، توضح أن هذه الأدوار لا يمكن أن تستند إلى أو تُفسّر فقط بنوع الجنس. والحقيقة العلمية البسيطة التي علينا تذكرها أن

المتغيرات - كالأدوار القائمة على النوع الاجتماعي «الجندر» - لا يمكن تفسيرها بالثوابت - كالأعضاء التناسلية والكروموسومات أو الجنس. هذا يعني أنه إذا كان التكوين البيولوجي وحده يحدد أدوارنا الاجتماعية، فإنه يتحتم على كل امرأة في العالم أن تطبخ وتغسل وتحيك الملابس، لكن من الواضح أن هذا ليس الوضع الحقيقي، فمعظم المحترفين في الطبخ والغسيل والحيكة من الرجال. ما نريد أن نقوله هو أنه ليس الجنس، ولا الطبيعة البشرية، هما المسؤولان عن عدم العدل وعدم المساواة الموجودة بين النساء والرجال، فالوضع مماثل في حالة عدم المساواة بين الطوائف، والطبقات والأعراق التي تعتبر أيضاً من صنع الإنسان، وذات تشكّل تاريخي. وعليه يمكن إعادة طرحها للتساؤل والتحدي والتغيير. فالمرأة يمكن أن تنجب أطفالاً، ولكن هذا لا يمكن أن يكون سبباً لدونيتها وخضوعها، كما يجب ألا يحدد تعليمها وتدريبها أو فرص عملها. والسؤال هو: لماذا يقود اختلاف التكوين الجسدي، واختلاف الوظائف، إلى عدم المساواة؟ فليس بالضرورة أن نكون متشابهين لنكون متساوين، وأن تكون لنا حقوق وفرص متساوية.

كتبت ماريا ميس (Maria Mies)، الباحثة والناشطة في مجال العمل النسوي، حول الأصول الاجتماعية للتقسيم الجنسي للعمل، قائلة:

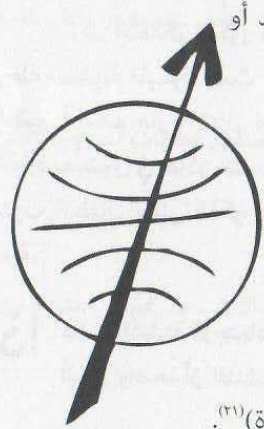


(ليست الذكورة والأنوثة معطيات بيولوجية، لكنها نتاج لعملية تاريخية طويلة، ففي كل حقبة تاريخية تتخذ الذكورة والأنوثة تعريفاً مختلفاً، يعتمد على نمط الإنتاج في تلك الحقب. وعليه تطور الرجال والنساء علاقة مختلفة نوعياً لأجسادهم. لذلك فُسرت الأنوثة، في المجتمعات الأمومية، كنموذج اجتماعي للإنتاج، باعتباره العنصر الفاعل الأساسي في تكوين الحياة. فكل النساء يُصنّفن «أمهات»، لكن مفهوم الأمهات هنا له معان مختلفة. ف في

ظل النظام الرأسمالي تُصنّف كل النساء اجتماعياً «رَبّات بيوت»، بينما يُصنّف كل الرجال «أرباباً للأسر»، وتعتبر الأمومة هنا جزءاً من مفهوم ربة المنزل. عليه، فالفرق بين التعريف المبكر للأنوثة في المجتمعات الأمومية والتعريف الحديث لها، أن التعريفات الحديثة تعتبر الأمومة فرعاً لكل نشاط وإبداع وقيمة إنتاجية للإنسان^(١١).

إذا كان هذا هو الوضع، هل يمكن أن توضح لنا كيف حوّل المجتمع الرجال والنساء إلى ذكور وإناث؟

يحدث هذا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية أو تحديد النوع الاجتماعي «جندرة»، وهي عملية مستمرة داخل الأسر والمجتمع. فكلنا نعلم أن الطفل حديث الولادة لا يُصنف فقط بنوع جنسه، وإنما يُحدد كذلك النوع الاجتماعي «الجندر». فقد لاحظنا كيف يكون الترحيب مختلفاً بالنسبة للطفل المولود في بعض الثقافات، يتبع ذلك الاختلاف في التوجيه، المساعدة، المعاملة وطريقة اللبس. فمن خلال هذه القواعد يتم تعليم الأطفال السلوك ليصبحوا جزءاً من المجتمع الذي ولدوا فيه، وتُسمى هذه العملية (التنشئة الاجتماعية). وتسمى عملية التنشئة الاجتماعية،



التي يقع عليها تعليم الأطفال لأدوارهم الاجتماعية، بعملية تحديد أو التلقين النوع الاجتماعي «جندرة». ويتم هذا عبر مختلف الآليات الاجتماعية التي تعلم الأطفال خصائص ذكورة وأنوثة الشخصية، بما يجعلهم يوجهون ذلك في سلوكياتهم ومواقفهم وأدوارهم. وتبعاً لما ذكرته روث هارتلي (Ruth Hartley) فإن:

(التنشئة الاجتماعية تتم عبر أربع عمليات، هي الملاعبة، القولية، التلقين اللفظي، والنشاط المكشوف. وكما هو موضح أدناه فالعمليات الأربع يُفرّق بينها عادة على أساس الجنس، وكلها ملامح لتنشئة الطفل اجتماعياً منذ الولادة)^(١٢).

عملية الملاعبة والتشكيل:

وتعني كيفية التعامل مع الطفل(ة). فمن الملاحظ أن الأولاد يُعاملون كأشخاص أقوياء، مستقلين ذاتياً منذ البداية. وفي بعض الثقافات تنشغل الأمهات بشعر الطفلة وإلباسها أزياء أنثوية، ويُشَدّن بجملها أمامها. وتعتبر هذه التجارب العملية في مرحلة الطفولة المبكرة ذات أهمية في تشكيل الإدراك الذاتي للبنات والأولاد.

عملية القولية:

وتعني توجيه انتباه الأطفال ذكوراً وإناثاً للأشياء ومظاهرها. مثلاً إعطاء البنات لعباً كالعرائس أو أدوات المطبخ، وتشجيع الأولاد على اللعب بالبنادق والعربات والطائرات. ففي منازل العمال في جنوب آسيا نجد أن البنات لا يلعبن بالعرائس والأواني في شكل لعب، وإنما يُدرَّبْنَ على نظافة الأواني والمنازل الحقيقية ورعاية الأطفال الحقيقيين منذ الطفولة، بينما يُرْسَلُ الأولاد إلى المدارس أو يعملون خارج المنزل. ومن خلال هذه المعاملة المختلفة تتم قلبية وتوجيه رغبات واهتمامات البنات والأولاد بطريقة مختلفة، وبالتالي يكتسبون قدرات وتوجهات وطموحات وأحلاماً مختلفة. والتعود على أشياء بعينها يقوم على توجيه الاختيارات.

عملية التلقين اللفظي:

وهي تختلف أيضاً بين الأولاد والبنات، مثلاً نقول للبنات «ما أجملك» وللولد «تبدو كبيراً وقوياً». وقد أوضحت البحوث أن مثل هذه الإشارات تشكل الهوية الشخصية للبنات والأولاد كما للرجال والنساء. حيث يتعلم الأطفال التفكير في أنفسهم كأنثى وذكر، ومن ثم يتماهون مع الإناث والذكور الآخرين. وخلال هذه العملية يقوم أعضاء الأسرة بالإشارة باستمرار لدور النوع الاجتماعي «الجندر» للأطفال عن طريق الكلام، ويشيرون في ذلك للأهمية الممنوحة لكل طفل.

عملية النشاط المكشوف:

كل الأطفال الذكور والإناث يتعرضون لمعرفة الأنشطة التقليدية الذكورية والأنثوية منذ مرحلة الطفولة المبكرة. حيث يُطلب من البنات مساعدة أمهاتهن في الأعمال المنزلية، بينما الأولاد يرافقون آباءهم خارج المنزل. وفي المجتمعات التي تفصل بين الجنسين عن بعضهما البعض، فالبنات والأولاد يعيشون في أماكن منفصلة ويوجهون نحو أنشطة مختلفة كذلك. ومن خلال هذه العمليات يتشرب الأطفال بمعنى الذكورة والأنوثة، ويتم استيعاب هذه المعاني في داخلهم غالباً بطريقة غير واعية.

إذا

كانت التنشئة الاجتماعية تُعتبر عملية مستمرة، فلماذا استمر الجدل بين الطبيعة والتربية؟ أليس واضحاً أن التنشئة هي المسؤولة عن الاختلافات بين البنات والأولاد؟

من المدهش حقاً أن العديد منا لا يدرك ما نقوم به دائماً تجاه أطفالنا. وفي الحقيقة نحن نعتقد أننا نعامل البنات والأولاد بطريقة مختلفة لأنهم في الواقع يختلفون. وقد لا نقبل بأن بناتنا وأولادنا ينمون مختلفين نتيجة لطريقة التعامل في المدارس والمجتمعات ومعاملتنا لهم أيضاً. والأطفال أيضاً يتعلمون هذه الأدوار دون أن يدركوا حقيقة أنه تم تشكيلهم. وإذا لم تكن هناك اختلافات بين البنات والأولاد، ولو أن كل البنات والأولاد في كل مكان يتصرفون بطريقة متشابهة، تزيد أو تقل، لجادلنا بأن الأدوار القائمة على النوع الاجتماعي «الجندر» تستند على الجنس، ولكن

هنا سبق يتضح أن ذلك ليس هو الوضع.

ويمكن النظر إلى العقوبات وعدم القبول للأطفال والبالغين، عندما ينحرفون عن الأدوار الاجتماعية القائمة على نوعهم «الجندرة»، كإحدى الطرق القوية التي تجعل كل واحد يتكيف مع السلوك المتوقع للأنثى أو الذكر. وتعتبر العقوبة الأكثر تعارفاً هنا هي السخرية الاجتماعية. ومن أسوأ الأمثلة التي مررت بها يتمثل العنف والسخرية الاجتماعية ضد بعض النساء في قرية كيرالا (Kerala). حيث لاحظت ثلاث عاملات شبابات أن زملاءهن يذهبون يومياً إلى إحدى الحانات، فقررْنَ في أحد الأيام أن يفعلن الشيء نفسه بغرض المرح والمزاح. أدى ذهابهن إلى الحانة أن قام الرجال بمتابعتهم والتقرب إليهن بغرض ممارسة الجنس، لا لشيء سوى أنهم تجرأوا بالذهاب إلى مكان ليس للنساء «القويمات» أن يدخلنه، ولا يذهب إليه من نساء سوى من يُوصَمن «بالسيئات». قام منطق التعامل مع الشابات الثلاث على أن ذهابهن إلى الحان لا بد أن يكون مرتبطاً أيضاً بتجهيزهن لتوفير المتعة الجنسية. وقد أدى هذا الموقف أن أقدمت اثنتان من الشابات الثلاث على الانتحار لعدم تحملهن سخرية ومضايقة المجتمع.

إضافة إلى العقوبات الاجتماعية، توجد أيضاً نماذج للعقوبات الاقتصادية. واستناداً إلى آن أوكلي (Ann Oakley) فإن النساء غير المتزوجات، ولديهن أطفال، يواجهن العديد من المصاعب الاقتصادية، الأمر الذي يُعَدُّ مؤشراً لرفض المجتمع لهن. وغالباً ما تقوم الأسر بتهديد أو رفض تقديم الدعم المادي للأطفال الذين يتم إنجابهم خارج المعايير المألوفة.

هل

يمكنك توضيح أكثر حول هذه المهمة الخاصة بوضع خصائص وصفات للذكورة وأخرى للأنوثة؟

أصبحت هناك ثنائيات محددة، عن طريقها يعرف الذكر والأنثى، بالرغم من عدم ضرورة ذلك، ويمكن توضيح هذا في القائمتين أدناه:

عقل	جسد
ثقافة	طبيعة
عقلانية	عاطفية
موضوعية	عدم موضوعية
عام	خاص

تمثل هذه القوائم بعض الثنائيات التي يعرف بها الذكر والأنثى، ففي القائمة يميناً تعريف للذكر، بينما تمثل القائمة يساراً تعريفاً للأنثى. ولا تمثل هذه الثنائيات ترتيباً متعارضاً فقط، بل هناك درجات متفاوتة من التراتب

بين هذه الخصائص. فالعقل من المفترض أن يكون متفوقاً على الجسد، كما أن الثقافة تمثل تطوراً وتتفوقاً على الطبيعة، والذين يتصفون بالمعقولية والموضوعية تقييهم أرفع من العاطفيين وغير الموضوعيين. والنساء في هذا السياق، يمثلن الأجساد تقريباً كالطبيعة، فهن ينجن كالحيوانات. أما الرجال فيمثلون العقول، فهم يفكرون وعقلانيون وإيجابيون، ويعملون في الطبيعة ويحولونها إلى الثقافة. وعليه فالرجال متفوقون على الطبيعة، ويفعلون بها ما يريدون.

والنساء لا ينتمين فقط إلى الجانب الأيسر من الثنائيات أعلاه، ولكن الفقراء والمحليين ينتمون أيضاً إلى ذات القائمة. وعلى هذا الأساس، فإن سكان الغابات، وصغار المزارعين والصيادين، معظمهم مثل النساء؛ لا يجدون اهتماماً من مخططي التنمية. بل على العكس، فإن غاباتهم تقطع، وتنزع أراضيهم دون علمهم أو موافقتهم، الأمر الذي جعل الملايين منهم يعيشون نازحين، ويتنهدون إلى المساكن العشوائية البائسة في المدن، ويكدحون من أجل معيشتهم في ظروف لا إنسانية.

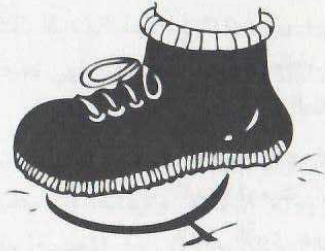
أما على المستوى العالمي، فيمكن اعتبار العالم الثالث أو الجنوب مقام الجسد؛ والعالم الأول مقام العقل، ويمثل العالم الثالث الطبيعة، بينما يمثل العالم الأول الثقافة. كما يعتبر العالم الثالث عاطفياً وغير عقلائي، بينما العالم الأول عقلائي وعلمي ومتطور. ما يمثل أكثر أهمية في فهم هذه الارتباطات هو العلاقة بين النوع الاجتماعي «الجندر» والتراتب الهرمي للطبقة، والطائفة، والعرق، والعالم الأول، والعالم الثالث، وغيرها من تراتبات. وقد صورت كلاوديا فان ويرلوف (Claudia Van Werlhof) هذه الارتباطات قائلة:

(كان لا بد من ثلاثمائة سنة من اصطبياد الساحرات، جنباً إلى جنب مع استعمار العالم، لانتزاع قوة واقتصاد ومعرفة النساء، وكذلك العالم الثالث، وترويضهم ليصبحوا ما هم عليه اليوم: ربّات منازل وعالم متخلف. فربة المنزل، ومعها العالم المتخلف، يُعتبران الناتج المزيف وليد التنمية المبنية على العنف غير المتصور، والذي عليه قام البناء الخاص بالاقتصاد، والقانون، والدولة، والعلوم، والفنون، والسياسة، والأسرة، والممتلكات الخاصة، وكل المؤسسات الحديثة. فالعالم الثالث يعتبر الساحر في أيام اصطبياد السحرة، وهو ربة المنزل في عمومها، أو ربة منزل لعالم اليوم بما فيه من رجال العالم الثالث. فالعلاقة بين الزوج والزوجة تستعاد في العلاقة بين العالم الأول والعالم الثالث)^(٣١).

هذا التصور يؤكد أن الخصائص والصفات ليست فقط ما شكّلت وفقاً للنوع الاجتماعي «جندرت»، بل تستوعب أيضاً الأماكن والمساحات، ويشمل هذا الحانة، وملعب كرة القدم، وركن الشارع، والمقهى، وقاعة السينما، حيث أصبحت كلها أماكن للرجال. وعادة تذهب النساء إلى هذه الأماكن بصحبة الرجال، وإذا ما استدعى الأمر ذهابهن وحيدات إلى مثل هذه الأماكن، فسيخرجن منها سريعاً تفادياً للمضايقات والمشكلات المتوقعة. وتحت أي ظروف، ليس متوقعاً من النساء التسكع كالرجال.

وعلى غرار هذه الأمثلة، يكاد المطبخ أو البئر العامة أن تكون كلياً للأثني. فأنا في حيرة لكي أجد مكاناً اجتماعياً مخصصاً كلياً للمرأة. فالنساء ليس لهن أماكن للترفيه، أو حتى للعمل، خاصة بهن. وتحضرني قصة بعض النساء في داكا (Dhaka) حيث ابتدأن الاجتماع أسبوعياً لما يسمى بالآدا (adda) والتي تعني عادة تجمع الرجال للأكل والشرب والاستمتاع. إلا أن الكثير من الرجال والنساء اعترضوا على تجمع النساء؛ ذلك لأن مفهوم الآدا (adda) يعني الذكر، بما يعني أنه غير

«محترم» للنساء. كما أن هنالك مفردات وأنشطة تعتبر مقبولة للرجال «المحترمين»، وفي الوقت نفسه فهي غير مقبولة للنساء «المحترمات». ويعبر هذا عن ما يطلق عليه بالمنطق الأبوي. وينطبق هذا أيضاً على المنزل. حيث تخصص الغرف الهادئة للرجل لكي لا يزعجه الآخرون ممن بالمنزل. وقد علمت في بعض ورش العمل أن بعض مصادر ومعدات المنزل أيضاً يتم تشكيلها على أساس النوع الاجتماعي «الجندر». مثلاً الكوب الكبير، الكرسي، أو السرير تخصص للرجل رب الأسرة. كذلك في منازل العمال، فإن الدراجة، الراديو والساعة كلها أدوات متعلقة بالرجال.



هل همت صياغة اللغة أيضاً على أساس النوع الاجتماعي «الجندرة»؟

بالتأكيد صيغت اللغة على أساس النوع الاجتماعي «الجندرة». فهي أبوية، وعلى هذا الأساس فهي تحمل وتعكس الانحياز وعدم المساواة. فللرجال دائماً ذخيرة لغوية خاصة بهم، ونادراً ما تستخدمها النساء. وأوضح مثال على ذلك السباب الذي يتضمن إحياءات جنسية عامة يستعملها الرجال. وبالرغم من استعمال الرجال لها دون تردد، فإنهم ينزعجون جداً إذا ما استعمالتها النساء. إضافة إلى ذلك، فإن لغتنا مليئة بالأمثلة والأقوال التي تعكس المنزلة الأدنى للمرأة بالنسبة للرجل، ويشيرون عبرها إلى الخطيئة والمشكلات المتصلة بالنساء. حيث توجد مقولة شائعة في اللغة الهندية تقول: إن الطبل، والشخص الأمي، ومن في الطائفة الدنيا والنساء كلهم يستحقون الضرب. إضافة إلى المثل الذي يردد كثيراً بأن «جنة المرأة تحت أقدام زوجها». وتردد في بانغلا (Bangla) مقولة أخرى تقول إن «الرجل تعيس الحظ من تموت بقرته، أما الرجل المحظوظ فهو من تموت زوجته».

فضلاً عن هذه المقولات والأمثال الأبوية في اللغة، فهناك أيضاً استخدام تعبير الذكورة

كمعيار أو عُرف. فتعبير الإنسان مثلاً الذي تعود إليه الضمائر "هو" و"له" يستخدم حتى لو كانت الإشارة لامرأة. أيضاً توجد أسماء الوظائف مثل: رئيس، قاضي، مذياع، رياضي، مسرح الرجل الواحد، والمئات من التعبيرات الأخرى التي تستعمل للنساء المتخصصات في مثل هذه الوظائف، بالرغم من أن هذه الممارسات أخذت في التغيير.

وقد ذهبت جيردا ليرنر (Gerda Lerner) ما أبعد من ذلك في مسألة اللغة، حيث توضح أن:

(اللغة المستخدمة في العلوم الاجتماعية، الفلسفة وفروع المعرفة الأخرى، مستمرة في الطابع الأبوي، متجاهلة بذلك ومهمشة، أو غير ممثلة للنساء، فالطريقة التي يعكس بها الفكر المجرد، واللغة التي يعبر بها، نجدها مفصلة لترسخ تهميش المرأة. فنحن النساء فرض علينا أن نعبر عن أنفسنا من خلال الفكر الأبوي عبر ذات اللغة التي فرض علينا استخدامها. وهي اللغة التي تم إخضاعنا لها تحت ضمير الذكر، الذي يعكس في معناه المفهوم الشامل للإنسان كذكر. عليه، من المفترض علينا كنساء أن نستخدم «مفردات قذرة» أو كلمات خفية لنصف تجارب جسدنا. فمعظم الإساءات القبيحة في أي لغة عادة ما تشير إلى أجزاء من جسد الأنثى أو للجنس عند المرأة^(٤١)).

النقطة الأخرى الجديرة بالتناول في مسألة اللغة، أن بعض الاصطلاحات والأدوار في لغاتنا تُنسب للنوع الاجتماعي، مثل ألقاب عم - خالة، أخ/ أخت، أب/ أم، لأنها تشير إما للنوع الاجتماعي «الجندر» أو «الجنس». لكن يوجد أيضاً الكثير من المفردات لم تُنسب للنوع الاجتماعي، بقدر ما تفترض أنها تشير للرجل أو المرأة. ومثال لذلك سكرتيرة، ممرضة، معلمة رياض الأطفال، وكلها تشير لوظائف تقوم بها النساء. بينما صفات مثل رئيس، طيار، مدير، سياسي، جراح، أو مزارع، معظمها وظائف وأدوار تشير للرجال. هذه الافتراضات في النسب للنوع الاجتماعي «الجندر» أو «الجنس» تؤكد استمرار هيمنة الرجال على الأماكن والوظائف العامة، أما النساء فوجودهن محدود وبعيد من مواقع اتخاذ القرار والمسؤوليات الإدارية.

تستعملين اصطلاح «نظام أبوي» كثيراً، ويفهم ضمناً أن «النظام الأبوي» هو السبب في عدم المساواة وإخضاع النساء. هل يمكن توضيح هذا الاصطلاح؟

من المهم معرفة مفهوم «الأبوية» لكي ندرك العلاقات الآنية بين النساء والرجال. فالعلاقات المؤسسة على النوع الاجتماعي «الجندر» نجدها مشوّهة لاستنادها على النظام «الأبوي». وفي

التعبير العام يعني مفهوم «الأبوية» مباشرة هيمنة الرجل. فالمفردة نفسها تعني حرفياً حكم الأب أو «الأبوية»، كما تم استعمالها في الأساس لوصف النمط المحدد لهيمنة الرجل على الأسرة. وتشمل الأسرة بمعناها الواسع: النساء، والرجال، والصغار، والأطفال، والرقائق، وخدم المنازل. حيث نجدهم كلهم تحت هيمنة رب الأسرة. وتستخدم المفردة الآن بعمومية أكثر لندل على هيمنة الرجل، وعلى علاقات القوة التي من خلالها يسيطر الرجال على النساء. كما يُوظف استخدام مفهوم «الأبوية» في تعداد الطرق المختلفة للنظم التي تؤيد خضوع النساء. وللمفهوم عدة مسميات تختلف أو تتشابه بين اللغات. ففي جنوب آسيا مثلاً تستخدم كلمتي «أبوي» (Patriarchy) في اللغة الهندية باسم «پترساتا» (Pitratta)، وفي لغة الأوردو باسم «بيدرشاد» (Pidarshad) وفي لغة البنغلا فهي تعرف «بالبارتنرترو».

وإذا أردنا تعداد صور الاضطهاد التي تعيشها النساء يومياً، بغض النظر عن الطبقة التي ينتمين إليها، نجده يأخذ أشكالاً متعددة. تشمل التمييز، وعدم الاحترام، والإهانة، والسيطرة، والاستغلال، والقهر، والعنف. ويحدث كل ذلك داخل الأسرة، وفي مكان العمل، وفي المجتمع، على السواء. وقد تكون تفاصيل الاضطهاد مختلفة ولكن محورها واحد. «فالنظام الأبوي» ليس متشابهاً في كل مكان. فطبيعته يمكن أن تكون مختلفة باختلاف الطبقات في المجتمع الواحد، وبين المجتمعات المختلفة وباختلاف المراحل التاريخية. ومثال لذلك اختلاف النظام «الأبوي» في زمن جداتنا عن زماننا اليوم، واختلافه للنساء القرويات عن نساء الطبقات العليا للهندو (Hindo)، كما هو الحال في اختلاف النظام «الأبوي» للنساء في الولايات المتحدة عن النساء في الهند. فكل نظام اجتماعي أو مرحلة تاريخية تلقي بظلالها على وظائف عمل «النظام الأبوي»، وعلى كيفية اختلاف الممارسات الاجتماعية والثقافية. إلا أن المبادئ العامة لممارسات «النظام الأبوي» تظل على أية حال متشابهة، كما هو الحال في سيطرة الرجال على معظم مصادر الاقتصاد، وكل مؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وعلى المستوى الكلي، نجد أن «الأبوية» تمثل بنية اجتماعية وأيديولوجية، أو نظاماً للعقيدة يؤكد تفوق الرجال. والأديان، في عمومها، لعبت دوراً كبيراً في ترسيخ النظام الفكري الأبوي. فمن طريقها انتشرت المفاهيم الخاصة لتفوق الرجال عبر القصص الدينية، مثل أن حواء قد خلقت من ضلع آدم، أو أن الرجل قد خلق على صورة الإله، وغيرها من مفاهيم. وإذا نظرنا اليوم إلى الإعلام، بل حتى إلى مؤسسات التعليم، نجدها تعمل على نشر النظام الفكري «الأبوي»، وذلك عن طريق إظهار الرجال أكثر حسماً في مواقع اتخاذ القرار، بينما النساء مستهلكات، ومبذرات، وأكثر اعتماداً على الغير، وغيورات. كما أن النظام الفكري «الأبوي» يلعب دوراً مهماً في ترسيخ النظم الاجتماعية والسيطرة على طرق تفكير الناس. فمثلاً يختزل قيمة النساء إلى مجرد أجساد، ويؤسس لذلك موضوعياً، الأمر الذي يشجع الإعلام على دعم مختلف صور العنف ضد النساء. وبذلك نجد أن النظام الفكري «الأبوي» يوجد المبررات المختلفة للسلوك والنظم الاجتماعية والاقتصادية التي

فهم النوع الاجتماعي «الجندر» تؤيد أنماط العلاقات الأبوية تجاه النساء. أدناه يمكن تحديد بعض الجوانب من حياة النساء والمجتمعات، وفيها نجد سيطرة النظام «الأبوي» واضحة.

١. النظام الإنتاجي وقوة عمل النساء.
٢. عملية إنجاب النساء.
٣. طبيعة العلاقات الجنسية للنساء.
٤. حركة النساء.
٥. الممتلكات والمصادر الاقتصادية للنساء.
٦. المؤسسات الثقافية والاجتماعية والسياسية^(٥١).

وتؤكد سيطرة النظام «الأبوي» بتحليل المؤسسات الأساسية للمجتمع، مثل الأسرة، والدين، والقانون، والسياسة، والمؤسسات التعليمية والاقتصادية، والإعلام وسبل المعرفة، فكل هذه المؤسسات تشير بوضوح شديد لتشكيلها «الأبوي»، ولتدعيمها لبنية النظام «الأبوي». على هذا الأساس، فإن هذا النظام، بنسجه جيد التداخل، وبجذوره ضاربة العمق اجتماعياً وثقافياً، يجعل «الأبوية» تبدو أكثر منعة كنظام تم تشكيله طبيعياً. فهذه الطبيعة المفترضة في النظام «الأبوي» أدت لاستخدام أنواع مختلفة من العنف والسيطرة على النساء وتحجيم أدوارهن، إلى القدر الذي اعتبر فيه العنف ممارسة ذات شرعية. والحقيقة الماثلة، كما تعتقد الناشطات في القضايا النسوية، أن العنف ضد النساء ليس فقط منتشراً بصورة واسعة، وإنما يعتبر جزءاً منظماً في طبيعة النظام «الأبوي».

كل هذا لا يعني أن النساء يفتقرن إلى القوة أو الحقوق على الإطلاق، أو لا يملكن التأثير أو الموارد بسبب هيمنة النظام «الأبوي». ففي الحقيقة ليس هنالك نظام لعدم المساواة يمكن أن يستمر دون مشاركة من المضطهدين أنفسهم، بسبب أن بعضهم يستمد بعض المكاسب منه. الأمر الذي ينطبق على النظم «الأبوية». فالنساء تمكّن من الوصول إلى السلطة، وفي بعض الأحيان كانت لهن السيطرة، وانتزعت الامتيازات بدرجات متفاوتة. إلا أن كل ذلك لا يغيّر من حقيقة أن النظام المهيمن يقوم على سيطرة الرجل، وما تبلغه النساء من مراتب ما هو إلا تكيف لهن في النظام «الأبوي». ولتقديم مثال لذلك، ففي النظام الرأسمالي يلعب العمال دوراً مهماً، إلى درجة مشاركتهم في العملية الإدارية نفسها. ولكن هذا لا يعني أبداً تحكمهم في النظام الرأسمالي. ذات الشيء، لأسباب معقدة ومختلفة، فإن النساء يدعمن ويسهمن في ديمومة النظام «الأبوي». فمن أجل الحفاظ على امتيازاتهن، تقوم النساء باستمرار بالمساومة بقوتهن، بالقدر الذي تكون فيه المساواة أحياناً على حساب نساء أخريات. الأمر الذي يجعل من المهم النظر إلى النظام في كليته، وأن تحلل أسباب هذا التواطؤ. فالحقيقة الواضحة أن النساء غالباً ما يُعاملن أولادهن بطريقة أفضل من معاملتهن بناتهن. فالنساء يحرمن بناتهن من التعليم، ويقيدن حريتهن، كما يُسنن معاملة زوجات أبنائهن، وكل هذا يحتاج إلى أن يفهم في سياق القوة والوضع الذي يتمتع به الرجال والنساء، سواءً أفي الأسرة أم في

المجتمع. وقد أوضحت إحدى النساء الريفيات هذا الوضع بصورة بسيطة قائلة:

(الرجال في أَسْرنا كالشمس يضيئون ذاتياً، فهم يمتلكون الموارد، ويتحركون، ولديهم الحرية في اتخاذ القرارات. أما النساء فهن كالأقمار، لا ضوء لهن، بل يضيئن فقط عندما ينعكس عليهن ضوء الشمس. لذا فالنساء في حالة تنافس مستمر مع بعضهن البعض لنيل أكبر جزء من ضوء الشمس. لأنه لا توجد حياة بدون هذا الضوء).

كما تؤكد الصورة أعلاه، فإن الطريقة الملائمة لوصف سيطرة الرجال على النساء هي سيادة الهيمنة «الأبوية». وبالرغم من سيادة الهيمنة «الأبوية»، إلا أن النساء يتم إمدادهن بالملجأ والطعام والأمان، إلى القدر الذي يُظهرهن كالغرباء. فسيادة الهيمنة «الأبوية» تقوم على جوانب تضطهد المرأة، لكنها أيضاً تحتوي على التزامات متبادلة، مما يجعل تلك الجوانب لا تُعتبر اضطهاداً. الأمر الذي يجعل مختلف صور الاضطهاد صعبة الإدراك والمقاومة.

كيف يتم اعتبار تحرر المرأة جزءاً من التحرر الوطني؟

بالرغم من أن حركات التحرر الوطني خلصت إلى إنهاء السيطرة الاستعمارية، وقدمت نظاماً للفصل بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية ونظام العقوبات، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تحرير النساء من حكم الأزواج أو الآباء في الأسرة. ففي المنزل لا يزال الرجال يحتفظون بالسلطات الاستبدادية ليحددوا القواعد، ويحكموا على المظاهر، ويصدروا العقوبات على زوجاتهم وأطفالهم. على هذا الأساس أصبح للرجال المقدرة على:

١. أن يتحكموا في الممارسة الجنسية متى ما شاءوا.
٢. أن يمنعوا زوجاتهم من استخدام موانع الحمل.
٣. أن يحددوا لزوجاتهم وبناتهم الكيفية التي يجب عليهن أن يقضين بها أوقاتهن، سواءً أفي أعمال المنزل، أم في التعليم، أم في الفراغ، أم في أي نشاطات ثقافية، ويحددون الأسس التي عليهن اتباعها للدخول في مجالات العمل.
٤. أن يمارسوا العقاب والعنف التأديبي ضد النساء عندما يرون أنهن يخرقن القواعد، ورغم ذلك فإن الرجال لا يخضعون في مثل هذه الحالات للمساءلة القانونية.
٥. أن يستغلوا وأن يتصرفوا في ممتلكات زوجاتهم سواءً أكانت موروثة أم مكتسبة.
٦. أن يشتروا ويبيعوا زوجاتهم وبناتهم، أو أن يتخلصوا منهن مقابل الديون أو تفادي المعايير بواسطة الرجال الآخرين.

وخلاصة استخدام هذه السلطات، أن الكثير من هذه المعتقدات والسلوكيات تُرجمت في بنية العلاقات مع النساء في كل من المجتمع الخارجي، ومكان العمل، إضافة إلى المواقع

لكن

«ألا تَرَيْنَ أن التعليم، والقيمة الإجمالية للتحديث، والتطور، تؤدي إلى تحقيق المساواة بين الرجال والنساء؟»

ليس بالضرورة أن تؤدي هذه الأشياء إلى المساواة. فدايمًا ما نجد أن التعليم نفسه يعبر عن «النظام الأبوي»، فهو يبرر، ويتجاهل أو يواصل في عدم المساواة بين النساء والرجال. حيث نجد، عند تحليل أي من الكتب الدراسية وأدب الأطفال، الانحياز النوعي لمصلحة الرجال. هذا الانحياز يستمر تقريبًا في كل الفروع والنظم المعرفية، وهو يعتبر أحد الموضوعات الأساسية في كل مكان للحركة النسوية وللدراسات المتخصصة في قضايا المرأة.

«التاريخ الحالي يعبر عن قصة الرجل.

ولكي نحصل على صورة متكاملة للعالم

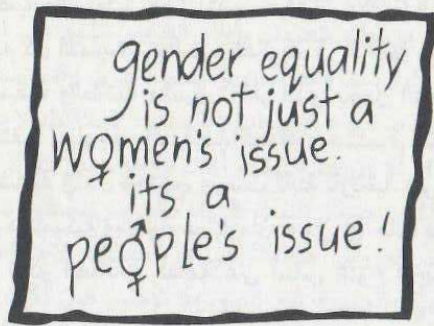
فلا بد أن نروي قصة المرأة أيضًا».

عدم المساواة المتضمنة في النظام التعليمي، وصور التحديث، والتطور، تنطبق أيضًا على المجتمعات ذات التعليم الواسع منذ زمن طويل، ويفترض فيها التضرر والعدالة، ولها بنية صناعية مستقرة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. حيث يتضح في هذه المجتمعات استمرار الانحياز النوعي لمصلحة الرجل بكل ما فيه من عدم مساواة. فالرجال لا يزالون يُعتبرون على رأس الأسر، على الرغم من أنه توجد في المجتمع أعداد كبيرة من النساء يُعلن ويرأسن أسرهن. والمعروف أن أكثر من ٥٠٪ من النساء في هذه المجتمعات يعانين العنف الجسدي على أيدي أزواجهن، كما توجد الكثير من حوادث الاغتصاب والعنف الجسدي. وفي الولايات المتحدة ما زال قانون الأجر المتساوي في انتظار إقراره، وما يزال الإجهاد يعتبر جريمة في العديد من الولايات.

وفي مجال العمل توضح أرقام مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة أن المرأة العاملة الأمريكية المتخرجة لتوها من الجامعة تحصل على ٧٥٪ من الراتب المخصص للرجال من دفعاتها، وكلما تقدمت بها السن تجد نفسها متراجعة للوراء أكثر. ففي تحليل لوكالة الأسوشيتد برس، حول إحصائيات التعداد السكاني المنشور في ١٩٩١م، أفاد التحليل أنه في أي مستوى تعليمي تعتبر رواتب النساء أقل من الرجال ذوي المستوى التعليمي ذاته. وأبرزت آن أوكلي (Ann Oakley) إحصائيات توضح أن كل الدول الصناعية يوجد بها اختلافات في الوظائف، في معظم المواقع، إن لم تكن كلها، مستندة على اختلاف النوع الاجتماعي «الجندر»، كما هو الحال في وظيفة رب(ة) المنزل التي خصصت للأنثى في أساسها. واستطردت آن أوكلي موضحة أن الصناعة، كمثال، يوجد بها قدر كبير

من التفرقة القائمة على أساس «الجنس». فمعظم النساء، يمثلن ما بين الثلث إلى الثلثين من النساء العاملات، يتركز عملهن في صناعة النسيج والملابس، وصناعة الأغذية. وفي مجمل الإحصائيات التي أشارت لها آن أوكلي، نجدها تؤكد على سيطرة الرجال على معظم الوظائف ذات التقدير الاجتماعي، واحتكارهم المهارات والدخل العالي، وهو ما ينطبق على كل أنحاء العالم الصناعي. فمنصب المدير في المؤسسات الكبرى المجدولة في بريطانيا في العام ١٩٦٦م، مثلاً، احتل الرجال فيه نسبة ٨٧٪ بينما مثلت نسبة النساء ١٣٪ فقط. كما نجد أن النساء يمثلن ٣٪ من كل محامي المحاكم العليا في الولايات المتحدة، و٤٪ في محاكم بريطانيا العظمى و٧٪ في السويد. أما النساء ممن يعملن في الهندسة فيمثلن نسبة ٠,٠٦٪ في بريطانيا، و٠,٠٧٪ في الولايات المتحدة، و٣,٧٪ في فرنسا. والملاحظة العامة من هذا، نجد أن النساء المتخصصات يتقاضين نفس معدل راتب الرجال في الوظائف العليا، الأمر الذي لا يحدث في الوظائف والأعمال الأخرى. وهو ما يؤكد أن المهارات والوظائف ذات التقدير الاجتماعي العالي والعائد المادي، فضلاً عن علاقات النوع الاجتماعي «الجندر»، نجدها في إجمالها علاقات متداخلة بطريقة معقدة ودائمة^(٦٢).

وإذا ما نظرنا إلى الفروقات الكبيرة المستمرة في مجال التعليم العالي، فكما ذكرت آن أوكلي (Ann Oakley) يظهر التباين في أعلى مستويات التعليم. حيث نجد بين كل مائة فرد أعمارهم ما



بين ٢٠-٤٢ في التعليم العالي في العام ١٩٦٥م، كانت نسبة الإناث تمثل ٦,٦ في المملكة المتحدة، ٥,٣ في الدمارك، ٢,٣ في سويسرا، و١٥,٢ في بلغاريا. أيضاً يظهر الاختلاف في نسبة قبول الإناث في الجامعات في بريطانيا. ففي العام ١٩٦٧م كان عدد المقبولات يمثل فقط خمس إجمالي الطلاب، ومن ينلن الدرجات الجامعية منهن يقل عن الثلث ممن يحصلن على درجات جامعية، أما من يحصلن على درجات عليا فهن نحو تسع الحاصلين على إجمالي الدرجات. هذه الحقائق تعكس بوضوح وضع ما يسمى (الدول المتقدمة)، حيث يتضح أن التعليم أكثر أهمية للولد منه للبنات. كما أن المواد التي يدرسها الأولاد والبنات تعكس أيضاً هذا التباين. ففي الولايات المتحدة في العام ١٩٦٤م نجد

فهم النوع الاجتماعي «الجندر» نسبة ٤٦٪ من درجات الماجستير في مجال التعليم نالتها النساء، ولكن بنسبة ١٠٪ منها فقط في العلوم. ذات الشيء ينطبق على بريطانيا، فبين كل الذين درسوا الطب، طب الأسنان، والصحة في العام ١٩٦٧م كانت نسبة الرجال تمثل ثلثي الدارسين^(٨١).

إذا

ما كان النوع الاجتماعي «الجندر» يحدّد مكانة ودور النساء والرجال، فهل تراه يحدّد العلاقات بينهما أيضاً؟

بالتأكيد، يحدد النوع الاجتماعي «الجندر» العلاقة بين الرجال والنساء. فإذا ما أخذنا لنحظ قيماً مختلفة للتمييز بين الذّهب والفضّة بصورة تلقائية، ففي مقدورنا أيضاً تحديد العلاقة بينهما، وهو ما ينطبق كذلك بأن المجتمع يقوم بتحديد العلاقات بين الرجال والنساء. ويعرف هذا النوع من العلاقات بـ(العلاقات المؤسّسة على النوع الاجتماعي «الجندر») فاصطلاح علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» يشير إلى علاقات القوة القائمة بين النساء والرجال. وتشمل هذه العلاقات ما ينعكس في العديد من الممارسات، والأفكار، والتمثيل، بما فيها من تقسيم للعمل والأدوار والمواهب بين النساء والرجال، إضافة إلى وصفهم بسمات مختلفة من المقدرات، والتصرفات، والذرائع والرغبات، والسمات الشخصية والسلوكية. ومن المهم معرفة أن علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» جاءت بتشكيلها، وساعدت فيه كل الممارسات والنظم الفكرية، في تفاعلها مع بنى التراتب الاجتماعي المختلفة، مثل الفوارق الطبقية والطائفة والعرق. الأمر الذي يجعل النظر إليها كعلاقات اجتماعية أكثر منه، كما يعتقد، بيولوجياً، ولها أيضاً، كعلاقات مستمرة، طابع التغيير حسب الزمان والمكان^(٨٢). فهي ليست متشابهة في كل مجتمع، وليست ثابتة تاريخياً. على العكس، فعلاقات النوع الاجتماعي «الجندر» تعتبر ديناميكية ومتغيرة عبر الزمان. وعلى أي حال، فإنه يمكن التعميم بالقول إنه في معظم المجتمعات تعتبر العلاقات القائمة على أساس النوع الاجتماعي «الجندر» ليست بالعلاقات العادلة.

كما هو واضح أن هذا الفهم لعلاقات النوع الاجتماعي «الجندر» يتحدّى الافتراض القائل بأن العلاقات بين الرجال والنساء داخل الحياة الأسرية تقوم على الانسجام دون نزاعات داخلية إلا أنه في الحقيقة يوجد كل من التعاون والنزاع، الانسجام والانسجام. وبعبارة أخرى يمكن القول إن علاقات النوع الاجتماعي داخل الأسرة تعتمد على المسايسة في إدارة تلك العلاقات، وتعتبر «مسايسة»، في هذا السياق، يشير إلى حقيقة ما تلعبه القوة في التحكم لتحديد العلاقات. وتعتمد عملية المسايسة هذه على الدرجات المختلفة من القوة والسلطة التي تُنسب إلى الأفراد، بما يجعلهم يسيطرون على الآخرين أو الموارد واتخاذ القرارات. والسمة المميزة لعملية المسايسة هذه، لقوة القوة، مرونتها أو فضفاظيتها، بما يجعلها تستوعب علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» سواء أكانت

فهم النوع الاجتماعي «الجندر» فهم النوع الاجتماعي «الجندر» أم في مجال العمل أم في المجتمع بشكل عام، مثلما يحدث بين الطوائف، الطبقات والأجناس المختلفة.

على المستوى النظري، يعني تراتب النوع الاجتماعي «الجندر» هيمنة أحد الجنسين على الآخر، لكن في مستوى الممارسة اليومية، فهو دائماً يعني الوضع الذي يهيمن فيه الرجال على النساء فالسمة العامة للعلاقات القائمة على النوع الاجتماعي «الجندر» في مختلف الثقافات خلال التاريخ المعاصر تؤكد خضوع النساء للرجال. وعلى ذلك، فإن علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» قائمة على علاقات تحكمها الهيمنة والخضوع، مع وجود عناصر للتعاون وللوقوة ولللعنف تقع كلها تحت سيطرة النظام «الأبوي» أو هيمنة الرجل. على هذا الأساس يمكن أيضاً القول بأن علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» في معظم المجتمعات تنشأ طبيعياً في ظل النظام «الأبوي». ومن ثم فإن قواعد هذا النظام، بما فيه من نظام فكري ونظام اجتماعي يؤكدان تفوق الرجال على النساء، يسيطرانهم على معظم المصادر والمؤسسات الاجتماعية.

ومن ناحية أخرى، فإننا نجد أن النوع الاجتماعي «الجندر» لا يحدد فقط العلاقات بين النساء والرجال، فهو أيضاً يؤثر على علاقات الرجال ببعضهم وعلاقات النساء ببعضهن. ففي العديد من المجتمعات حيث تراتب النوع الاجتماعي غير مستقيم بصورة خاصة، نجد أن العلاقات القائمة على النوع الاجتماعي «الجندر» تمثل عاملاً قوياً في تنظيم ذلك التراتب. فمثلاً في شمال الهند نجد أن العلاقات الاجتماعية بين والد العريس ووالد العروس تقهّوم على اعتبار أن والد العريس أعلى رتبة ويحظى باحترام أكبر، بينما والد العروس يعتبر دائماً في وضع متدنٍ وثنوي، فقط لكونه والد العروس. والمثال الآخر لتحديد النوع الاجتماعي «الجندر» للعلاقات الاجتماعية نجده واضحاً بصورة واضحة في العلاقات بين المرأة وزوجة ابنها أو أخت زوجها، وبين المرأة وزوجة أخيها، أو في العلاقة بين العمات. وفي كل ذلك، نجد أن النساء قريبات العريس يحتلن تلقائياً مكانة ووضعاً اجتماعياً أعلى مقارنة بقريبات العروس. هذا التراتب في العلاقات الاجتماعية المحددة في الأساس على علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» قام بتصويرها توماس فهون أكينا (Thomas Von Aquinas) أحد القادة المسيحيين ممن اتصفوا بالذكاء ومخافة الله، عاش في ألمانيا قبل ثلاثمائة عام، قائلاً:

(إن النساء كالأعشاب، تنمو بسرعة
لقلة قيمتها، أما الرجال فبالطبع هم
المحصول الرئيسي النقدي في عالم
اليوم).

ماذا تعنين تحديداً بعملية «المساواة» داخل الأسرة، ومقدرة النساء على المساواة والتفاوض حول السلطة أو القوة طوال الوقت؟

كما تبين أعلاه، لا يتمتع أفراد الأسرة بقدر متساوٍ من المقدرة على الحصول على الموارد والخدمات والفرص. وعلى ضوء اللامساواة هذه، يرى العديد من علماء الاجتماع أن الأسرة تعد مكاناً للمساواة والصراع، كما تعتبر مكاناً للتفاوض حول السلطة. يسمي الاقتصادي المعروف أمارتيا سن (amartya Sen) مثل هذه العلاقات داخل الأسرة بنموذج التعاون والنزاع في آن واحد. أما بينا أجروال (Bina Agrwal) الاقتصادية الناشطة في المجال النسوي، فقد طوّرت هذا المفهوم أكثر، إذ ترى أن الشؤون الأسرية أو المنزلية تعتبر مجموعة أدوار مركبة من العلاقات يجري فيها تفاوض بصورة مستمرة. ويخضع هذا التفاوض لقيود محكمة بواسطة النوع الاجتماعي «الجندر»، والعمل، ونوع العلاقة، إضافة إلى التقاليد الراسخة وغير القابلة للنقاش حولها. كما ترى أن التفاعلات القائمة على النوع الاجتماعي «الجندر»، سواء أكانت داخل الأسرة، أم المجتمع، أم في السوق، أم الدولة، تعتبر تفاعلات محمّلة بكل عناصر التعاون والنزاع. فأى طرفين داخل هذا التفاعل يتفقدان على التعاون لمصلحتهما ليكونا في وضع أفضل من حالة عدم التعاون.

وتشير بينا أجروال (Bina Agrwal) إلى خمسة عوامل لتؤكد على مقدرة الشخص الرفي، كمثال، في المساواة من أجل السلطة، وهو ما يعتمد في الأساس على وضعه أو وضعها المتراجع. وتشمل هذه العوامل:

١. الملكية الخاصة والتحكم في الأصول، خاصة الأراضي الزراعية.
 ٢. سهولة الحصول على الوظائف ووسائل الدخل الأخرى.
 ٣. سهولة الوصول إلى الموارد المشاعة للجميع كساحات القرى والغابات.
 ٤. الحصول على وسائل الدعم الاجتماعي التقليدي الخارجي.
 ٥. الحصول على دعم الدولة والمنظمات غير الحكومية.
- وترى بينا أجروال أن:

هذه العوامل الخمسة تؤثر مباشرة على قدرة الشخص على تحقيق احتياجاته المعيشية خارج الأسرة. وهو ما يعني منطقياً، أن مدى مقدرة الشخص على البقاء خارج الأسرة ترفع من قدراته أو قدراتها في المساواة على السلطة، عل الأقل في علاقة المشاركة في الموارد المعيشية داخل الأسرة. فعدم المساواة بين أفراد الأسرة، استناداً إلى هذه العوامل، يجعل بعض الأفراد في وضع أضعف في عملية المساواة بالنسبة للآخرين. وعلى هذا الأساس، يعتبر النوع الاجتماعي «الجندر» أحد أسس عدم المساواة كما هو الحال مع العمر^(١٢).

ولتأكيد هذه الرؤية يمكن تناول حالة المرأة كمثال. فمقدرة النساء على الحصول على الأجر تكون أقوى عندما يكن في وضع أقوى على المساواة مقارنة بأعضاء الأسرة الآخرين، خاصة إذا كان دخلهن مخصصاً لمعيشة الأسرة. وهو ما يشبه حصولهن على المصادر أو سيطرتهن عليها، كالأرض، والمال أو أي ممتلكات أخرى، فهذا يقلل من اعتمادهن على الآخرين، ويمكنهن من التفاوض لأجل مكانة أفضل داخل الأسرة.

كيف

تؤثر هوياتنا الأخرى، مثل الدين، والطائفة، والطبقة، على النوع الاجتماعي «الجندر» والعلاقات القائمة على أساس النوع الاجتماعي؟

يجب التأكيد بدءاً أن لكل منا هويات متعددة. فمثلاً، إضافة إلى كونك امرأة، فيمكن أن يكون الفرد هندوسياً (Hindu)، من الطبقة الوسطى، ينتسب إلى الطائفة العليا أو الدنيا، وأن يكون متزوجاً(ة)، وغيرها من هويات. فتفاعل النوع الاجتماعي «الجندر» مع الهويات الأخرى يؤثر عليها ويتأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، كما هو الحال في التأثير والتأثير بالعرق، التكوين الإثني، العمر، والحالة الاجتماعية. هذا التفاعل والتداخل يتيح رؤية أنه ليس كل النساء في المجتمعات خاضعات بالضرورة لكل الرجال. فالمرأة الغنية، مثلاً، وبسبب انتمائها الطبقي تكون في وضع يجعلها تسيطر على الرجال الذين يخدمونها في المنزل. ففي هذه الحالة تعتبر هوية المرأة الطبقيّة أكثر أهمية من هوية نوعها الاجتماعي «الجندر». وفي حالات أخرى نجد أن المرأة من الطبقة أو الطائفة الدنيا تُستغل استغلالاً مزدوجاً من الرجل الذي ينتمي للطبقة والطائفة العليا. فمثلاً في بعض المجتمعات في الهند نجد أن العروس من الطائفة الدنيا يشترط عليها أن تقضي ليلتها الأولى كزوجة مع مالك الأرض من الطبقة العليا.

أيضاً نجد أن العلاقات القائمة على النوع الاجتماعي «الجندر» تتأثر بقوانين الأحوال الشخصية الموجودة، المستندة في أساسها على الديانات المختلفة، حيث نجد مثلاً قانون الأحوال الشخصية للمسلمين يسمح بتعدد الزوجات وحق الطلاق، من جانب واحد؛ للرجال. والقانون المسيحي لا يقر بأن الزنا بواسطة الرجل سبب للطلاق، كما أن القانون الهندوسي لا يسمح بتبني الأطفال من أبوين من ديانات مختلفات. إضافة لذلك، فالمعروف أن في كل القوانين الدينية تمييز لمصلحة الرجال في ما يتعلق بحقوق الامتلاك وفي الميراث.

وينعكس التداخل بين الهويات المتعددة للشخص وتأثيره وتأثره في النوع الاجتماعي «الجندر» في مختلف صور العلاقات الجنسية، وفي القائم منها على الاستغلال والاضطهاد بصورة خاصة. حيث أوضحت ماريا ميس (Maria Mies) هذه الصورة من التداخل قائلة.

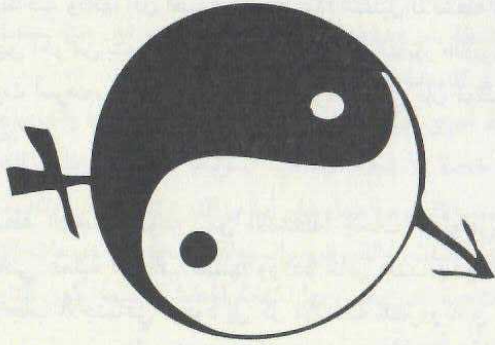
(إن الاستغلال الجنسي، خاصة في شكل الاغتصاب، وسيلة تستخدمها الطبقات

الحاكمة لتأديب الطبقات المستغلة، من أجل معاقبة من يثور من المزارعين الفقراء والعمال الذين لا يملكون أرض. لا يكتفي مُلاك الأراضي والبوليس بضربهم وحرق أكواخهم، ففي كثير من الحالات تُغتصب نساؤهم أيضاً. وإذا ما سألنا لماذا يتم هذا؟ نكتشف أن معظم حالات الاغتصاب هذه ليست، كما يُعتقد، نوعاً من تلبية للرغبات الجنسية المكبوتة لمن يقومون بالاغتصاب. فهي في الحقيقة لا علاقة لها بالرغبة الجنسية إطلاقاً، ولا تمثل النساء هدفاً للعقوبة، ولكن القصد منها النيل من رجال من الطبقات الفقيرة. إذ تُعتبر النساء في هذه الحالة، الممتلكات الوحيدة للرجال الفقراء. واغتصاب نساؤهم بهذه الطريقة يعلمهم أن وضعهم لا يستند على أية قوة، وليس لهم أي ممتلكات. وتُعتبر هذه الاعتداءات الجنسية من جانب مُلاك الأراضي والبوليس ضد النساء الفقيرات أحد الأسلحة التي يُجلد بها الرجال من الطبقات التي لا ممتلكات لها. ولترسيخ النظام الموجود، أو لتدعيم علاقات السلطة أو القوة المستخدمة في الريف. الأمر الذي يؤكد أن حكم الطبقة وقمع النساء يمثلان علاقة ذات ارتباط وثيق. وهو ما يؤكد أيضاً مقولة «إن الرجل الذي يملك الأرض، يملك نساء الأرض أيضاً»^(١٣).

ومن عناصر تعدد الهويات التي تدخل في التأثير والتأثير على النوع الاجتماعي «الجندر» يمكن الحديث عن الانتماء للمجموعات الإثنية أو العرقية. وإذا ما نظرنا إلى النساء من الطوائف العليا عموماً نجدهن أكثر تقييداً في حركتهن عن نساء الطبقات الدنيا. فهن مطالبات بإبراز النقاء والتفوق الطائفي. فالملاحظ في العموم، أن الطوائف العليا تُعتبر أشدّ تعرضاً لهيمنة الرجل أو قابضة تحت النظام «الأبوي»؛ لأن الرجال مهتمون بنقاء الطائفة، وبقضية الميراث والسيطرة على الممتلكات، لذا نجد أن الأسر من الطوائف العليا تفرض القيود في الملابس وفي حركة نساؤهم، وبذلك يتحكمون في العلاقات الجنسية لنساؤهم. أما الطوائف الدنيا، ولأنه لا يوجد نقاء طائفي يستوجب الحافظ عليه، فإنها لا تفرض على نساؤها قيوداً مشابهة.

وإذا ما انتقلنا إلى الطبقة، كإحدى الهويات المؤثرة والمتأثرة بالنوع الاجتماعي «الجندر»، نجد أيضاً الاختلاف بين الوضع الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي للرجال والنساء الذين ينتمون لطبقات مختلفة، فهؤلاء الذين ينتمون إلى الطبقات البرجوازية أو الطبقات المالكة تتاح لهم فرص الحصول على الموارد الاقتصادية، والتعليم، والمعلومات، كما يسيطرون على المؤسسات الاقتصادية، والدينية والاجتماعية بطريقة لا يستطيع من ينتمون إلى الطبقات العاملة الحصول أو الوصول إليها. كما نجد أن هناك اختلافاً في الأدوار والمسؤوليات بين نساء الطبقة البرجوازية والنساء من الطبقة العاملة. وقد لاحظ فريدريك إنجلز (Fredrik Engles) أن هناك تبايناً مهماً بين المرأة البرجوازية والمرأة العاملة. فالمرأة البرجوازية - حسب تحليله - لا تعمل خارج الأسرة وتعتمد كلياً على زوجها،

وهي ممتلكة في ذاتها، يقتصر دورها فقط على إنجاب الورثة. وفي الجانب الآخر، فالمرأة من الطبقة العاملة حطمت الاضطهاد بعملها، وبالتالي اكتسبت بعض الاستقلال الاقتصادي. إضافة لذلك، نجد أن نساء الطبقة العاملة لا يُقيدن بالفصل الجنسي؛ لأنهن يدخلن مجال العمل والأماكن العامة من أجل كسب العيش. وقد لوحظ أن الأسر الزراعية الصغيرة لا تجذب عمل النساء خارج الأسرة عندما تتحسن أحوالهم الاقتصادية. وعليه، فالنساء اللاتي يقبعن داخل المنزل يعتمدن على غيرهن ويعشن في عزلة، يعتبرن مثلاً أو رمزاً للوضع الاجتماعي في العديد من مجتمعات النظام «الأبوي».



هل يمكن توضيح المعنى من تقسيم أو توزيع العمل على أساس النوع الاجتماعي «الجندر»؟

يعود تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي «الجندر»، أو التقسيم الجنسي للعمل إلى تخصيص أدوار، ومسؤوليات ومهام مختلفة بين النساء والرجال، تعتمد في أساسها على المفاهيم القائمة في المجتمع حول ما يجب أن يقوم به كل من النساء والرجال، وما هم قادرون على القيام به بالفعل. حيث تُخصّص بعض المهام والمسؤوليات للبنات؛ وأخرى للأولاد، وللنساء، وأخرى للرجال، بناءً على أدوارهم التي يحددها نوعهم الاجتماعي وجنسهم البيولوجي، وليس بناءً على خياراتهم وقدراتهم. ولاختبار هذه الأدوار والمهام في علاقتها بتقسيم العمل على أساس النوع «الجندر»، يمكن التعامل مع العمل والنشاط عبر ثلاثة أنواع للعمل والأنشطة، أو من خلال ثلاث مجموعات لأنواع العمل والأنشطة، تشمل: الأنشطة أو الأعمال الإنتاجية، الأنشطة الإنجابية، والعمل أو النشاط المجتمعي.

العمل الإنتاجي:

ويشير إلى نوع النشاط الذي ينتج البضائع والخدمات للاستهلاك والتجارة. وتعتبر كل أنواع العمل والأنشطة في المصانع والمكاتب والمزارع ضمن هذه المجموعة. وهي الأنشطة الإنتاجية التي تعامل على أنها اقتصادية، وتُدرج ضمن إجمالي الناتج القومي للبلدان. وبالرغم من أن كلاً من الرجال والنساء يشاركون في الأنشطة الإنتاجية، إلا أن الغالب هو تقسيم العمل بينهما على أساس نوعهم الاجتماعي؛ حيث يقوم الرجال بالأنشطة التي تتطلب مهارة أكثر، وتدرّ أجراً أعلى، أما النساء فغالباً ما تكون أنشطتهن الإنتاجية امتداداً لما يقمن به من مهام منزلية. ففي المجال الزراعي مثلاً، نجد أن العمل الإنتاجي للنساء لا يتم عكسه اقتصادياً لاعتباره امتداداً للعمل المنزلي للنساء. لذا، تعامل أنشطة المرأة الإنتاجية وكأنها أقل أهمية وقيمة. هذا التقليل للأنشطة التي تقوم بها النساء، وهو ما ينعكس في كونهن آخر من يتم تعيينهن للعمل، يعود إلى التصور «الأبوي» القائل بأن الرجال هم الذين يكسبون قوت أسرهم، وهم أرباب هذه الأسر، وبالتالي فإن توظيف الرجال يجب أن يجد تركيزاً أكبر وأسبقية.

الأنشطة الإنجابية:

تشمل الأنشطة الإنجابية نوعين من الأنشطة: إنجاب بيولوجي وإنجاب اجتماعي. فالإنجاب البيولوجي يعني عملية الإنجاب نفسها وولادة أناس جدد، وهو النشاط الذي لا تقوم به سوى النساء. أما الإنجاب الاجتماعي فيعود إلى كل الأنشطة الضرورية في الرعاية والتربية التي تضمن البقاء والاستمرار. وتعتبر من الأنشطة الإنجابية كل النشاطات التي تولد وتعيد إنتاج العمل الإنساني. وتشمل العناية بالأطفال، والطبخ، والتغذية، والغسيل، والنظافة، والرعاية، والنشاطات المنزلية الأخرى. وبالرغم من أهمية وضرورة كل هذه الأنشطة لحياة الإنسان، إلا أنها لا تعامل كنشاط إنتاجي أو عمل اقتصادي. وبالتالي تظل غير مرئية، وغير معترف بها ولا يوجد لها مقابل مادي. وهي فوق كل هذا، يقتصر في القيام بها في الأساس النساء والفتيات في كل أنحاء العالم.

العمل المجتمعي العام:

يعود العمل المجتمعي العام إلى كل أنواع الأنشطة الضرورية لتسيير وتنظيم حياة المجتمع، ويشمل هذا، الإدارة والتنظيم والمشاركة في الاحتفالات الاجتماعية والثقافية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، والتسهيلات مثل الطرق، والمدارس والعناية الصحية وغيرها من خدمات. ونجد أن كلاً من الرجال والنساء يشاركون في هذه الأنشطة، إلا أنه، ومثل كل مرة، تتم هذه المشاركة وفقاً للقيم المحددة بأن هناك أنشطة للذكور، وأخرى مخصصة للإناث.

ولهذا فإن تقسيم العمل القائم على أساس النوع الاجتماعي «الجندر» لا يقف عند الأنشطة الإنجابية داخل الأسرة فقط، ولكنه يتم أيضاً في مجال الإنتاج والأنشطة والأعمال المجتمعية التي تجري أغلبيتها خارج نطاق الأسرة. الأمر الذي يؤكد أن تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي «الجندر» أصبح الآن مفهوماً أساسياً للحفاظ على ولتقنين عدم المساواة بناءً على النوع الاجتماعي، ولترسيخ اللامساواة أيضاً في فهم المفارقات القائمة على النوع الاجتماعي «الجندر».

وهو الزمن يؤدي هذا التصور إلى تقسيم المهارات أيضاً على أساس النوع الاجتماعي «الجندر». ويتعلم على أساسه الرجال والنساء، والبنات والأولاد كيفية تجويد تلك المهارات الخاصة التي تناسب نوعهم الاجتماعي. وبالتالي، تصبح هناك مهارات ومقدرات مختلفة خاصة بالرجال وأخرى للنساء، كما هو الحال بمهارات للأولاد وأخرى للبنات.

ويؤدي تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي «الجندر» بهذه الطريقة إلى عدم المساواة ووضع تراتب اجتماعي محدد سلفاً، وهو ما يستند على تقييم أعمال النساء والرجال، ومن ثم مكافأتهم على أسس متساوية لعدم تساوي مهاراتهم المحددة على ضوء نوعهم الاجتماعي. ويتأكد هذا في معظم البلدان، حيث لا يُطبق عُرف الأجر المتساوي للعمل المتساوي، كما أن العمل المنزلي يعتبر من الأنشطة غير مدفوعة الأجر، وتعتبر النساء أول من يُستغنى عن خدماتهن إذا ما تعرضت مصالح العمل للتدهور الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى، يؤدي تخصيص مهام معينة للرجال؛ وأخرى مختلفة للنساء في هذه العمليات الإنتاجية، خاصة الأنشطة الإنتاجية المنزلية، يؤدي إلى إظهار التحكم في المصادر وإنتاج العمل. إذ يلاحظ، بسبب تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي «الجندر»، أن الرجال يفترضون تحكمهم في الأرض، والتقنيات، والقروض، والسيولة الناتجة عن مبيعات الإنتاج. أما النساء، فعادة ما تكون العملية الإنتاجية التي يقمن بها لكفاية المعيشة، بينما يكون إنتاج الرجال بغرض التبادل التجاري وتحقيق الفوائد المادية.

بالرغم من أن تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي «الجندر» يؤدي إلى مختلف الصور من اللامساواة، كما هو الحال في تحديد النوع الاجتماعي «الجندر» للعلاقات والأدوار الاجتماعية، إلا أنه من الصعب الحديث عن التماثل أو تشابه تقسيم العمل بناءً على النوع الاجتماعي في مختلف البلدان. ففي كل الحالات يتم تحديد ذلك بناءً على ما تمليه الثقافة، والمكان والزمان وعلاقات النوع الاجتماعي في السياق المعين. ولمواجهة وتغيير تقسيم العمل القائم على هذا الأساس في مجتمع ما، يعني ذلك إعادة النظر في ما تعنيه مكانة المرأة أو الرجل في ذلك المجتمع.

إضافة إلى ما سبق، قدمت كلاوديا فون ويرلوف (Cludia Von Werlhof) صورة متكاملة حول ترسيخ مفهوم تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي «الجندر» من خلال المجموعات الثلاث أعلاه لأنواع العمل والأنشطة؛ الأعمال الإنتاجية، والأنشطة الإنجابية، والنشاط المجتمعي، بكل ما تنتجه من صور لعدم المساواة وعدم العدل بين الرجال والنساء. حيث ذكرت:

(لا يُقدّر عادة دور المرأة في عمليتي الإنتاج أو الإنجاب بمنحه قيمته الاقتصادية. وحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالتنمية البشرية للعام ١٩٩٥م، فإن مساهمة المرأة، غير المرئية وغير المدفوعة الأجر في العمل والإنتاج، تقدر سنوياً بما يعادل ٦١ ترليون دولار أمريكي. إضافة إلى ذلك، فإن الرجل وحده هو من يحظى بامتلاك المال، وكل ما يعطيه لزوجته لا يزيد على قيمة

المأوى والمعيشة. وهو ما يقوم به حيال عبده. أما الزوجة فلا يدفع لها نظير عملها، ولا يوجد اتفاق عمل ينظم ساعات عملها المنزلي، أو ظروف عملها من إجازات وأوقات راحة. وإذا ما تحدثنا عن عقد الزواج فهو لا يمثل أو يعادل عقد العمل، حيث لا يوجد حق للإضراب عن العمل في عقد الزواج، ولا توجد تنظيمات خاصة بربات المنازل. كما أن ربات المنازل لا يتمتعن بأي ضمانات اجتماعية نظير عملهن المنزلي، ولا يجدن الحماية القانونية ضد طغيان وعنف أزواجهن داخل المنزل. وكما هو معروف صعوبة الحفاظ على حقوق الإنسان داخل المنزل لاعتبار العلاقات داخل المنزل من الشؤون الشخصية، وكما يُزعم فهي لا تخص الآخرين حتى في حالات عدم ضمان السلامة الإنسانية. والزوجة، على هذا الأساس، عليها أن تخدم وأن تطيع زوجها. وهو ما يعطيه الحق في المطالبة بذلك أمام القضاء. ويمكن تلخيص وضع الزوجة بوصفها، عاملاً غير مدفوع الأجر، في فنوع مستمر بخدمة زوجها على مدار الساعة وطوال حياتها. وأكثر من ذلك، فحياتها تقع تحت رحمته بما فيها تفاعلها الجنسي، ومقدرتها على الحمل، وتفاعلها النفسي وأحاسيسها. فهي مطالبة بل مجبرة على توفير كل ما يحتاجه الزوج والأطفال، بما فيه إظهار الحب لهم، حتى وإن لم تكن في حالة من الشعور بالحب حينها. وبهذا يصبح عملها نوعاً من الحب ويصبح الحب عملاً. إن وضعاً كهذا ربما لا يكون دائماً غير محتمل، ولكن يستحيل التكهن بأنه قد يصبح محتملاً^(٣٢).

وبغض النظر عن التراتب الطبقي أو الطائفي في المجتمع، نجد أن النساء يؤدين الأعمال الوضيعة التي يؤديها عادة صغار العمال في المجتمع. فالنساء داخل أي أسرة يشكلن طبقة العمال، بينما يمثل الرجال الطبقة العليا. فداًماً ما يكون دورهن توفير الخدمات إلى أفراد الأسرة، وإن كنَّ ينتمين إلى الطبقات البرجوازية أو أسر الطوائف العليا. إضافة إلى ذلك، كثيراً ما ينظر للنساء مثل خدم المنازل الذين يُعاملون باعتبارهم غير نظيفين، ويفتقرون للنقاء والصحة الكاملة، وبالتالي يعتبرون غير مؤهلين للمهام العليا الروحية والدينية والتعليمية. وتعبيراً عن حالة النساء الدونية هذه، فإن الأعمال التي يقمن بها وتصنف بالوضاعة لا تعتبر ذات أهمية ودون قيمة تذكر، وهو ما ينعكس في عدم تقدير عمل المرأة داخل الأسرة، حيث يعامل كنشاط غير مدفوع الأجر، وتدفع فيه أقل الأجور عندما ينجز خارج المنزل. وكثيراً ما يكون عمل المرأة خارج المنزل امتداداً لعملها داخل المنزل. ومثال ذلك الأعداد الكبيرة من النساء اللاتي يعملن في رياض الأطفال، أو مدرّسات مراحل أولية، أو ممرّضات، أو مضيفات طيران. ومن الناحية الأخرى، نجد أن الوظائف التي تتم عن القوة والسلطة والتحكم في معظمها تكون وظائف رجال، أما الوظائف التي تعنى بالخدمات والتربية والرعاية فهي تعتبر حصراً على النساء. فالنساء بذلك يعتبرن خائعات داخل أسرهن، ويواصلن

النوع عندما يخرجن للعمل خارج المنزل. أما الرجال، فهم دوماً في وضع القوة والسلطة والسيطرة على الأسرة، ويواصلون في ذات التحكم خلال عملهم خارج المنزل. وإن كان الرجال يتمتعون بأداء نهائي أو وظيفي أعلى من النساء، فهو يعود إلى أنهم يتلقون تعليماً وتدريباً أفضل من النساء. وقد سورت كلاوديا فون ويرلوف (Cludia Von Werlhof) هذا العبء المزدوج موضحة كيف تؤثر الأسرة والمجتمع النساء بواجبات وصور معينة يجب عليهن القيام بها، قائلة:

(كل ما يجب أن تفعله النساء يجب أن يؤتي ثماره، وأن يكون خيراً، كالهواء الذي نستنشق. وهذا لا ينطبق فقط على إنجاب وتربية الأطفال، ولكن على كل المهام المنزلية، والعمل المأجور، والرعاية العاطفية التي تبذل حيال الزملاء، والصداقة، وأن يكن دائماً في خدمة ومتناول الآخرين، ويعملن على تضسيد الجراح، وأن يكن مستعدات جنسياً، وقادرات على وضع كل الأمور في نصابها الصحيح، ولهن المقدرة على تحمّل المسؤولية، مع التضحية والاهتمام دون تبجّج مع إنكار للذات، وأن يكون لديهن الاستعداد على التكيف لخدمة الآخرين في كل الأمور، بما فيها الانسحاب والتفوق وعدم الظهور مع التواجد المستمر، أو كما يعرف بـ«السالب النشط المتواجد»، الذي يجز العربة من الوحل بصبر وتحمل وصرامة الجندي. كل هذا ينعكس في ما يتضمن مقدرة المرأة على العمل والطاء)^(٣٣).

أما فاسانت كانابران (Vasanth Kannbiran) فهي تشير إلى تجربة الحكم في أفغانستان

النموذج مختلف لتقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي «الجندر»، وتذكر قائلة:

(عندما استولت قيادة طالبان على السلطة في أفغانستان، كان أول تعليماتها التي أصدرتها أن على الرجال أن يرتدوا الطواقي والعمامة وأن يطلقوا لحاهم، على أن تغطي النساء أجسادهن وأن يبقين قابعات داخل المنازل، وأن يمنعن عن العمل واستخدام الحمامات العامة. والملفت للنظر في تجربة طالبان هو الربط بين النظام السياسي الجديد، ونظام العلاقات الجديد الحاكمة للنوع الاجتماعي «الجندر»، وتقسيم العمل المستند عليه والذي تم فرضه من قبل قيادة طالبان. وما يتضح من هذه التجربة أن تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي لا يعتبر بنية مختلفة قائمة بذاتها، بقدر ما يعتبر جزءاً من نظام متكامل للإنتاج والاستهلاك والتوزيع تم تشكيله في كلياته بناءً على تصورات النوع الاجتماعي «الجندر»^(٣٤).

وتقرب ماريا ميس (Maria Mies) في رؤيتها لتقسيم العمل القائم على النوع الاجتماعي «الجندر» من التحليل لبنية المجتمع. فهي ترى أنه لا يجب أن ننظر إلى حقيقة تقسيم العمل المؤنّس على النوع الاجتماعي «الجندر» من داخل الأسرة فقط. فهو في واقع الأمر يعتبر مشكلة

بنوية متخللة المجتمع في كلياته. فالتراتب في توزيع العمل بين الرجال والنساء، وحركية تفاعلاته تشكل جزءاً مكملًا لعلاقات الإنتاج السائدة. بما يعني تفاعل العلاقات الطبقية في فترة محددة في مجتمع ما، مع التقسيم الواسع للعمل على المستويين الوطني والعالمي^(٥٢).

أما جوان كيلي (Joan Kelly) وهي مؤرخة للحركة النسوية، فهي ترى ضرورة النظر إلى علاقات الملكية القائمة، وعلاقة النساء بالعمل كمحددات أساسية في تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي «الجندر»، وللنظام الجنسي ككل. وتخلص جوان إلى أنه، كلما كانت مجالات العمل المنزلي والعمل العام مختلفة، أصبح أكثر وضوحاً التمييز بين العمل والملكية كنوعين متميزين. وعلى هذا التمييز تتضح الصورة القائلة بوجود نظام إنتاج للمعيشة والاكتفاء، وهناك نظام إنتاج آخر للتبادل التجاري، وهذا ما يؤثر على تقسيم العمل القائم على النوع الاجتماعي «الجندر».

وإذا استخدمنا لغة الإحصائيات للحديث عن تقسيم العمل القائم على النوع الاجتماعي «الجندر»، فإننا نجد أن النساء - عالمياً - يشغلن نسبة ١٤٪ فقط من الوظائف الإدارية العليا، كما جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية للعام ١٩٩٥م. كما أن نسبة رواتب النساء للرجال في الولايات المتحدة تعادل ٥:٣. وهي النسبة التي لم تتغير خلال المائة سنة الأخيرة. إضافة لذلك، فإن النساء يشكلن نسبة ٧٠٪ من الفقراء والأكثر أمية في العالم.

لكن

أغلب الناس يعتبرون تقسيم العمل القائم على النوع الاجتماعي «الجندر» أمراً يتم تحديده طبيعياً، ويستندون في ذلك على أن النساء ينجبن ويرضعن الأطفال. ألا يؤكد هذا أنهن أفضل استعداداً وتهيئة لأعمال الرعاية والتنشئة؟

إن استخدام اصطلاح «أفضل استعداداً وتهيئة» يثير الاهتمام في هذا السؤال. ففي البدء يجب التأكيد أن للمرأة ما يميزها من رحم وثدين، ولكن هذا لا يعني أن النساء أفضل استعداداً وتهيئة. ولهن إمكانات جسمانية إضافية للعناية والرعاية والنظافة. وعليه، ما يُعتبر طبيعياً؛ بأن عليهن رعاية الجميع، يظل افتراضاً غير مؤسس. وعلينا أن نتذكر دائماً أن الرجال لهم المقدرة على الطبخ والنظافة والغسيل، خاصة عندما تكون هذه الأعمال مدفوعة الأجر. الأمر الذي يعني أن المقدرة على فعل أو عدم فعل أي نشاط أو عمل إنتاجي لا يمكن أن يكون أمراً يتم تحديده بيولوجياً أو طبيعياً. ولكن لأن الناس يميلون إلى الاعتقاد بأن علاقات النوع الاجتماعي «الجندر»، وتقسيم العمل الحالي تعود في أساسها إلى الطبيعة وإلى التكوين البيولوجي للنساء، يجدون صعوبة في التفكير أبعد من التكوين البيولوجي، وهو ما يبدو لهم مريحاً، وأكثر سهولة في تفسير الأشياء، بإعادتها إلى الطبيعة، بدلاً من إثارة التساؤل والتحدي حول مَيز النظام «الأبوي». وهو التفكير المشابه لأن نغسل يديك وترفعها عن أي مسؤولية. ففي كثير من الندوات حول النوع الاجتماعي «الجندر» لاحظنا أن

الرجال غالباً ما يبدون منزعين ويحرضون عندما نوضح أن النوع الاجتماعي «الجندر» يشكل اجتماعياً، وأن العلاقات القائمة على النوع الاجتماعي «الجندر» وتقسيم العمل كلها أمور لا تعود إلى الطبيعة في شيء. وعلى هذا الأساس، فإن التحدي المستمر للحركة النسوية والعمل السياسي لمجموعات المرأة يتمثل في العمل من أجل إنهاء اللامساواة القائمة على الاختلافات البيولوجية بين الرجال والنساء. ويمكن الاستناد في ذلك على عدد من الأمثلة في العديد من المجتمعات التي شهدت تغيراً في ما يعرف بالفوارق الطبيعية، وهو التغير الذي صاحبه تغير في علاقات تقسيم العمل.

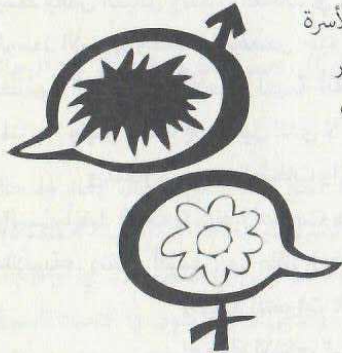
هل

يمكن إرجاع بعض صور تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي «الجندر» إلى الأوضاع الاجتماعية؛ لأن المرأة تظل حبيسة المنزل، والرجل يتعامل مع العالم الخارجي؟

هذا سؤال مهم ومعقد، لذا من الصعب إعطاء إجابة شافية. فأولاً نحتاج إلى فهم الثنائية الخاصة لما يعرف بالمجال الخاص والمجال العام. حيث يُتوقع من المرأة أن تبقى في المجال الخاص، بينما يعمل الرجال في المجالات العامة، إلى جانب سيطرتهم على المجالات الخاصة. وإذا عدنا إلى تاريخ هذه الثنائية - المجالين العام والخاص - نجد أنه قبل الثورة الصناعية لم يكن هناك فرق بين هذين المجالين بشكل واضح. حيث كان أغلب الإنتاج يتم داخل مجال الأسرة ويشارك فيه جميع أعضاء الأسرة، نساء ورجالاً. فالجميع كانوا يكسبون قوتهم المشترك

بناءً على التعاون والتكامل بين الرجال والنساء، مما جعل الأسرة وحدة مجالاً للإنتاج معاً. وقد كان هناك تقدير عالٍ للمرأة ومهارتها ومعرفتها، إضافة لمقدرتها على إنجاب الأجيال التالية لمواصلة الحياة. وفي معظم جوانبه كان هذا النظام يتمحور حول المرأة بسبب الدور المهم الذي كانت تلعبه في الاقتصاد المنزلي. وخلال حقبة استعمار أمريكا فُاع استعمال اصطلاح المرأة-الزوج، أي المرأة التي تدير داراً وتتحكم في الشؤون الزوجية. وقد جاءت نهاية تلك الحقبة بالتحول إلى اقتصاد السوق والتحول الكبير في

الصناعات، وهو ما أفسد الوحدة بين المجالين الخاص والعام، والانسجام بين الإنسان والطبيعة. فالإنتاج أصبح أمراً خارج الاحتياج المعيشي، يستهدف بغرض التسويق وتحقيق الأرباح. وتدرجياً تحول الإنتاج من المنزل إلى المصانع والشركات التجارية وغيرها من مؤسسات، وأصبح الإنتاج



التسويقي يشكل قوى تسيطر على معاش الناس أكثر من ضرورة وجودة الطبيعية. وقد تبعت ذلك التحول، بالضرورة، تحولات أخرى في العلاقات. حيث انتقل الرجل، كرجل للاقتصاد، من المنزل بينما بقيت المرأة، كربة للمنزل، بداخل المنزل. أيضاً، أتيح للأولاد الذهاب إلى المدارس والجامعات للحصول على المعرفة والمهارات للعمل في المجال العام خارج المنزل، بينما بقيت البنات بالمنزل يكتسبن مهارات لا تتيح لهن الخروج من المجال المنزلي الخاص. وقد رُصدت كل من باربرا هرينريش (Barbara Ehrenreich) وديرا إنجليش (Deira English) هذه التحولات، مركزتين على وضع المرأة قبل التحول الصناعي. حيث:

(لم تكن فقط مهارات المرأة الإنتاجية هي السبب في أهميتها الاجتماعية في النظام القديم. فقد كانت المرأة هي مَنْ تصرف الأعشاب للتداوي، وتغني الأغنيات التي تبعد الحمى عن الطفل، وتجهز الاحتياجات التي يجب اتخاذها عند الحمل. وإذا ما كانت لدى المرأة مهارات خاصة، فقد أصبحت أيضاً مَنْ تُولّد النساء - الداية - وَمَنْ تُداوي بالأعشاب، وهي العرافة التي تنتشر سمعتها من منزل إلى آخر ومن قرية إلى أخرى. وقد كان متوقعاً حينها من كل النساء أن يكنّ قد تعلمن من أمهاتهن وجدّاتهن مهارات تربية الأطفال وعلاج الأمراض الشائعة ومُمرِض المرضى)^(١٣).

أما ما حدث بعدها في أوروبا، نتيجة لاقتصاد السوق والتصنيع، فهو ذاته ما حدث في جنوب شرق آسيا. حيث تحوّل الاقتصاد من اقتصاد أسرة، كما تحول التعليم أيضاً. ففي السابق كان أغلب الناس يحصلون على المعرفة والمهارات الإنتاجية من داخل الأسرة، ولا يزال الإنتاج، حتى الآن، وسط بعض القبائل وسكان الغابات في المناطق النائية في جنوب آسيا، محتفظاً بشكله الواسع داخل الوسط الأسري. وعادة ما يُخصّص جزء من فائض الإنتاج للتبادل ببعض السلع التي لا ينتجونها في نظامهم الإنتاجي. والملاحظة المهمة أنه في كل الأحوال يتشارك الرجال والنساء في معظم الأنشطة المنزلية، وليس هناك إلا القليل الذي لا يذكر في التمييز بين المجال الخاص والعام.

وبالمقارنة ببعض الطبقات والمجتمعات الأخرى، نجد أنه لا يوجد عدم المساواة بين الرجال والنساء أيضاً. إلا أنه تدريجياً أصبحت هذه المجتمعات تندمج في اقتصاد السوق، الأمر الذي أكسبها «الأبوية». وتقول أليسون م. جاقار (Alison M. Jagdar):

(نتيجة للتغيرات التي طرأت على أنماط الإنتاج، تحوّل المنزل من مكانته كمركز لعملية الإنتاج، ليصبح ملجأ من الإنتاج الاقتصادي، أو كما يقال الجئة التي يُستراح فيها من إرهاق وقسوة العالم الخارجي، أو الملجأ المثالي من قسوة المدينة. وفي ظل هذا التحول، بقيت عملية الإنجاب كنشاط إنتاجي داخل المنزل. وفقدت بذلك إدارة المنزل والأسرة طابعها العام الذي يُعنى به الجميع، حيث لم تعد هماً للمجموعة أو المجتمع، لتصبح قاصرة على الزوجة. فتحوّلت

إدارة المنزل لتصبح أمراً خدمياً خاصاً، أو كما سماها فريدريك إنجلز (Fredrick Engels)، عندما تصبح الزوجة رئيسة الخدم، مُبعدة من المشاركة في الإنتاج الجماعي)^(١٤).

ومرة أخرى تذكرنا باربرا هرينريش (Barbara Ehrenreich) وديرا إنجليش (Deira English) بالتحولات في أنماط الإنتاج، وتأثير ذلك في علاقات النساء والرجال، وظهر التمييز بين ما عُرف بالمجال الخاص والمجال العام. حيث ذكرتا في ظل هذه التحولات:

(أن المهارات الإنتاجية التقليدية للنساء، كالنسيج، وإنتاج الملابس والأغذية، قد انتقلت إلى النظام الصناعي. وقد تتابع بعض النساء من الطبقات العاملة أعمالهن السابقة في النظام الصناعي الجديد، إلا أنهن في ظل هذا النظام لن يتحكمن في عملية الإنتاج. وبالتالي، سيفقدن مهارتهن القديمة. وبمرور الزمن فإنه حتى المهارات الخاصة للنساء في التمريض والمعالجة ستتحول إلى سلعة وتدخل في نظام السوق، ويحل مكان الدواء العشبي الذي تم تحضيره منزلياً منتج آخر كيميائي تنتجه شركات الأدوية متعددة الجنسيات، كما يتم إحلال من يقمن بتوليد النساء - الدايات - بالجراحين)^(١٥).

إن التمييز بين المجال الخاص والمجال العام يفتح آفاقاً وفرصاً أمام الرجال، وفي المقابل فإنه يعد من إمكانات وفعالية النساء. وبطريقة ما يشير التمييز بين الخاص والعام، كمجالين مجتمعين مختلفين، إلى نهاية مفهوم الأسرة المتمركزة حول الأم. والنتيجة الأخرى من التمييز بين الخاص والعام هو الإبعاد أو العزلة النسبية التي لحقت بالمرأة. حيث أدى هذا إلى إبعاد المرأة عن المجتمع، وما نبع عنه من فصلها عن النساء الأخريات والرجال.

لكن، هل هذا الفصل بين العام والخاص هو ما أدى إلى تعميق عدم المساواة بين الرجال والنساء؟

نعم، أدى التمييز بين العام والخاص إلى تعميق اللامساواة. فمع الفصل بين المجال العام والمجال الخاص تطوّر التراتب الاجتماعي بينهما. وبذلك فقدّ الفضاء الأسري أو الخاص كل أهميته الاقتصادية والسياسية والتاريخية، وفقد تدريجياً أهمية تأثيره في الحياة. فما ينتج في الفضاء الأسري أو المجال الخاص أصبح لا يدخل السوق؛ لأنه لا يعتبر إنتاجاً أو عملاً. والذين لا ينخرطون في اقتصاد السوق ليس لهم وزن اقتصادي لعدم تقدير ما ينتجون. ولأن النساء بقين داخل الاقتصاد المنزلي فاقد الأهمية، فقد أصبحن بذلك فاقداً لدورهن المركزي وليس لهن قيمة تذكر. وبالمقابل، أصبح عمل الرجل أكثر أهمية، وتزايدت الفجوة بين الرجال والنساء، وأصبحت سلطة الرجل والنظام «الأبوي» أكثر رسوخاً. فبعد أن كانت الأسرة تتمحور حول الأم، وتمثل بالطبع الفضاء العام، أصبح الرجل هو

محورها وتخضع لتحكمه.

ونجد أن القيم الأساسية والتي تحكم الفضاء المنزلي الخاصة والفضاء العام قد انفصلت أيضاً بشكل عميق، بل يمكن القول بأنها أصبحت متعارضة. فبينما تُقدَّر في المجال الأسري الخاص قيم الحب والرعاية، ونكران الذات، والتفهم، نجد أن المجال العام يتطلب ويثبت فيه التنافس، والطموح والعدوانية والأنانية. ولتلطيف هذه القسوة في الفضاء العام، فإن النساء يتوقع منهن توفير الظروف المريحة للرجال في الأسرة بعد عناء قسوة مكان العمل والسوق.

وإذا ما تحدثنا عن القيم الأساسية الأخرى ومدى توافرها في الفضاء العام، فإن الأخلاقيات المستمدة من الأديان، مثلاً، لم يعد لها مكان في الاقتصاديات والعلوم والتكنولوجيا. وقد أوضحت كل من باربرا هرينريش (Barbara Ehrenreich) وديرا انجليش (Deira English) هذا الاختلال بصورة جيدة، موضحتين:

(هذا التنظيم الجديد للعالم لا يجب تخيله فقط كقابلة قائمة على حدود محايدة التقسيم. فالفضاءان، أو المجالان العام والخاص، يقفان على طرفي النقيض، في ما يتعلق بالقيم الأساسية، والخط الفاصل بينهما مشدود بشحنة أخلاقية. ففي الجوانب

والنشاطات الأساسية
لنظام السوق، بما
فيها قيمه، نجده
يتحدى قروناً من
الأخلاقيات الدينية
المتماثلة في الصدق
ونكران الذات ونبذ
الجشع. وإذا ما قارنا
نظام السوق بالنظام
التجاري القديم، نجد

أن التجارة حينها صُبغت بعدم الأمانة، ووُصف قرض المال بالأرباح القائمة على المراهبة الفاحشة. أما أخلاقيات السوق التي تشربت من النظام الجديد، فنجدتها تزيج كل القيم الأخلاقية بلا مبالاة وبرود تام. حيث تفرض أخلاق السوق أنه ليس بالإمكان تحقيق الربح إلا لإفقار آخرين، وليس هناك مجال للعواطف الإنسانية، أو الكرم أو الولاء).

ANOTHER
WORLD
is POSSIBLE

ذكرت حتى الآن، يبدو أنه كلما كان الفصل بين الفضاء الخاص والفضاء العام كبيراً؛ تدنت أوضاع النساء أكثر. هل يمكن أن يكون هذا الاستنتاج صحيحاً؟

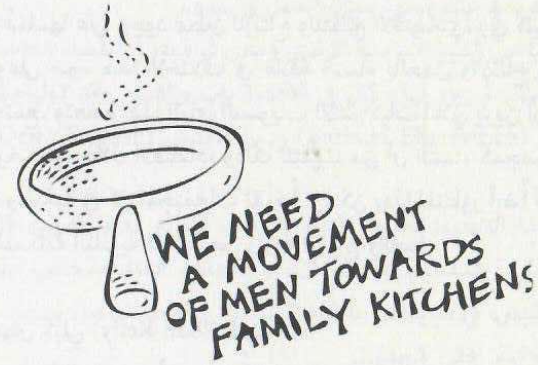
استناداً على عدد من مؤرخات الحركة النسوية يبدو هذا الاستنتاج صحيحاً. فالملاحظة العامة: أن النساء لهن دور مُساو في المجتمعات التي يكون فيها الإنتاج أسرياً، والتي تشهد فصلاً محدوداً أو ضعيفاً بين المجالات المنزلية الخاصة والعامة. حيث نجد أن ثنائية الخاص/العام كمجالين للحياة، تقوم في أساسها على وجود نمطين للإنتاج وللنظام الاقتصادي، وفي كليهما تلعب النساء أدواراً مختلفة تماماً. وعلى ضوء هذا الاختلاف في علاقة النساء بالعمل والإنتاج والممتلكات يتم تحديد مكانتهن في المجتمع. وتعضد هذا الرأي النسويات الاشتراكيات اللاتي يرين أن الوضع الثانوي للنساء يمكن تتبعه تاريخياً من خلال الاقتصاد، وذلك للتثبت من أن النساء كمجموعة ظلت لديهن علاقة محدودة بالإنتاج والملكية في كل المجتمعات تقريباً. ويمكن بهذا المنظور أيضاً تتبع المميزات الشخصية والسيكولوجية للمكانة الثانوية للمرأة من زاوية الإنتاج والعمل.

أما جوان كيلي (Joan Kelly) فتري أنه:

(بالرغم من أن ما يشكل المجال المنزلي الخاص والمجال العام يختلف من ثقافة إلى أخرى، وتوجد خطوط فاصلة بينها، إلا أن هناك نمطاً ثابتاً ينبثق عندما توضع المجتمعات في تدرج تدمج فيه الأنشطة الأسرية والعامة في مرحلتها الأولى، ومن ثم في مرحلتها الثانية تبرز الفواصل الحادة بين الأنشطة المنزلية والعامة. وفي ظل هذه التحولات عند تطابق الأنشطة الأسرية مع الأنشطة العامة أو الاجتماعية، يصبح وضع النساء مماثلاً لوضع الرجال، بل يتفوق عليهم في بعض الأحيان. ويتفق هذا النموذج إلى حد كبير مع أفكار فريدريك إنجلز الذي يرى أنه، في مثل هذه الأوضاع، تصبح وسائل المعيشة والإنتاج ملكية عامة، والعائلة المشاعية تصبح النقطة المركزية، سواء أفي الحياة الأسرية أم الحياة الاجتماعية. وفي ظل مثل هذه الأوضاع تكاد تنعدم صور عدم المساواة بين الجنسين. وهي الأوضاع التي تشهد فيها المجتمعات إنتاجاً سلعياً طفيفاً، ولم تشهد تطوراً لصيغ الملكية الخاصة أو أشكال عدم المساواة الطبقية.

وإذا نظرنا في مثل هذه الأوضاع، فالنساء يُعتبرن من المنتجات الفاعلات، إلا أنهن سرعان ما يبدأن في فقدان السيطرة على الممتلكات والمنتجات بتزايد إنتاج ما يعرف بـ«فائض الإنتاج»، وتطور الملكية الخاصة، وتحول جماعية الأسرة إلى وحدة اقتصادية خاصة، سواء أكانت ممتدة أم نووية، تدار في كل الأحوال بواسطة الرجل. وتشهد الأسرة، مركز هذه التحولات والمجال الرئيسي لأنشطة المرأة، تحولها الأساسي؛ بالخضوع للنظام الاجتماعي العام الذي تحكمه

الدولة التي يتحكم فيها الرجل، ويعتبر هذا النموذج العام هو ما ينتج من عملية التحولات هذه، وهو ما تم تقديمه تاريخياً في ما يُعرف بـ«المجتمعات المتحضرة»^(٩٢).



هل

هذا الفصل بين الخاص والعام يؤدي إلى إخفاء ما يحدث داخل الأسرة، ويصعب من مواجهة عدم المساواة والصراعات داخل الأسرة؟

بالتأكيد هذا صحيح، وفي حقيقة الأمر يوجد جدل مستمر وسط العديد من المفكرين السياسيين، مفاده؛ ألا يكون للدولة رأي تقوله في الفضاء الخاص، خاصة الأسرة. ويرى هؤلاء المفكرون أن المنزل والعلاقات بين أفراد الأسرة يجب أن تُستثنى من القواعد الحكومية، وأن كل ما يحدث بين جدران المنزل يعتبر أمراً شخصياً، ولا يستحسن أي تدخل خارجي. وبهذا التستر أصبح عدم المساواة الصارخ، والاعتداءات الخطيرة على النساء، مسموحاً لها بالاستمرار داخل الفضاء الأسري. حيث يلاحظ أن ضرب الزوجة، والاعتصاب في العلاقات الجنسية الزوجية، وانتهاك المحارم؛ من اغتصاب للبنات بواسطة الآباء أو الأقرباء من الرجال، والتعذيب النفسي والجسدي للبنات والنساء، إضافة إلى الحرمان العام الذي تعيشه الفتيات، وغيرها من ممارسات لا تزال تمارس بصور غير ظاهرة وتعدّ من الأمور المسكوت عنها.

كما تعاني النساء اللائي يمارسن عملاً أو أنشطة إنتاجية خارج المنزل من مشكلة الفصل بين الأعمال المنزلية والنشاطات والأعمال العامة. فالوظائف التي يقمن بها خارج المنزل غالباً ما تتطلب قدراً من الاستقلالية، والحركة، والتنافس، وساعات أطول في العمل. بينما تتطلب الأعمال والأنشطة

الأسرية النقيض من ذلك؛ التبعية شبه الكاملة، والخدمة المستمرة، والتعاون. وبالتالي، فإن عشرات النساء العاملات يعانين من هذه المتطلبات المتناقضة، وعن صعوبة الجمع بين متطلبات الزوجة والفاصلة ومواصفات المسؤولية الفاعلة، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من التوترات والضغوط الجسدية والنفسية والعاطفية. وفي المقابل لذلك، لا يجد الرجال أنفسهم في مثل هذا التناقض في متطلبات طبيعة الأعمال، لأنهم لا يعيشون تجربة ضرورة الجمع بين الزوج الفاضل والمسؤول الفاعل.

هذا الفصل الحاد بين ما يُعرف بالفضاء الخاص والفضاء العام مثل مصدراً للانتقاد المستمر من قبل الناشطات في مجالات العمل النسوي. بل نجدهن قد واجهن هذا الفصل منطلقات من أن مثل هذا الفصل يشجع ويدعم سيطرة الرجل، مما يفاقم من أزمة اللامساواة. ولمواجهة الازدواجية الناتجة عن الفصل بين العام والخاص، صاغت هؤلاء الناشطات شعار «ما هو شخصي وسياسي»، وهو الشعار الذي على أساسه أبرزن لعامة الناس أن العمل والنشاط المنزلي هو الفضاء أو المجال الذي تواجه فيه النساء الأشكال المختلفة من الخضوع والاضطهاد.

لا صمت بعد الآن على العنف المنزلي!!

هل

يوجد اختلاف بين المصطلحات المستخدمة لعكس الوضع المتدني للمرأة، مثل الاضطهاد، والاستغلال، والخضوع؟

بالرغم من أن هذه المفاهيم أو المصطلحات تستخدم استخداماً مطلقاً، ويحلّ أحدها محل الآخر، إلا أنه في حقيقة الأمر توجد اختلافات بينها. وما أود أن أوضحه في البدء، أن المصطلحات مثل الاضطهاد والخضوع تعكس وجود اضطهاد وخضوع قائم على أساس النوع الاجتماعي «الجندر»، ولكن دون تحديد للنوع الاجتماعي الواقع عليه فعل الاضطهاد أو الخضوع. وبالرغم من أن النساء عموماً هن من يقع عليهن الاضطهاد، ويعتبرن الطرف الخاضع، فبرغم عمومية الدلالة عند استخدام مصطلحات الاضطهاد والخضوع القائم على النوع الاجتماعي «الجندر» إلا أن هذه المصطلحات تعود في الأساس إلى النساء.

أما مصطلح الاستغلال فهو يستخدم عادة من منطلقه الماركسي، ويعني الاستغلال الاقتصادي أو انتزاع فائض القيمة. وعليه، يعني استغلال النساء؛ أنهن خلقن لتوفير الخدمات الاقتصادية بأجر منخفض أو دون أجر حتى من مثل هذه العلاقة. وإذا تناولنا مصطلحاً آخر مثل الاضطهاد، فعادة ما يستخدم لعكس وضع تبعية النساء، أو السيطرة عليهن بواسطة الرجال. وعموماً، يشير المصطلح إلى النظام التاريخي المؤسسي، القائم على التخطيط لاستفادة مجموعة ما على حساب مجموعة أو مجموعات أخرى. فهو يدل ضمناً على اضطهاد جبري، ويستخدم لوصف أوضاع الأفراد والمجموعات، كما هو الحال في الاضطهاد الطبقي، أو الاضطهاد الطائفي أو الاضطهاد

العرقى.

وإذا نظرنا إلى مصطلح **الخضوع**، فهو يعني وضع الشخص في حالة أو وضع متدنٍ عن شخص آخر، أو حالة الوقوع تحت سيطرة شخص آخر، ومصطلح خضوع النساء يشير مباشرة إلى وضعهن المتدني، وعدم قدرتهن في الحصول على الممتلكات أو اتخاذ القرارات. كما يدل المصطلح على السيطرة «الأبوية» التي تتعرض لها النساء في معظم المجتمعات.

ومن ناحية أخرى، تختلف بعض الباحثات في مجالات العمل النسوي كثيراً حول تعريفات هذه المصطلحات. فمثلاً، جيردا ليرنر (Gerda Lerner) ترى أن مصطلح **الاضطهاد** غير ملائم، وتقول:

(ليس ملائماً أن نَصِفَ السيطرة الأبوية بـ«الاضطهاد». فهي من ناحية تحتوي على أشكال من الاضطهاد، ولكنها أيضاً تحتوي على مجموعة من الالتزامات المتبادلة التي لا تعبر بصفة دائمة عن أشكال الاضطهاد. فكلمة «اضطهاد» تركز في الأساس على معنى الخطأ الواقع، وهي غير موضوعية في تعبيرها عن وعي المجموعة المضطهدة. وتعني ضمناً الصراع على السلطة أو النفوذ، كما تعني الهزيمة الناتجة من هيمنة مجموعة على أخرى. والنساء، أكثر من أي مجموعات أخرى، يتعاونن في الظهور كمجموعة مضطهدة من خلال قبولهن النظام القائم على التقسيم النوعي والجنسي. وبهذا؛ فالنساء يطعنن في داخلهن القيم التي تجعلهن مضطهدات، إلى الدرجة التي تجعلهن يتبنين الاضطهاد كقيمة في تنشئة الأطفال. ونجد أن بعض النساء يُضطهدن في مرحلة من مراحل حياتهن بواسطة الآباء أو الأزواج، بينما في مراحل أو أوجه أخرى نجدهن يمارسن السلطة والاضطهاد على نساء أخريات، أو في بعض الأحيان على الرجال. مثل هذه التعقيدات، عند النظر إلى مفهوم الاضطهاد، تصبح غير مريئة عندما يستخدم مصطلح الاضطهاد لوصف حالة النساء كمجموعة)^(١٦).

وتضيف ليرنر قائلة، حول مفهوم آخر، إنها تعتقد أن مصطلح «**خضوع النساء**» يتضمن مميزات محددة. فمفهوم **الخضوع** لا يحمل دلالة على نوايا شريرة من جانب المهيمن. بقدر ما يسمح باحتمال التوافق بين المهيمن وبين من يقع عليه فعل الخضوع. وقد يكون ذلك مقابل الحماية والامتيازات الخاصة. وهي حالة تمثل بوضوح خلال تجارب المرأة تاريخياً. وتستخدم ليرنر مصطلح «**الهيمنة الأبوية**»، وترى أن لها ميزات إضافية عن مصطلح «**الاضطهاد**»، الذي ينطوي على الهيمنة الأبوية، ولكنه يبدو أكثر حيادية في ما يتعلق بأسباب الخضوع نفسه. فالعلاقات المعقدة للنوع الاجتماعي «الجندر» وللجنس بين الرجال والنساء، عبر خمسة آلاف عام، لا يمكن أن تُعزى لسبب بسيط وهو شراهة الرجل إلى السلطة. وعليه، من الأفضل أن نستخدم ألفاظاً ومصطلحات غير قيمة، لنستطيع وصف العلاقات المتعددة والمتفاوتة للنوع الاجتماعي «الجندر» بالجنس، والتي

سبغت بواسطة الرجال والنساء في أوقات مختلفة وأماكن مختلفة^(١٧).

أما مصطلح **الحرمان** فهو يُستخدم أحياناً للتعبير عن وضع النساء، إلا أنه يعتبر غير ملائم؛ لإغفال العلاقات السلطوية الموجودة. فالحرمان مباشرة يعني؛ الغياب الملحوظ للتفوق والامتيازات. كما أنه يتركز حول الممنوع وليس حول الذي يمارس المنع. والحرمان يمكن أن يكون سببه فرد، أو مجموعة من الناس، أو مؤسسات، أو بسبب الطبيعة والكوارث، أو اعتلال الصحة أو لأسباب أخرى متعددة. وما دام وضع النساء يتفاوت من مجتمع إلى آخر، ومن حقبة تاريخية إلى أخرى، فإنه يمكن استخدام ألفاظ مختلفة لتناسب الوضع المحدد.

لماذا أصبحت قضايا النوع الاجتماعي «الجندر» لصيقة الصلة بحوارات قضايا التنمية؟

أخذت قضايا النوع الاجتماعي «الجندر» والتنمية قدراً كبيراً من النقاش خلال الـ ١٠ سنة الأخيرة. حيث أقيمت العديد من المؤتمرات، والتدريبات، وورش العمل حول الموضوع. وأصبحت قضايا النساء والنوع الاجتماعي «الجندر» تجد اهتماماً خاصاً في قضايا التنمية، بعد أن كان التخطيط التنموي يُعنى بتطوير المجتمعات بصورة شاملة، إلا أنه لم يعمل على مساعدة النساء بل على العكس قد أضرّ بهن في عدة أوجه. ففي نهاية الستينيات وبداية السبعينيات تحديداً بدأت الأبحاث الخاصة بالنساء في أجزاء مختلفة من العالم تشير إلى تجاهل النساء في خطط التنمية. وقبل الاهتمام بتهميش المرأة في التنمية، خَلَّت خطط التنمية من أي تمثيل للفقراء. وهو ما نشأ عن افتراض المخططين أن مشروعات التنمية تفيد كل أفراد المجتمعات تلقائياً، وهو الافتراض الذي ثبت خطؤه في كل مكان تقريباً. ففي الخمسينيات، عندما بدأت الدول المستقلة حديثاً في وضع خطط التنمية كان نموذجهم هو دول الغرب، أو ما يطلق عليه بلدان العالم الأول. حيث كان التفكير بأن التصنيع والزراعة الحديثة تقود إلى النمو والتطور، وعليه تم التركيز على أصحاب الصناعات، وملاك الأراضي، أغنياء المزارعين ورجال الأعمال. إلا أن الاهتمام بدوي الدخل المحدود والنساء كان محدوداً، وظلت مساهمة النساء بالشؤون المنزلية والاقتصاد غير معترف بها ولا تُعطى التقييم اللازم. وخلال العقد الأول للأمم المتحدة ١٩٦٠-١٩٧٠م، وضع جلياً أن عائدات التنمية لا تصل إلى الأغلبية الفقيرة، وهو ما تجلى في ارتفاع نسب البطالة، وشح الغذاء، واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء. وكنيجة لهذه الحقائق، وللضغوط الممارسة على برامج التنمية من أسفل، تمت مراجعة أهداف التنمية وكيفية تحقيق أقصى استفادة منها خلال العقد الثاني للأمم المتحدة ١٩٧٠-١٩٨٠م. وقد انعكس هذا التقييم والمراجعة في بلاد مثل الهند وبنغلاديش، حيث أشركت المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية، خاصة التي تعمل في الريف، والتي أكدت على أن تمثيل الفقراء والنساء في برامج التنمية يكاد يكون معدوماً. ومن هنا جاء ظهور ما يعرف بـ«المشاركة الشعبية في التنمية»، و«المداخل من أسفل في التنمية»، «إعادة توزيع النمو»، و«مدخل الاحتياجات الضرورية»، وغيرها من المداخل التي أصبحت أساسية في وضع خطط وبرامج التنمية الخاصة بالقضاء على الفقر.

وبذات القدر، اتضح أن استفادة الأسرة من مشروعات التنمية لا تعني استفادة النساء بصورة متساوية، أو قد لا يستفدن بالمرّة. وعلى هذا الأساس قُدمت وجهات نظر نسوية وضعت مصالح النساء واهتماماتهن في خطط وبرامج التنمية، وذلك بغرض تحويل علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» القائمة على النظام «الأبوي» بجعلها متساوية. وقد أبرزت هذه المساهمات جملةً من الإحصائيات والبراهين عكست أن خطط التنمية الخاصة بفهم النوع الاجتماعي «الجندر» جاءت عمياء عموماً، متجاهلة النساء، ولتوقعاتهن، واحتياجاتهن ولرغباتهن. هذا التجاهل كان يعني أن عدم المساواة القائم بين النساء والرجال لم تتم معالجته تنموياً من ناحية، ومن ناحية أخرى أن عملية التنمية لا تضع اعتباراً لحركة النساء ومساهمتهن في التنمية، وبالتالي أدت برامج وخطط التنمية إلى المزيد من التهميش للنساء وإضعاف إمكاناتهن. وقد أصبح واضحاً للجميع أن النساء لا يجدن الفرص في التعليم والتدريب، ولم تسهم التكنولوجيا في تحررهن من العمل الشاق، كما ظل التمييز والاعتقادات والأحكام المسبقة الخاطئة عنهن مستمرة.

هل يمكن تقديم بعض الأمثلة لتوضيح هذه النقاط؟

بالطبع هناك العديد من الأمثلة لتوضيح ذلك. حيث تكاد تكون النساء في كل أنحاء العالم يعملن فلاحات ومنتجات للغذاء. وبالرغم من ذلك، فإن مخططي التنمية وأصحاب القرار ظلوا باستمرار يرفضون الاعتراف بإسهامات النساء في هذه المجالات. وهو ما يتضح جلياً حتى في لغتهم، فعندما يشيرون مثلاً إلى عملية الزراعة، نجدهم يستخدمون ضمائر تعود في كل الأحوال إلى المذكر، كالمزارعين مثلاً.

ونتيجة لهذا التعامي تجاه دور المرأة، كانت وما زالت خطط التنمية الزراعية وتطوير الريف تتجاهل وتزيد من تهميش النساء. حيث يلاحظ أن أغلب المعلومات والقروض الزراعية والبستانية، وقروض تربية الحيوان توجّه نحو الرجال من المزارعين، على الرغم من



النساء هن المنتج والمحرك الرئيسي في هذه المجالات. يضاف إلى ذلك أن برامج الإرشاد الزراعي تُدار بشكل شبه كامل بواسطة الرجال وتوجّه إلى الرجال، وخلافاً لذلك فإن النشاطات ذات العائد المادي للنساء ظلت تقليدية وغير معترف بها، كالحياكة والتطريز، وتحضير الغذاء، وبالرغم من أن مثل هذه الأنشطة توفر قدراً ضئيلاً من الدخل، إلا أنها خلّقت العديد من المفاهيم الخاطئة حول ماهية

العمل الذكوري وماهية العمل الأنثوي.

أما عمليات التنمية الزراعية الكبيرة فنجدتها تقتصر في كثير من الأحيان وبصورة شبه كاملة على الرجال، بدءاً من اتخاذ القرارات حتى التنفيذ. ومثالاً لذلك، مشروعات التدريب والمزارع النموذجية للإرشاد الزراعي في الهند، والتي كان يتم تخطيطها وتمويلها بواسطة البنك الدولي خلال الثمانينيات حول إعادة زراعة الغابات في نيپال. حيث لم يذكر أي دور للنساء على الإطلاق، ولم يُذكر في إعادة زراعة الغابات والمشروعات المتصلة بها، أو في مشروعات إمداد المياه أو تخزين الحبوب أو أي من النشاطات الأخرى والتي تدار في الأساس بواسطة تهن. بالإضافة إلى هذا، نجد أن معظم وسائل التكنولوجيا الحديثة متوافرة للرجال وتدار بواسطة تهن، بينما تواصل النساء القيام بالأعمال الشاقة والمتكررة دون أي ابتكار تكنولوجي في مجالات عملهن. ويذكر أن تجارة المنتجات الزراعية أدت إلى المزيد من السيطرة على النقود، ومن ثم على مصادر دخل الأسرة مما عمّق من سيطرة الرجال ونفوذهم.

وفي تقييم لأحد عشر مشروعاً للتنمية الريفية في نيپال في الثمانينيات، أوضح التقييم التجاهل التام لدور المرأة الإنتاجي، بسبب المفاهيم السائدة التي شوّهت المهام والمعاني لمفاهيم مثل ربة المنزل، ورب الأسرة، والنشاط الاقتصادي. ففي أغلب هذه المشروعات تم إدخال أساليب زراعية حديثة وتوفير آليات حديثة غطت فقط احتياجات الإنتاج المطلوبة من الرجال، وهي التي يتم استخدامها في المهام التي يقوم بها الرجال في الزراعة كالحرث. إضافة إلى ذلك، فإن الآليات الزراعية الحديثة في صناعة الحبوب مثلاً، كفرزها وطحنها، عادة ما يتم توجيهها لتدار بواسطة الرجال، وهي المهام التي تقوم بها النساء عادة. والمثال المباشر لهذا ما حدث في إندونيسيا وبنغلاديش عندما أدخلت الآلات الحديثة لطحن نوعيات الأرز عالية الجودة. الأمر الذي نتج عنه حرمان أعداد كبيرة من النساء من القليل الذي كن يحصلن عليه من عمليات الطحن سابقاً. يضاف إلى هذا الإقصاء من العمل ما تتعرض له النساء من إقصاء آخر في عدم تملكهن الأرض، والتي تمثل المصدر الحيوي للإنتاج في الاقتصاديات الزراعية. وكما أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن منظمة التغذية العالمية، حسب النظم التقليدية لاستغلال الأرض، فإنه غالباً ما يسمح للنساء بزراعة الغذاء لإطعامهن وأطفالهن والأسرة الممتدة، وهو ما يتم دون السماح لهن بتملك الأراضي. كما أشارت هذه الدراسات إلى أن بعض خطط إصلاح الأراضي التي قُسمت الأرض للرجال، مما حرم النساء من استغلال الأرض كما كان سابقاً. وهو ما نتج عنه من ناحية أخرى أن أصبح ممكناً للمالك الجديد أن يبيع الأرض بدلاً من زراعتها، وبالتالي عدم زراعة الغذاء للاستهلاك المحلي أو المنزلي، مما يعني مزيداً من الإقصاء للنساء. وقد ترتّب على تملك الرجال للأراضي، وقيادتهم الأسر، أن أصبحوا وحدهم من يحق لهم الحصول على القروض، والمشاركة في المشروعات الحكومية، وعضوية الجمعيات التعاونية. ويحدث هذا حتى في الأقاليم الجبلية في الهند، حيث يحصل الرجال على كل الحقوق السابقة، بينما معظم العمليات الزراعية تتم بواسطة النساء بسبب هجرة الرجال إلى المدن. كما أوضحت العديد من

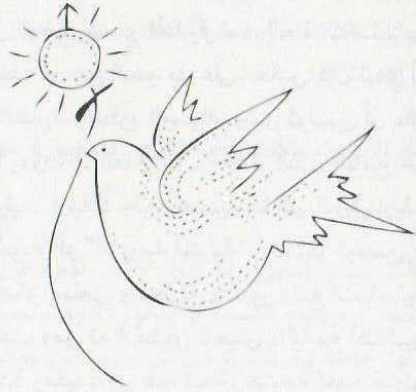
التحليلات لمشروعات إعادة الاستيطان الزراعية، مثل مشروع مهافيلي في سيرلانكا، ومشروع مودا في ماليزيا؛ وموي في كينيا، أن عمليات التخطيط التنموي في معظمها تتم على اعتبار الأسرة الوحدة الأساسية للإنتاج، معتمدة في ذلك على الرجل كرب للأسرة والمرأة كربة أسرة مساعدة، وهو ما يتجاهل التقاليد والعادات السائدة التي تتيح للنساء استقلالاً نسبياً في مثل هذه المجتمعات. وفي مثال لتلك التحليلات، نجد أنه، في مشروع مهافيلي في سيرلانكا، لا يحق للنساء المتزوجات ملكية قطع الأراضي الزراعية حسب مشروعات إصلاح الأراضي والاستيطان الزراعي، وبما أنه مطلوب من كل أسرة تحديد اسم وريث واحد للقطعة الزراعية، فإنه عادة ما يكون اسم الابن، وهو ما يخالف القوانين والأعراف والتقاليد السائدة في تلك المجتمعات، والتي تقر الوراثة المشتركة للأبناء والبنات للأرض الزراعية في الأسرة^(٣٣).

وإذا تناولنا التدريب على التنمية بصورها الحديثة، نجده يمثل ملمحاً آخر لتجاهل النساء في عمليات التنمية. حيث لا تُتاح لهن فرص التدريب في الإرشاد الزراعي، وإن أُتيحت فإن اختلاف التوجهات الثقافية بين النساء ورجال الإرشاد الزراعي يعمق صعوبة التواصل، ومن ثم يحد من الاستفادة المطلوبة. ومثالاً لهذا، ظل دور النساء، منذ القدم وحتى الآن، تقليدياً في مناطق شمال غرب بنغلاديش؛ ينحصر في أعمال الزراعة البدائية، من عزل واختيار البذور الزراعية. وعند إدخال عينات جديدة، بجودة إنتاجية مختلفة، جاءت النتائج مخيبة للآمال، إذ اتضح لاحقاً أن النساء كنّ يخترن البذور الخطأ لجهلن بالإرشاد الزراعي الذي كان موجهاً فقط للرجال.

على ضوء هذه التجارب، يتأكد أنه، في مختلف أرجاء العالم، تشهد النساء إقصاءً وتهميشاً مستمراً في العمليات الزراعية الحديثة، وهو ما يتم في كل الأحوال تحت زعم التنمية. أما في السابق، وقبل طرح خطط وبرامج التنمية الحديثة، فقد ظل الرجال والنساء سواسية وشركاء في العمليات الزراعية، وظلت معرفة ومساهمة ومشاركة كليهما متساوية ومتعادلة في العمليات الإنتاجية، دون تمييز بين الإنتاج في الفضاء العام أو الفضاء الخاص. إلا أنه تدريجياً أصبحت الزراعة الحديثة، بعد دخول التنمويين، أكثر توجهاً نحو المزارعين الرجال دون النساء. حيث ملكوا الآليات الحديثة، واستأثروا بعضوية اللجان التعاونية والتنموية. ومع تطور وتدفق عائدات الزراعة الحديثة، أصبحت النقود تتدفق في أيدي الرجال، مما يعني مزيداً من النفوذ. وبدخول الزراعة إلى مجالات العمل التجاري بعائدها النقدية، ازداد تهميش النساء باعتبار أن المصارف والمراكز التجارية عموماً تعامل كفضاء عام، وهي بالتالي تقع تحت سيطرة الرجال، ولا يتاح لأغلب النساء المشاركة فيها.

ولا يقتصر تهميش النساء في برامج التنمية الحديثة على الأنشطة الزراعية فقط، ففي بعض المجالات والأنشطة الاقتصادية الأخرى توجد نتائج مماثلة في إقصاء النساء من جراء برامج التنمية. ومثالاً لذلك الهند؛ وبعد إدخال الآليات والتحديث في صناعة النسيج، فقدت النساء وظائفهن في صناعة النسيج، حيث كنّ يُوظفن بأعداد كبيرة جداً في هذا المجال، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التهميش الاقتصادي. وبصورة عامة يمكن القول إن التهميش الاقتصادي، وإقصاء النساء في عمليات

التنمية، أدى إلى تهميش اجتماعي أضعف وضعهن الاجتماعي. وقد يكون هذا أحد الأسباب التي أدت مثلاً إلى انتشار تقليد دفع مهر في الزواج، أو قتل الأطفال من البنات في الهند، وهي عادات لم تكن معروفة من ذي قبل في بعض المجتمعات الهندية.



كيف يمكن توصيف هذا النموذج من التنمية من وجهة نظر نسوية؟

العديد من الباحثات النسويات ذوات التوجه الاشتراكي قدمن العديد من البراهين التي تشير إلى أن تحويل الإنتاج إلى النظام النقدي والتجاري، قد أدى إلى تهميش النساء والفقراء. وقد أدى تراكم رأس المال إلى جعل بعض الأفراد يجمعون المزيد والمزيد من الثروات، في حين أن البعض الآخر بدأ في فقدان السيطرة على الأرض والمصادر الأخرى. وكل ما يستطيع هؤلاء البعض التحكم فيه هو قوة عملهم، التي أصبحت بدورها غير محددة بواسطتهم. وقد أشار فريدريك أنجلز إلى أن الملكية الخاصة هي ما أدت إلى خلق الطبقات والتفاوت في النوع الاجتماعي «الجندر». وحسب رأي أنجلز فإن السيطرة على النساء جاء ظهورها مع ظهور الملكية الخاصة، حيث أدت سيطرة الرجل على رغبات النساء الجنسية، وعلى إنجابهن، إلى ما عُرف بالهزيمة التاريخية لحق تحديد المصير حول الأمومة من عدمها. ويعتبر وضع نساء الطبقة البرجوازية مثلاً واضحاً لذلك، حيث كنّ أسوأ حالاً من نساء الطبقة العاملة؛ لأنهن يُعتبرن ضمن الملكية من ناحية، ومن ينجبن وريثة تلك الملكية من ناحية أخرى.

وتعتبر هذه العملية بصورة خاصة ذات مدلول قوي، كما ترى سن ودريز، خاصة وسط الطوائف الدنيا، عندما تحقق حراكاً اقتصادياً. ومن المدهش حقاً أن يقال لك إن ارتفاع مستويات الفقر ترتبط دائماً بارتفاع معدلات النساء للرجال. لكن في حقيقة الأمر، أن عنصر المشاركة في علاقات

النوع الاجتماعي «الجندر» بين النساء والرجال يعتبر أكثر قوة وسط الأسر الفقيرة، عندما يصبح البقاء والحياة معتمداً على الترابط والتعاون، مقارنة بالأسر الثرية حيث تميل نساؤها إلى الاعتماد على الرجال، ويصبح دورهن رمزياً في المشاركة.

وتقدم الباحثة الألمانية في المجال النسوي فيرونیکا ثومسين (Veronica Thomsen) افتراضاً مشابهاً، حيث ترى أن الوضع المتردي لأغلبية نساء العالم الثالث لا يرجع إلى النظم «الأبوية» القديمة، ولا يمثل مظهراً للتخلف أو عدم النمو، بل على العكس؛ فإن تردّي أوضاع نساء العالم الثالث يعتبر نتاجاً مباشراً لعمليات التنمية والتطور الحديثة. وترى ثومسين أن مفهوم ربة المنزل المتعارف عليه اليوم ظهر في بلدان ما يعرف بـ «العالم الأول» خلال القرن التاسع عشر، ويمثل نتاجاً لعملية تدريجية تاريخية تشابه وترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية تشكل البروليتاريا. وتسمي ثومسين هذه العملية بـ «التبعية المنزلية الأبوية» أو «الربوبية المنزلية». وتستمر ثومسين في طرح افتراضاتها لتقول إنه، ومع تداول النقود والاقتصاد السلعي وسيطرته، تدهور وضع النساء، ليعملن دون أجر، أو بأجر أقل، في مختلف مجالات العمل، ومن ثم انقطعن للعيش ذاتياً مع أطفالهن في عالم يحكمه اقتصاد المال، ويجدن مداخل محدودة ومقيدة إلى هذا العالم. فنتيجة لعدم قدرتهن المالية، التي تجبرهن على الاستسلام والاعتماد على الرجال، أصبحت العلاقة بين الرجال والنساء أقل تعاوناً، وبالتالي أقل تكافؤاً. وعلى ضوء هذه الظروف، آلت العلاقة بين النساء والرجال إلى طابعها التراتبي الموجود حالياً وتضيف ثومسين قائلة: (بما أن المال والوضع الاجتماعي في المجتمعات الحديثة يرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فإن من لا يتاح لهم الحصول على المال لا يتمتعون بالمكانة الاجتماعية اللائقة)^(٣٣).

أما ماريا ميس (Maria Mies) فقد أكدت من خلال دراستها للنساء الريفيات في الهند خلال عقد السبعينيات على أوجه أخرى في علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» ارتبطت بعمليات التحول التنموية. فقد أشارت إلى:

(أن معظم أشكال العنف والرعب الجنسي توجد في المناطق التي بدأت تشهد تطوراً في الزراعة الحديثة. وهي تطورات السنوات الأخيرة التي شهدت ظهور أشكال جديدة وحديثة لتكوين الثروات. الأمر الذي تواكب معه ظهور السينما والتلفزيون والبضائع الحديثة التي قُدمت كسلع استهلاكية تدل على التطور والتحديث)^(٣٤).

وإذا ما نظرنا إلى كل هذه المؤشرات وتبعات هذه التحولات يجب علينا أن نلفت انتباه المعنيين بعمليات التنمية للوقوف وإعادة النظر حول سياساتهم وتطبيقاتها. فما يحدث الآن يؤكد لنا أن التقدم الاقتصادي في حد ذاته لا يعني بالضرورة تراجع عدم المساواة في علاقات النوع الاجتماعي «الجندر»، ولكن في الواقع أن نمو الاقتصاد الرأسمالي يؤدي عملياً إلى تعاظم الانحراف في علاقات النوع الاجتماعي «الجندر».

على ضوء كل ما سبق، فإن تحقيق المساواة على أساس النوع الاجتماعي «الجندر» تتطلب

تدلية فعالة للتغيير الاجتماعي، الأمر الذي قد لا يكون له صلة مباشرة بالنمو الاقتصادي. وقد أصبحت العديد من الدراسات العديدة درجات التحامل على المرأة في تناقص مستمر لعدة عوامل، وهو ما يعطي النساء صوتاً مسموعاً ومكانة أفضل داخل الأسرة. ويمكن الإشارة إلى بعض هذه العوامل المتمثلة في فرص التعليم الأساسي، والمقدرة على كسب الدخل المادي المستقل من خلال العمل المأجور، مما يعطيها الفرصة لمزيد من الانفتاح، وأن تحظى باحترام أكبر وبقدر أعلى من المساواة وبفرص أحسن للحياة^(٣٥).

هل أحدثت هذه الأبحاث والأفكار أي اختلاف أو تغيير في خطط التنمية وبرامجها؟

بالطبع أحدثت بعض التغيير. إذ أدرك بعض المخططين وأصحاب القرار أن تجاهل أو إهمال النساء في عمليات وبرامج التنمية لا يلحق الضرر بالنساء وحدهن، بل يتعداهن إلى المجتمعات والأمم بأكملها، خاصة وأن النساء قبل كل شيء يمثلن نصف الجنس البشري. وللتأثير على الدول نظمت الأمم المتحدة في العام ١٩٧٥م مؤتمراً عالمياً بالمكسيك أعلنت فيه أن العقد بين ١٩٧٥-١٩٨٥م يعتبر عقداً للمرأة. وقد تم التحضير لهذا العقد السنوي بإعداد وصياغة خطط وبرامج عملية تمت الموافقة عليها بواسطة العديد من الدول. وعملياً عُقدت المئات من المؤتمرات والاجتماعات، تم التركيز في معظمها في بحث كيفية انخراط النساء في عمليات التنمية. ومن جانب آخر، كان هناك ضغوط مختلفة؛ تمثلت في المطالب المتعددة للحركات النسوية بالمساواة والعدل والتنمية. كما كان هناك ضغوط من جانب آخر؛ تمثلت في إصدار المعاهدات والبيانات العالمية، والمواثيق الدولية الخاصة بقضايا وحقوق المرأة. وعلى المستوى العام نتج من هذه التحركات أن أنشأت العديد من الدول وزارات خاصة بشؤون المرأة، أو أسست هيئات أو أقساماً ولجاناً من مهامها جمع المعلومات والإحصائيات النوعية عن النساء، من أجل رصد وتقييم تأثير برامج التنمية عليهن، مع تضمين قضايا المرأة في خطط وبرامج التنمية. وقد تم الاعتراف بدور النساء وإسهامهن في العمليات الإنتاجية وفي المجتمع بشكل عام. كما تم الاعتراف باحتياجاتهن الخاصة. وإلى حد ما، أفضت كل هذه الجهود إلى رفع القناع عن عدم التقدير لدور المرأة وتجاهل مكانتها، فقد أصبحت النساء بصورة ما أكثر حضوراً. إضافة لذلك، فقد وافقت العديد من الحكومات على رفع تقارير سنوية للجنة الأمم المتحدة الخاصة

MASCULINITY
3E W I L I A M

بالمرأة، وذلك حول التقدم المحرز في هذا المجال مساواة النوع الاجتماعي «الجندر».

أما الصورة الأخرى لمشاركة المرأة في عمليات التنمية، فكما ترى ساسكيا ويرنجا (Saskia Waring) أنه بالرغم من الاهتمام الذي بُذل نحو قضايا المرأة والتنمية في العقود الأخيرة، إلا أن التقدم الملموس يظل بطيئاً، ويسير بصورة غير منتظمة في عملية النمو الاقتصادي. وفي تقرير الأمم المتحدة الصادر في ١٩٩١م، أشار السكرتير العام للأمم المتحدة حينها بريس دي كويلر (Perez de Cuellar) أنه أصبح واضحاً، من الإحصائيات والمؤشرات، بالرغم من بعض التقدم المحرز بالنسبة للنساء خلال العقد الماضي، أن غالبية النساء لا تزال في وضع التخلف مقارنة بالرجال، خاصة في ما يتعلق بالسلطة والثروة. وذات الأمر تم التشديد عليه في تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٩٣م، حيث ورد أن النساء يشكلن المجموعة الأكبر المبعدة من عمليات التنمية، وغالباً ما يُحجب عن مراكز السلطة، وينلن حظاً أقل في التعليم، ويحظين بأقل الفرص في الوظائف. ففي الدول النامية التي تتوافر بها إحصائيات نجد أن مقدار التنمية البشرية للنساء تعادل ٦٠٪ فقط. كما نجد أن بعض الأبحاث الحديثة قد ركزت على الارتباط بين فروق النوع الاجتماعي «الجندر» في التنمية، وأثر ذلك في تصاعد العنف على النساء^(٦٣).

هل

يمكن القول إن علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» في جنوب آسيا قد أصبحت أكثر مساواة؟

ليس من السهل تقديم إجابة قصيرة وواضحة لهذا السؤال. فموضوع المساواة والعدل في قضايا النوع الاجتماعي «الجندر» يعد أمراً شائكاً، ولا يمكن تعميمه على كل المجتمعات والبلدان، حيث نجد حالات حققت فيها النساء بعض المكاسب، مثل الحصول على حق التصويت، والحق في الميراث، وزيادة فرص التعليم والتدريب، والحصول على الوظائف، وتسهيل إجراءات السفر، وغيرها من الفرص، مما فيها المشاركة - نسبياً - في عملية صنع القرار السياسي. كما نجد أن هناك طفرة ملحوظة في الوعي بقضايا اضطهاد المرأة وبضرورة مقاومة مختلف صورته بطرق منظمة. ويمكن القول إن النساء أنفسهن أصبحن أكثر وعياً وإدراكاً لضرورة التغيير، إلا أنه من الناحية الأخرى، وفي حالات كثيرة، تظل النساء أسوأ حالاً في مجتمعاتهن.

ففي سيرلانكا مثلاً، بالرغم من أن الإحصائيات تشير إلى التقدم في متوسط أعمار النساء وتراجع نسب الأمية وسطهن، إلا أن وضع النساء عموماً ظل متدهوراً خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة. وفي بلدان مثل الهند، وبنغلاديش، وباكستان ظل معدل النساء إلى الرجال مؤشراً أكثر سلبية عن نسبة النساء. ففي العام ١٩٩١م بلغت نسبة النساء للرجال في بنغلاديش ٩٤٠، وفي الهند ٩٢٧، وفي باكستان ٩١٠، مقابل ١٠٠٠ رجل في أي من البلدان الثلاثة. واليوم أن هناك ٧٤ مليون امرأة

وفئة مفقودات في جنوب آسيا. الأمر الذي يعني تزايد النساء والفتيات اللاتي يُقتلن مقارنة بما قبل ٩٠ عاماً. وتبرهن هذه الأرقام أن وضع النساء والفتيات أكثر تدهوراً، وهو ما يتضح في هيمنة السلطة «الأبوية»، ومختلف صور التمييز والعنف ضد النساء.

ومن ناحية أخرى، فبالرغم من أن معظم بلدان جنوب آسيا تتأخر فيها للنساء العديد من الفرص، مع تزايد وعيهم وإدراكهن لقضايا النوع الاجتماعي «الجندر»، إلا أننا نلاحظ صوراً لابتعاث جديد للنظم «الأبوية». فالتطرف الديني، مثلاً، بأشكاله كافة، أصبح يؤدي إلى مزيد من الحجر والاضيق على حرية النساء وحقوقهن. كمثال لذلك: في باكستان استُبدلت القوانين المتقدمة للأسرة بالقوانين الدينية، التي تعتبر في كلياتها مناهضة لحقوق المرأة. وفي بنغلاديش يحارب الأصوليون المجموعات النسوية الناهضة والجمعيات النسوية غير الحكومية والتي تسعى إلى حصول المرأة على حقوقها. وتسعى الجماعات الهندوسية اليمينية لإعادة النظام «الأبوي». أما في اقتصاد السوق، فإن منطري تحقيق الأرباح يرؤجون للتجارة الجنسية بكل ما يحط من قدر وكرامة المرأة، ويفقدوا معناها الإنساني. يضاف إلى ذلك مسابقات ملكات الجمال، التي سبق احتقارها وكادت تختفي، لم عادت أكثر شراسة مع العولمة وتحرير السلع والسوق. وفي مجال التمييز والعنف ضد النساء، ارتفعت معدلات العنف ضد النساء كثيراً في معظم بلدان جنوب آسيا، كما تواجه النساء جملة من الصعوبات الاقتصادية التي تؤدي إلى المزيد من التمييز ضدهن. فمثلاً في الهند، وصلت عادة قتل الفتيات إلى قرى جنوب الهند، الأمر الذي لم يكن معروفاً بالمرأة. وبدأ نظام المهور في الزواج يظهر كممارسة في المجتمعات التي لم تكن تمارسه من قبل. أما عن المشاركة السياسية للنساء فالأرقام ما تزال ضعيفة للغاية، بالرغم من أن أربعة من سبعة رؤساء دول في جنوب آسيا من النساء، حيث لا يوجد في برلمانات دول جنوب آسيا إلا أعداد ضئيلة جداً من العضوات في برلمانات بلدانهم.

وإذا ما نظرنا إلى مسألة المساواة في النوع الاجتماعي «الجندر» في جنوب آسيا، مقارنة بمناطق أخرى من العالم، تورد سيلفيا والبي (Sylvia Walby) في دراستها للتغيرات في النظام «الأبوي» في بريطانيا، عدداً من الملاحظات يمكن مقارنتها بما يحدث في جنوب آسيا. وترصد سيلفيا حدوث تغيرات نوعية وشكلية في النظام «الأبوي» في بريطانيا، شبيهة بما يحدث في جنوب آسيا. فقد شهدت نهاية القرن الماضي تغيراً في حراك النظام «الأبوي» من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام. وكما هو معروف فإن النظام الأبوي في المجال الخاص يقوم على الأسرة كوحدة إنتاجية تواجه فيها المرأة صوراً متعددة من الاضطهاد. أما في المجال العام فيستحوذ النظام «الأبوي» على المواقع العامة، مثل التوظيف والعمالة والدولة. والتغيير الذي حدث هو أن الأسرة، كفضاء خاص، وإن كانت لا تزال بمثابة بنية داخل هيكل النظام «الأبوي»، لم تعد الموقع الرئيسي «للأبوية» كما كانت. ففي النظام الأبوي الخاص يستغل الأفراد عمل النساء عادةً، ولكن النظام «الأبوي» في الفضاء العام يستغل عمل المرأة جمعياً.

وحول السؤال عما إذا كان هناك تقدم أو تراجع في أوضاع النساء، تضيف سيلفيا قائلة: (إن النظام «الأبوي» ليس أمراً تاريخياً ثابتاً لعلاقات النوع الاجتماعي «الجندر» والتغيرات والتعديلات التي حدثت في علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» خلال القرن الماضي أو ما يقارب ذلك، يجري تفسيرها بمعايير مختلفة كالقدرة والتخلف، أو الثبات. فالليبراليون مثلاً يصفونها بالتقدم، والماركسيون يرونها تخلفاً يتبعه ثبات، والنسويات الراديكاليات لا يرين فيها تغييراً ملموساً^(٧٢).

في

السابق كان الجميع يتحدثون عن «النساء في التنمية (WID)، والآن تغير المفهوم إلى النوع الاجتماعي - الجندر - في التنمية (GAD)» في رأيك كيف حدث هذا التغيير؟

في البداية تحدث الجميع عن إشراك النساء في التنمية، وسُمي ذلك المنظور «النساء في التنمية (WID)»، وهو ما يسعى إلى مقابلة احتياجات المرأة الأساسية، مع الاستفادة من مهاراتها التقليدية وقدراتها لتحقيق أهداف التنمية. ولكن اتضح أن هذا المدخل، بسياسته وبرامجه التي اتبعها، لم يطرح للتساؤل قضايا خضوع المرأة واضطهادها، ولم يجابه التحيز ضد الفقراء في فكر التنمية وبرامجها.

وفي عقد الثمانينيات حدث التحول؛ من التركيز على قضايا المرأة، إلى التركيز حول النوع الاجتماعي «الجندر» والتنمية (GAD)؛ ومن الحديث عن الرعاية والاحتياجات الأساسية ورفع الكفاءة، إلى التركيز على مداخل تمكين النساء. ويعمل منظور التمكين إلى معالجة الإشكال في السلطة «الأبوية»، بدءاً من جذور عملية إخضاع المرأة. وقد استند هذا التحول في التركيز، من قضايا المرأة في التنمية، إلى قضايا النوع الاجتماعي «الجندر» في التنمية، على الجدال القائل بأن النظر إلى المرأة وحدها في الإشكال لا يعالج قضاياها، وهو غير ملائم في حالة النظر إلى قضايا المرأة بمعزل عن النظام الاجتماعي. وإن التركيز حول النساء فقط يبدو وكأنها النساء أنفسهن هن المشكلة، وكأنها هناك خطأ كامن فيهن، وأنه لو أمكن التخلص من هذا الخطأ وتصحيحه فإن الأمور سوف تتحسن. ومن ثم جاء التحول إلى التركيز على النوع الاجتماعي «الجندر» مستنداً على الجدال القائل أنه لتحسين وضع المرأة ومكانتها وجعلها شريكاً في عملية التنمية، فإنه من الضروري إدراك أسباب خضوع المرأة ودراسة النظام الاجتماعي «الأبوي» الذي يجعل من المرأة كائناً خاضعاً ومضطهداً. ويتعامل مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» مع المشكلة بأنها ليست في النساء، ولكن تكمن في التعريف الاجتماعي-الثقافي للنساء والرجال. وهو التعريف الذي يحدد الحقوق والمسؤوليات ومجالات العمل والأماكن بصورة مختلفة ل كليهما. فوضع النساء بحالتهن التي هنّ عليها الآن يحددها النظام الاجتماعي، وعليه فإن ما يجب تغييره هو النظام الاجتماعي وتعريفه للنساء، وذلك من أجل تحسين أوضاع

المرأة. وميزة هذا المدخل أن النظر للنوع الاجتماعي «الجندر» يتطلب النظر أيضاً إلى أوضاع الرجل في النظام الاجتماعي، لأنه لا يمكن فهم أوضاع النساء بصورة معزولة. الأمر الذي يتطلب إدراكاً لشكل النوع الاجتماعي «الجندر» في المجتمعات المختلفة، بما يعنيه من النظر إلى علاقات النوع الاجتماعي «الجندر»، وتقسيم العمل، والتراتب النوعي بين الرجال والنساء. كما يتطلب أيضاً، بدرجة أقل أهمية، النظر إلى، وطرح التساؤل حول علاقة النوع الاجتماعي «الجندر» بالقوة أو السلطة أو النفوذ.

وقد توسّعت مادھيو سارين (Madhu Sarina) في تفصيل عملية التحول هذه؛ من التركيز على المرأة، إلى النوع الاجتماعي «الجندر»، إذ قالت:

(إن الإدراك المتزايد بأن عملية التنمية غير محايدة في علاقتها بالنوع الاجتماعي «الجندر» أدى إلى تحول مصاحب في المفاهيم، من مصطلح «النساء» إلى مصطلح النوع الاجتماعي «الجندر». وظهر مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» كطريقة للتمييز بين الاختلاف البيولوجي من ناحية، واللامساواة التي يتم تشكيلها اجتماعياً. فقد سعى مفهوم علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» لتحويل الأنظار بعيداً عن النساء والرجال كمجموعتين معزولتين، وذلك بالتركيز على العلاقات الاجتماعية التي على أساسها يُشكل الرجال والنساء كمجموعتين اجتماعيتين غير متساويتين. وبهذا المنظور، فإن علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» تمثل أحد الجوانب من العلاقات الاجتماعية الواسعة، ومثلها مثل كل العلاقات، تُوضع عبر القواعد، والأعراف، والممارسات التي يتم عن طريقها تقسيم الموارد، وتحديد المهام والمسؤوليات، ويتم التقييم، بالإضافة إلى استخدام النفوذ والسلطة. وفي أهم اعتباراتها، نجد أن علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» تضع في مركز اهتمامها قضايا السلطة والنفوذ والقوة، بالإضافة للتراتب الاجتماعي والنوعي، سواءً أكان داخل الأسرة أم في المجتمع ككل)^(٧٣).

ولمزيد من التوضيح والتحديد للتحول الذي تم من مفهوم «النساء» في التنمية (WID) إلى النوع الاجتماعي «الجندر» والتنمية (GAD) يمكن التركيز على النقاط أدناه لتبسيط فهم هذا التحول. إلا أنه يجب الإشارة إلى أنه ليس كل المتخصصين في مجالات النوع الاجتماعي «الجندر» يلتزمون بهذه النقاط، كلها أو بعضها، بالرغم من اعتقادنا بأهميتها عند الحديث عن النوع الاجتماعي «الجندر» والتنمية.

١. إن الاختلافات بين ما ينجزه الرجال والنساء، ومشاركة أي منهما، ناتجة في الأساس عن التشكيل الاجتماعي لدور أي منهما القائم على النوع الاجتماعي «الجندر»، وليس بسبب الاختلاف البيولوجي بينهما.
٢. ما نحتاج بالفعل أن ندقق في فهمه، وأن نغيّره؛ ليس فقط قضايا النساء، ولكن علاقات

النوع الاجتماعي «الجندر» وتقسيم العمل القائم على أساس النوع.

٣. إن تغيير ظروف، وأوضاع وأدوار المرأة يتطلب بالمقابل تغييراً في ظروف وأوضاع وأدوار الرجل. فكلهما متداخلان ومرتبطان، وهناك علاقة نفوذ وسلطة بينهما.

٤. لتغيير أوضاع المرأة يتطلب هذا بالضرورة مجابهة بنية النظم «الأبوية» والنظم الفكرية المتصلة بها.

٥. لأن مسألة الخضوع في أساسها قائمة على النوع الاجتماعي «الجندر»، فإن المرأة لا تزال في احتياج إلى اهتمام خاص.

٦. لا يمكن دراسة علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» والتراتب الخاص بها بصورة منعزلة، ولكي تفهم لا بد أن توضع في سياقها الطائفي، والطبقي، والعرقي، إضافة لعلاقات الشمال والجنوب.

٧. لكي تتمكن النساء من المشاركة في اتخاذ القرار، بقدر من المساواة، في كل المؤسسات وعلى كل المستويات، وأن يصبحن فاعلات لا متلقيات ومجرد منتفعات فقط من خطط التنمية وبرامجها، لا بد من تحطيم النظم والمعتقدات التي جعلت منهن خاضعات.

وإذا ما نظرنا إلى هذه التحولات في التفكير حول النساء والتنمية على المستوى البحثي الأكاديمي، وعلى المستوى العالمي، نجد أنها ظلت موضوعاً للتحليل والدراسات بواسطة الباحثات في المجال النسوي والأكاديمي على السواء. وقد نتج عن تلك الدراسات خلال العقود الثلاثة الأخيرة عددٌ من المداخل يمكن حصرها في ما أصبح يعرف بـ «النساء في التنمية» (WID)، و«النساء والتنمية» (WAD)، و«النوع الاجتماعي - الجندر - والتنمية» (GAD). وقد تطورت هذه الأمط الثلاثة، باختلافاتها وتتابعها، من أجل تحديد التوجهات التي تم تحريكها بواسطة الملايين من النساء والرجال في كل أنحاء العالم، الذين لم يكونوا مقتنعين بالمعاملة التي يتلقاها غالبية سكان العالم من قبل بعض المحليين والمخططين وواضعي السياسات غير المدركين للوقائع. وقد جاء تحرك الغالبية هذه، ليس من أجل الاهتمام بمزيد من التقدم، بقدر ما كان لأجل البقاء والوجود نفسه. فخلال فترة سياسات التكيف الهيكلي في الثمانينيات والتسعينيات، وما تلاها من سيادة للعولمة والخصخصة، أدت هذه السياسات والبرامج إلى مزيد من الإفقر للفقر. مما أفقدهم ما كان لديهم من النزر اليسير من التحكم في الموارد الطبيعية التي كان يعيشون عليها. وبدلاً من أن تسيطر الغالبية على الموارد الطبيعية في العالم، فإن عدداً محدوداً من الشركات، دافعا الأساسي تحقيق أقصى الأرباح، عبر ممارسة السلطة والتحكم والاستغلال، أصبحت هي المتحكم الرئيسي في الموارد. وكما جاء في عدد من التقارير الدولية، أصبح وضع الفقراء اليوم، في العديد من بلدان العالم، أكثر سوءاً مما كانوا عليه في الستينيات، وهو ما يعود في الأساس منه إلى خطط التنمية. حيث أكد ذلك التقرير الصادر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر في ١٩٦٦م.

(خلال العقدين الأخيرين هناك ١,٦ بليون شخصاً يعيشون في حوالي مائة دولة بالعالم عانوا من انخفاض في دخلهم الشخصي. حيث أصبح النمو للعديد يعني فقداناً للعمل، والتعبير، والجذور والمستقبل).

ولمواجهة إشكالات التنمية هذه، ظلت المنظمات والحركات المدنية والشعبية، بالمنظمات النسوية، والجمعيات غير الحكومية، وجمعيات البيئة وحقوق الإنسان، تتساءل حول فكر التنمية، منعدية التراتب الطائفي، والطبقي، والعرقي والقائم على النوع الاجتماعي «الجندر». وفي معظم مساعيها، تحاول هذه المجموعات والمنظمات ابتكار وإيجاد طرق للتفكير والممارسات البديلة. وتعتبر إعادة النظر حول مفهوم النساء في التنمية إحدى هذه المحاولات لإيجاد بدائل تنموية تعنى بالنوع الاجتماعي «الجندر». وقد أشارت الباحثة في المجال النسوي، ماكسن مولينكس (Maxine Molyneux)، أن نيكاراغوا بعد الثورة بذلت جهوداً كبيرة لمقابلة الاحتياجات العملية للنساء، إلا أن ذلك لم يطرح مصالح النساء الاستراتيجية في إطار النوع الاجتماعي «الجندر» في أوسع صورته. بالرغم من أنه قد حدث تغيير في وضع النساء، إلا أنه لم يحدث تغيير مماثل في وضع الرجال. وعلى قدر مشابه لهذه الانتقادات، أدت مساهمات أخرى، في أنحاء مختلفة من العالم، إلى إعادة صياغة العديد من المفاهيم، مثل الوضع، والمكانة، والاحتياجات العملية للنوع الاجتماعي «الجندر»، والمصالح الاستراتيجية في النوع الاجتماعي، والخضوع، والتمكين، والاستقلالية، وغيرها من مفاهيم. ويمكن الإشارة إلى بعض المفاهيم التي أعيد تعريفها أو صياغتها وفقاً للتطورات في الفكر النسوي والنموي.

١. وضع النساء:

ويُقصد به حالتهن المادية، المتمثلة في مستوى التغذية، والصحة، والحصول على الاحتياجات الأساسية والتعليم. ويمكن تحسين وضع النساء بتوفير مثل تلك الاحتياجات المقابلة لكل ما سبق.

٢. مكانة النساء:

وتعني الموقع والحالة التي يشغلنها في المجتمع مقارنة بالرجال. ولتقييم مكانة النساء في المجتمع يتطلب هذا النظر في العلاقات الاجتماعية المكونة للنوع الاجتماعي «الجندر»، ولعلاقات النفوذ والسلطة والقوة بين النساء والرجال. ولتحسين مكانة النساء فإن ذلك يتطلب تغييراً للأعراف والبنى الاجتماعية وعلاقات القوة والنفوذ، وكل ما يشكل العلاقات الاجتماعية، خاصة بين النساء والرجال.

٣. الاحتياجات العملية للنوع الاجتماعي «الجندر»:

يمكن تحديد هذه الاحتياجات في إطار علاقتها المباشرة بوضع النساء. وتشمل ببساطة الغذاء، والماء النقي، والدواء والسكن. وداغماً ما ترتبط هذه الاحتياجات بتقسيم العمل

السائد والقائم على النوع الاجتماعي «الجندر». وكما نقول النساء أنفسهن بأنهن في حاجة إلى الماء، والطاقة للطبخ، والسكن، والعلف، وذلك لأنهن من يقمن برعاية الأطفال وأفراد الأسرة، والحيوانات المنزلية. ولأن تحقيق الاحتياجات العملية للنوع الاجتماعي «الجندر» لا يغير علاقات القوة أو النفوذ أو السلطة السائدة، فإن الاهتمام يكاد ينعدم بمبادرات النشاطات والبرامج الموجهة لتوفير الاحتياجات العملية للنوع الاجتماعي «الجندر».

٤. الاحتياجات الإستراتيجية للنوع الاجتماعي «للجندر»:

يرتبط تحديد هذه الاحتياجات ارتباطاً مباشراً بمكانة النساء في المجتمع القائمة على التبعية والخضوع، ورغبتهم في تغيير التراتب السائد في علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» بجعل العلاقات أكثر عدلاً ومساواة. ولتحقيق الاحتياجات الإستراتيجية للنوع الاجتماعي «للجندر»، هذا يعني تنظيم النساء، والوصول إلى مراكز اتخاذ القرار، وتغيير ممارسات التمييز ضدهن، وتغيير بنية الأعراف والتقاليد والقوانين، من أجل التحول المطلوب في علاقات النوع الاجتماعي «الجندر». وتشمل الأنشطة التي تساعد في تحقيق هذه الاحتياجات والتحويلات: التعليم، ورفع مستوى الوعي، والتعبئة، والتنظيم، وتطوير مهارات القيادة والإدارة وغيرها من مهارات. والمعروف أن مثل هذه البرامج والأنشطة تواجه عادةً مقاومة كبيرة لما تعنيه من تحدٍّ لهيمنة الرجل، كما أن نتائجها تتطلب عملاً دؤوباً لإحداث التغييرات طويلة المدى داخل بنية علاقات النوع الاجتماعي «الجندر». وكما هو واضح فإن تلبية مثل هذه الاحتياجات يبدو أمراً واسعاً وفضفاضاً. لكن ارتباطها بوضع النساء يمثل الخطوة الأولى في التغيير نحو التحول إلى مكانتهن، والتي تؤدي بدورها إلى التغيير في علاقات النوع الاجتماعي «الجندر».

دائماً يكون الحديث أسهل من الفعل!، كيف يمكن تغيير الأفكار والعادات والتوجهات وأماط السلوك التي ظلت سائدة منذ القدم؟ وكيف يمكن إعادة توزيع النفوذ والسلطة بصورة

عادلة بين النساء والرجال؟

الحقيقة الأولى أنه ليس من السهل تغيير كل ذلك، خاصة علاقات السلطة والنفوذ والقوة القائمة. فالمنظمات والمؤسسات التي يفترض فيها أن تخطط وتحدث هذا التغيير تعاني في بنيتها من النظام «الأبوي»، بغض النظر عما إذا ما كانت مؤسسات حكومية أو غير حكومية. بل حتى المنظمات النسوية لم تتحرر بالقدر الكافي من التفكير «الأبوي»؛ لأن نشأتها جاءت في ذات الثقافة «الأبوية» السائدة. إلا أن ما هو أكثر أهمية هو إحداث تغييرات شاملة وجذرية في التفكير، وفي الهياكل التنظيمية، وفي السياسات، وفي التخطيط، وفي التنفيذ لبرامج التنمية، من أجل إحداث تغيير

اجتماعي حقيقي.

وقد بذلت أعداد كبيرة من النساء والرجال، في كل أرجاء العالم، مجهودات مختلفة، وعلى مستويات متعددة، من أجل تغيير الفكر والممارسات والهياكل والمنظمات «الأبوية» السائدة. وشملت هذه المجهودات جوانب مختلفة ومتعددة منها:

١. تحليل المناهج المدرسية وتنقيحها لتصبح أكثر وعياً وحساسية بموضوع النوع الاجتماعي «الجندر».
٢. تسليط الضوء على التمييز «الأبوي» في وسائل الإعلام، ووضع القوانين والنظم والموجهات للقضاء على «التمييز الجنسي» في وسائل الإعلام، وبالتالي عكس إسهام النساء واحتياجاتهن وطموحاتهن.
٣. مراجعة وتدقيق القوانين واللوائح لتصبح أكثر وعياً وحساسية بالنوع الاجتماعي «بالجندر».
٤. تأسيس مراكز دراسات المرأة لإعداد النساء والرجال لإجراء البحوث الخاصة بالنوع الاجتماعي «بالجندر»، وتحليل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من وجهة نظر نسوية قائمة على مبادئ المساواة والعدل.
٥. القيام بمحاولات جعل حملات التعداد السكاني الوطنية أكثر وعياً وحساسية بالنوع الاجتماعي «الجندر» بغرض الحصول على الإحصائيات الخاصة بالفوارق بين الجنسين، الأمر الذي يتيح وضع خطط تعمل على التحول الاجتماعي للحصول على وضع أفضل بين الجنسين.
٦. عقد المئات من ورش العمل والتدريب للمتخصصين من المخططين والمديرين، والمدرسين، والعاملين على المستوى الميداني، والحكوميين وغير الحكوميين لمساعدتهم في إدراك وفهم فوارق النوع الاجتماعي «الجندر» وتحليل ذلك، ولجعلهم أكثر حساسية والتزاماً حيال مساواة النوع الاجتماعي «الجندر». لقد شملت مثل هذه الحلقات وورش العمل أيضاً العاملين بالشرطة، ورجال الإعلام، ورجال القضاء، والممثلين البرلمانيين وغيرهم من رجال الخدمة العامة.
٧. إعداد الأطر والخطوط العامة والاتجاهات المساعدة في تحليل الخطط والبرامج لجعلها أكثر إدراكاً وحساسية للنوع الاجتماعي «الجندر»، ومن ثم جعلها أكثر مدعاة للتحول في النوع الاجتماعي «الجندر».
٨. تشكيل وحدات وخلايا وأقسام ولجان خاصة بواسطة المؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، وهيئات الأمم المتحدة بغرض التخطيط ومراقبة التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي «الجندر». حيث أصبح ٩٠٪ من الدول بحلول العام ١٩٨٥ الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء في مؤسساتها وأنظمتها المعنية بتعزيز وضع ومكانة

المرأة.

٩. ظهور المنظمات النسوية والمعنية بحقوق المرأة في كل بلدان العالم تقريباً، لتعمل في مختلف مجالات وقضايا النوع الاجتماعي «الجندر». كما ظهرت وسائل النشر والإعلام المتخصصة في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي. حيث وجدت هذه القضايا الانتشار عن طريق دور النشر وصناعة الأفلام، والفنون والصحافة والمجلات وغيرها من وسائل.

١٠. بذلت الدول، ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مجهودات خاصة لتجديد النساء وتدريبهن للوظائف العليا، كما شجع قيام المنظمات النسوية، وصُممت سياستها وقواعدها بما يجعلها أكثر قبولاً واستحساناً من المجتمع.

١١. تم تطوير بعض المؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي «الجندر» لتقييم نجاح البرامج التي تسعى إلى تمكين النساء وتحقيق المساواة العادلة بين الجنسين.

إذا ما عدنا إلى السؤال الأساسي مرة أخرى، فإن عملية التغيير ليست بالأمر السهل، ما دامت مرتبطة بالعلاقة بين عملية التنمية والنوع الاجتماعي «الجندر». الأمر الذي يتطلب إحداث تغييرات شاملة وجذرية في التفكير، والسياسات والتشريعات، وعلاقات النفوذ والسلطة، فضلاً عن التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية المدركة لقضايا النوع الاجتماعي. فمن أجل جعل التنمية أكثر وعياً واهتماماً بالنوع الاجتماعي «الجندر»، تركز سياسات الحكومات الآن على إسهامات النساء، مع الاهتمام بغرس الثقة الذاتية بين النساء، ونشر الوعي حول حقوقهن، مع تدريبهن في المجال الاقتصادي. وقد تم التوسع في مجال بذل الجهود لتحسين فرص حصول النساء على الموارد والمدخلات الحيوية للإنتاج، مثل الأرض، والمساكن، والأشجار، مع التسهيلات في منح القروض أو رأس المال البسيط، والمساعدة في التسويق والتدريب المهني والإداري والتكنولوجي. وعلى المستوى المؤسسي، فقد أصبحت تنمية وتعزيز قدرات المنظمات النسوية إحدى الاستراتيجيات الفاعلة من أجل تمكين وإكساب النفوذ والسلطة للنساء وذلك من أجل تحقيق المساواة العادلة.

وفي هذا السياق، نجد أن للهند مبادرة معروفة في دعوتها لمساواة النوع الاجتماعي «الجندر» في المجال السياسي. ويمكن الإشارة إلى التعديل الدستوري في المادة ٧٣ للدستور الهندي الذي قضى بتخصيص ثلث مقاعد الحكومات المحلية في الانتخابات للنساء. وخلال هذا الإجراء فإن ما يقدر بمليون امرأة قد يبرزن كقائدات على المستوى المحلي في الريف فقط، نحو ٧٥,٠٠٠ منهن كرئيسات للمحليات. كما نجد أيضاً أن الحكومة الهندية تبنت سياسة قومية من أجل تمكين النساء، حيث يناقش الآن تخصيص ثلث مقاعد البرلمان والمقاعد الدستورية للنساء^(١٣).

ما المقصود تحديداً بمفهوم (الحساسية تجاه قضية النوع الاجتماعي «الجندر»)?

كثيراً ما يختلف الناس في تحديد معنى هذه المصطلحات. المفهوم البسيط للحساسية تجاه النوع الاجتماعي «الجندر» هو الإقرار بأن النساء في حالة من الخضوع في معظم المجتمعات، وأن هذا الخضوع يعد أمراً ضاراً، ليس للنساء والبنات فقط بل للرجال والأولاد وللمجتمع كافة. وما نعينه هنا بالحساسية تجاه النوع الاجتماعي «الجندر» هو الوعي والإدراك بأسباب السلوك المختلف بين الرجال والنساء، وفهم احتياجاتهم واهتماماتهم. ويعني المفهوم أيضاً فهم آثار وتطبيقات السياسات والبرامج المختلفة على النساء والرجال. فعند عملية التخطيط مثلاً، تعني الحساسية تجاه النوع الاجتماعي «الجندر» عدم وضع الخطط التي تتجاهل وتزيد من تهميش النساء. بل على العكس أن تتضمن هذه الخطط الاهتمام بوجود ووضع النساء، بما فيه احتياجاتهن الخاصة، وأن يوضع إشراك وتمكين النساء كهم أساسي في صياغة الخطط. ويمكن باختصار تعريف الحساسية تجاه النوع الاجتماعي «الجندر» بأنها الوعي والإدراك بعملية التحول في علاقات النوع الاجتماعي.

ووفقاً لتعريف بعض المدربات في المجال النسوي حول النوع الاجتماعي «الجندر»، فإن الحساسية بالنوع الاجتماعي «الجندر» لا تعني فقط الإدراك بقضايا النوع، بل تعني أيضاً تحدي النظام «الأبوي» بكل ما يتعلق به من فوارق وتراتب، مثل الطائفة والطبقية والعرقية، وفوارق الشمال والجنوب، وبهذا المعنى يصبح من الضروري الاعتقاد في الحساسية بالنوع الاجتماعي «الجندر» على المستويات كافة، وفي كل المؤسسات. ولتحقيق هذه الدرجة من الحساسية يمكن أن نفهم الشعار الذي كثيراً ما يردد في مجالات العمل النسوي بأن «ما هو شخصي فهو سياسي». وبهذا المعنى تصبح الحساسية تجاه النوع الاجتماعي «الجندر» بادية من عند كل فرد منا، وفي داخل أسرنا ومنظماتنا، ولا تتطلب فقط الفهم الفكري للمفاهيم كمفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» و«الأبوية»، بل تتعداه إلى استخدام تلك المفاهيم لتغيير طرق فهمنا واعتقاداتنا وسلوكنا لموضوع النوع الاجتماعي «الجندر». فالوعي والإدراك وحده لا يغير العلاقات الاجتماعية وحقائقها، لكن ما يغير المجتمع هو السلوك والممارسات التي يقوم بها الناس. ومعنى آخر، فإن الحساسية بالنوع الاجتماعي تتطلب أن يصبح فهمنا وتطبيقنا لها أمراً ذاتياً ينبع من دواخلنا وينطبع في سلوكياتنا. فإذا ما أردنا التغيير في علاقات النوع الاجتماعي «الجندر»، هذا يعني أن ننهي أولاً الفصل بين النظرية والتطبيق، وأن ننهي الفصل بين الشخصي والعام، وما هو موضوعي وما هو ذاتي، وبين ما يصنف بعفلاي وعاطفي. كما يجب الانتباه أيضاً أن الحساسية بالنوع الاجتماعي «الجندر» لا تعني التوجه العام للنساء فقط، بل تعني فحص هذا التوجه من وجهة نظر نسوية. وإذا ما كان هذا التوجه «أبويًا» ظاهراً تستحيل استمراريته، فهنا لابد للنساء من تحديه وتغييره بدلاً من الاندماج فيه.

ومن ناحية أخرى، تعني الحساسية بالنوع الاجتماعي «الجندر»؛ الإدراك بأن كل القضايا، الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية، تعتبر قضايا النساء كافة، لأن النساء يمثلن نصف الجنس البشري. ومن البديهي أن عكس ذلك يمثل حقيقة أيضاً. فكل ما يسمى بقضايا وشؤون النساء، مثل المهر، والاعتصاب، والدعاية الجنسية، وقتل الفتيات والأطفال، وغيرها من قضايا، لا

تمثل فقط قضايا خاصة بالنساء، بقدر ما تعبر عن توجه اجتماعي شامل. ولسوء الحظ، ظلت هذه القضايا محل اهتمام للمرأة ومنظماتها حصراً، ولمدة طويلة. ولكن مما يشجع الآن أن هناك بعض الرجال، ذوي الحساسية الواضحة، ومن المعنيين بالقضايا الاجتماعية، أخذوا في تبني مثل هذه القضايا وتكوين مجموعات مثل «رجال ضد الاغتصاب» أو «رجال ضد العنف تجاه النساء».

إن الحساسية بالنوع الاجتماعي «الجندر» وقضايا العدل المتصلة به تتطلب قطعاً المشاركة المتساوية للجنسين في مؤسسات المجتمع وفي مراكز اتخاذ القرار، الأمر الذي يتطلب أيضاً التحول في الممارسات وفي الثقافة الخاصة بمؤسسات المجتمع تلك. ولتوضيح هذا، فبينما تجتد بعض المنظمات غير الحكومية النساء، إلا أن نظامها التنظيمي كثيراً ما يظل ذكورياً، وفي بعض الأحيان يكون معادياً للمرأة. ولتعزيز الحساسية بالنوع الاجتماعي في هذا السياق، لا بد من العناية والتدقيق في اللغة المستخدمة، والنكات، ونوعية الأغاني والتعليقات حول طريقة اللبس وغيرها مما يبدو غير ذي أهمية.

وإذا ما اخترنا الحساسية بالنوع الاجتماعي «الجندر» داخل البنى المؤسسية للمنظمات غير الحكومية، مثلاً، ففي معظم هذه المنظمات نجد المسؤولين الرئيسيين من الرجال، ويعملون لساعات طويلة، ويضطرون للسفر والعمل مدة أطول حتى خلال الإجازات. أما النساء اللاتي يضطرن بمسؤوليات منزلية فليس متوقعاً منهن لعب مثل هذه الأدوار، وبالتالي عدم القيام بالمهام القيادية الإدارية، وهو ما يعني عدم شغلهن الوظائف القيادية من أساسه. ولإكساب هذه العملية قدراً من الحساسية النوعية، فإن على المنظمات والمؤسسات، بدلاً من فرض ضغوط غير ضرورية على النساء، أن تحث الرجال على القيام بأدوارهم المنزلية، أسوة بما يقومون به في العمل الخارجي، وأن يعطوا الاهتمام الكافي لواجبهم كآباء وشركاء في الأسرة. فالتغيرات الحقيقية يمكن أن تحدث خلال بعض التغيرات المحدودة في سلوك ونشاط الرجال. حيث يمكن للرجال أن يكونوا حساسين نوعياً فقط بتفهم وتقدير والعمل مع النساء بأخذ أدوارهم الطبيعية.

وفي جانب مهم آخر في مسألة الحساسية بالنوع الاجتماعي «الجندر»، أنه يعني تفهماً لأوضاع النساء اللاتي يجمعن بين واجباتهن المنزلية ووظائفهن خارج المنزل. فبالإضافة إلى العبء المزدوج الذي يقمن به، فإن النساء، خاصة في الوظائف الإدارية العليا، يواجهن ما يجبرهن على التناقص في سلوكهن. حيث يتوقع من المرأة المديرة أن تكون صلبة، هادئة، متوازنة، منافسة ومتحكمة، وفي الجانب الآخر فإن المرأة المديرة ذاتها يتوقع منها أن تكون قانعة، عاطفية، زوجة معطاءً وأماً. وإذا نظرنا إلى المدراء من الرجال نجد أنهم لا يواجهون وضعاً متناقضاً كهذا.

وإذا أردنا أن نخلص إلى معنى مبسط لـ (الحساسية تجاه النوع الاجتماعي «الجندر»)، فهي تعني توافر الشعور والعناية والفاعلية، وأن نكون قادرين على الوقوف أمام عدم المساواة، وأن نطالب بالعدالة بين النساء والرجال أيّاً كان شكلها وأينما وجدت.

هل أسهم مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» بشكل واضح في تمكين النساء؟

هل

يجب أولاً التأكيد على أن المفاهيم عموماً تعدّ أدوات للتحليل؛ وتصورات نظرية تساعد على توضيح أفكارنا لدراسة الواقع الاجتماعي بطريقة علمية منظمة. والمفاهيم وحدها لا تغير الواقع، بالرغم من أنها قد تؤثر على إدراكنا الحسي للوقائع، وتشكيلنا لها. على هذا الأساس، فإن مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» يوضح حقيقة أن النساء والرجال يمثلون فئات أو بنيات اجتماعية، وليس فقط بنيات بيولوجية. وعلى الرغم من بساطة المفهوم، فإن بعض من يعمل في المجال النسوي يرى أن مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» يحوي مصاعب نظرية كبيرة. حيث ترى ماريا ميس (Maria Mies) أن التمييز بين «الجنس» والنوع الاجتماعي «الجندر» يتبع نمط الثنائيات المعروف بفصل «الطبيعة» عن «الثقافة». وتؤكد ميس أن هذا التقسيم يحتوي على التقاليد المأساوية الطويلة في الفكر الغربي التي وُضعت فيها النساء جنباً إلى جنب مع الطبيعة، مع بزوغ العلم الحديث. كما ترى أن الثنائية بين «الجنس» والنوع الاجتماعي «الجندر» خلقت إشكالات كبيرة، أساسها أن الجنس البشري والممارسة الجنسية لم يكونا أبداً علاقات أو تكوينات بيولوجية خالصة. فالجنس، كما النوع الاجتماعي «الجندر»، يعتبر مفهوماً ثقافياً تاريخياً، وبمعاملة أحدهما بيولوجياً والآخر ثقافياً، فهذا يفتح الباب مرة أخرى لمن يودون معاملة الاختلاف الجنسي بين البشر كأمر تشريحي أو كمادة^(١٤). ومن جانب آخر، يؤكد آخرون على أهمية إعادة الاعتبار للأهمية البيولوجية من المنظور السياسي والفلسفي. ومن تصوراتهم أن النوع الاجتماعي «الجندر» يتم تحديده جزئياً عن طريق «الجنس»، وعليه فإن بعض جوانب الجنس ما زالت مرتبطة سياسياً. مثلاً، نجد أن بعض المكونات البيولوجية للنساء تعني اختلافاً في احتياجاتهن عن احتياجات الرجال، وهو ما يتضح في حالة حمل الأطفال^(١٥).

وإذا عدنا إلى السؤال حول إسهام استخدام مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» في تمكين النساء، فإن الأكثر إشكالاً هو استخدام المفهوم نفسه مقارنة بالاختلافات النظرية حول المفهوم.

gender equality
is not just a
women's issue.
it's a
people's issue!

ما هي المشكلات التي ترينها في إعمال مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر»؟

نادراً ما تُعقد ورشة عمل، أو تقدم ورقة بحثية أو دراسة، أو يدور حوار، حول قضايا المرأة، دون استخدام لمصطلح النوع الاجتماعي «جندر». فالملاحظ أن هناك حماساً كبيراً لاستخدام المفهوم، إلا أن الاستيعاب والفهم الواضح له لا يزال ضعيفاً. فكثيراً ما يستخدم مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» في غير موضعه، أو يُساء استخدامه، ومن ثم يُساء فهمه وتفسيره. ومثال لذلك أن البعض عندما يودون الإشارة إلى «نسبة الجنس»، أي معدل النساء إلى الرجال، فإنهم يقولون: «نسبة النوع-الجندر». وفي تصوري أن السبب الأساسي لهذا الخلط وسوء الاستخدام لمفهوم النوع الاجتماعي «الجندر»، أن معظم الناس لم يستوعبوا أو يفهموا حقيقة معنى المفهوم. وفي حقيقة الأمر، الخلط وسوء الاستخدام للمفهوم، في سياقه المطلوب، يعتبر السمة البارزة في معظم الحوارات. فمثلاً سئل أحد العاملين في الخدمة الاجتماعية من منطقة نائية في بنغلاديش عن نوع عمله، فرد قائلاً إنه يعمل في النوع الاجتماعي «الجندر»، وفي حقيقة الأمر ما كان يعنيه أنه يعمل في موضوعات «تنمية المرأة». وإذا نظرنا إلى المفاهيم الأخرى المتصلة بقضايا المرأة، فإننا نجد مصطلحات مثل «تمكين المرأة»، واستقلالية المرأة، أو تنمية المرأة، قد استُبدلت لتحل محلها مفاهيم واسعة مثل عدالة ومساواة النوع الاجتماعي «الجندر»، الأمر الذي يتيح قدراً من الحرية لكل فرد ليفسرها كما يريد. هذا الوضع دعا أحد خبراء التنمية للتعليق قائلاً: (ما هذا الضجيج الكثير حول النوع الاجتماعي «الجندر»! ببساطة يمكننا أن نعرف ما هو النوع الاجتماعي «الجندر» بمجرد أن نطلب من الشخص أن يخلع الملابس من حوله). مثل هذا الشخص البائس لن يفهم النقطة الأساسية بالمرّة. فملابسنا هي ما توضح حقيقة ما هو النوع الاجتماعي «الجندر»، أكثر مما تكشفه لنا أجسادنا العارية!!.

ما أسباب الانتشار الواسع المفاجئ لمفهوم النوع الاجتماعي «الجندر»؟

اشتهر مصطلح النوع الاجتماعي «الجندر»؛ لأنه أتاح لنا التحدث عن النساء والرجال معاً، وألزمنا بضرورة رؤية العلاقات بينهما. وبالرغم من هذا، إلا أن الكثير ممن يستخدمون مصطلح النوع الاجتماعي «الجندر» يتحدثون باستمرار عن النساء فقط، وتتركز أعمالهم إما مع، أو عن، أو على النساء فقط. وهناك فئة أخرى تستخدم المفهوم باعتباره مصطلحاً محايداً من خلال إشارته للنساء والرجال معاً، وبالتالي يعتبرونه أقل تهديداً لما هو سائد. ومن خلال هذا المنظور للحيدة، فإن المفهوم لا يعادي الرجال بالطريقة التي تثيرها العديد من العبارات الأخرى، مثل «تمكين النساء أو

السلطة «الأبوية». ولكن الكثير من المختصات في المجال النسوي يعتبرن الحيادية الضمنية في المفهوم واحدة من المشكلات الرئيسية. فهن يرين أن النوع الاجتماعي «الجندر»، أو علاقات النوع الاجتماعي لا تقول شيئاً بصورة مباشرة عن طبيعة هذه العلاقات بين الرجال والنساء. فمثلاً عدم المساواة النوع الاجتماعي «الجندر» لا تعني مباشرة عدم المساواة التي تعاني منها النساء أو خضوعهن، فهي تقريباً تعني فقط وجود عدم مساواة بين النوعين الاجتماعيين؛ الرجال والنساء.

وترى ماريا ميس (Maria Mies) في ذات السياق، أنه من غير المدهش أن العالم تبنى كل أصناف البشر الذين لا يحتمل حتى تعاطفهم مع النساء. وربما يكونوا عدائين تجاه النساء. فإذا ما تحدثنا عن عنف النوع الاجتماعي «الجندر» بدلاً عن العنف الجنسي، فإن الصدمة عادة ما يتم امتصاصها بواسطة اللفظ المجرد، الذي يحول كل الموضوع من عالم الالتزام السياسي إلى صورة خطاب موضوعي عام. أما من الجانب الآخر، فإن اصطلاح «خضوع النساء» مثلاً يشير مباشرة للجانب الخاضع والمهمش، فالنساء هنّ من يجب أن يكن تحت المجهر. وينطبق الأمر على مفهوم «تمكين النساء» من حيث وضوحه ومباشرة. وإذا ما تفحصنا مفهوماً آخر مثل النظام «الأبوي»، الذي لا يحل بالطبع مكان مصطلح النوع الاجتماعي «الجندر» وإن كان يستخدم بدرجة أقل، نجده أيضاً من المفاهيم غير المحايدة. فهو بوضوح، ودون غموض، يصف طبيعة علاقات النوع الاجتماعي «الجندر»، وأن الرجال هم المسيطرون، وأنا نعيش في عالم يحكمه الرجال، وتسوده «الثقافة الذكورية». ويؤكد المفهوم أيضاً أن تفاصيل وخصائص عالم الرجال تحتاج أن تُدرس بعناية لتوضيح من هو في السلطة ويستحوذ على النفوذ، وكيف تحتاج هذه السلطة والنفوذ إلى عملية إعادة توزيع.

وإذا ما رجعنا إلى حيادية مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر»، فهو في الحقيقة يخلق الكثير من الارتباط والخلط. فمن يستخدمون المفهوم لم يُتَح لهم شرح ماهية المصطلح، ولماذا طرح، وكيف يجب أن يُستخدم. حيث نجد في معظم الأحيان الكثير من الناس يستخدمون المفهوم لكي يناسب طرق تفكيرهم ورؤيتهم حول الموضوع. وللتأكيد على ذلك، فإن هناك عدداً كبيراً من الرجال يرون أنه، إذا ما كان الأمر حول النوع الاجتماعي «الجندر»، وهو ما يعني النساء والرجال، فلماذا التركيز فقط على المرأة؟ ولماذا يتم الحديث فقط عن تمكين النساء في ورش العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي «الجندر»؟ ولماذا لا يوجد رجال ليعملوا كمدرّبين في مجالات العمل على النوع الاجتماعي «الجندر»؟ فجأةً أوجدت مثل هذه الأسئلة، وغيرها مما تفجّر بسبب حيادية مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر»، عدداً من الإشكالات، منها أنه من المفترض إنصاف الرجال، لنؤكد أنهم لم يُهمَلوا، ولنبرهن أيضاً أننا نتحدث عن النوع الاجتماعي «الجندر»، وأن هناك قاعدة كبيرة من الناس، أساسها من الرجال، أصبحوا قلقين من أن الرجال أهملوا أو أُبعدوا، وأنهم غير ممثلين في أي شيء، وقبل تحقيق مزيد من العدل والمساواة للنساء، أصبح الخوف من عدم العدل والمساواة تجاه الرجال همّاً. وهكذا، نجد أن حيادية مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» جعلت من معنى علاقات

المساواة القائمة على النوع الاجتماعي «الجندر». وغالباً ما تؤسس التصورات التنموية على تقسيمات العمل النوعية القائمة. الأمر الذي يؤكد أن مثل هذه الخطط والتدريبات تعتبر غير قادرة، ليس فقط على مواجهة عدم المساواة، بل لا تعطي القضايا القائمة على النوع الاجتماعي «الجندر» وزنها السياسي المطلوب، مما يجعل التغيير أكثر صعوبة.

وتؤكد ساسكيا ويرنجا (Saskia Wieringa) على تصور التنمويين لقضايا النوع الاجتماعي «الجندر»، موضحة أن مخططي التنمية يبحثون فقط عن برامج وأهداف سهلة القياس، في حين أنهم يواجهون أوضاعاً غاية في التعقيد. فبدلاً من إبداء المرونة والرغبة وقبول التعامل مع التعقيد، نجد أنهم يحاولون الالتفاف حول الوقائع الاجتماعية لتتناسب أطرها مع التنمية الضيقة^(٣٤). وتذهب ويرنجا مركزة على أن الأسئلة الجوهرية ذات العلاقة بالمصالح النوعية للنساء نادراً ما تثار عند التخطيط لعمليات التنمية. فمثلاً لكي تؤدي برامج إعادة الهيكلة نتائجها المتوقعة، يجب عليها أن تطرح نوع الأسئلة التي تشتبك مع تعقيدات البنيات السائدة لعلاقات النوع الاجتماعي «الجندر»،

قال:

١. لماذا يسود الفقر بنسب أكبر وسط النساء؟
 ٢. لماذا يتحتم على النساء القيام بالأنشطة غير مدفوعة الأجر كالعناية بالصغار والعجزة والمرضى.
 ٣. لماذا لا يشارك الرجال في مثل هذه الأنشطة؟
 ٤. لماذا يتخلى العديد من الرجال عن الأسر التي كانوا جزءاً في تأسيسها.
- وتواصل ويرنجا في طرح أفكارها قائلة:

(إن هناك العديد من القضايا الأخرى ذات الصلة بهذه الأسئلة التي تتجاهلها عملية التنمية، مثل عدم التوازن بين الجنسين في توزيع الطعام، وفي توفير الكماليات، والاستمتاع بأوقات الفراغ، وفي ممارسة الأنشطة التقليدية التي تعوق النساء من اكتشاف آفاق جديدة في حياتهن. بينما نجد، وفي مثل نفس الظروف، أن الرجال هم الجنس الذي يتاح له الابتكار والاهتمام بالقضايا المهمة، وهو ما ينعكس في تأثيرهم على الافتقار إلى التركيز في القضايا التي تحتاج إلى الاستدامة، وفي التدهور المستمر في البيئة، وفي توجهات التعامل مع التنمية كعملية اقتصادية بحتة، متجاهلين بذلك الجوانب الاجتماعية والثقافية التي تشمل الثروة الحيوية لعملية التنمية الممثلة في البشر، كما يمتد التأثير إلى غياب النساء عن المراكز الرئيسية التي تُتخذ فيها القرارات السياسية والاقتصادية حول حياتهن. ويضاف إلى كل ذلك قضية العنف الجنسي التي نادراً ما يُعترف بها كقضية قانونية من قضايا التنمية البشرية)^(٣٥).

وإذا طبقنا هذا على التيار الرئيسي في العمل على موضوعات النوع الاجتماعي «الجندر»

السلطة والنفوذ أكثر إبهاماً ولغطاً، إلى القدر الذي أصبح يُنظر إليها كعلاقات قائمة على أساس موضوعي وحيادي. كما أن العديد من الخبراء في مجالات العمل في النوع الاجتماعي «الجندر» أصبحوا مقتنعين بأن النوع الاجتماعي «الجندر» مجال تخصص أكثر من كونه جزءاً مترابطاً من الحياة. وبالتالي أصبح من الشائع أن يتحدث أحدهم عن النوع الاجتماعي «الجندر» في مشروع ما، دون الإشارة حتى إلى النظام «الأبوي»، أو لإدراك ومواجهة الجذور المسببة للخضوع مثلاً.

والحيادية المتصلة بمفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» تبرز أيضاً في عموميته وفي تصويره كعملية تمثيلية تتم إجابةً عن الآخرين. حيث نلاحظ أنه، وبسرعة كبيرة، أصبح أمراً ما يؤدي للآخرين، أو ما يتم تعريفهم بالمجموعات المستهدفة، أو من يصنفون بالمستفيدين. ولعل الاهتمام بالنوع الاجتماعي «الجندر» كجزء مكون أو متصل بمشروع ما، هو ما جعله ليس بالأمر المخيف أو المهدد لمصالح ما، وعندها يصبح مقبولاً وتياراً عاماً. وبهذا المعنى، يصبح على خلاف مفهوم النظام «الأبوي» الذي ينادي بتفكيك هياكل الاضطهاد، والمؤسسات والتوجهات والسلوكيات العامة والخاصة. كل هذا النقد لمفهوم النوع الاجتماعي «الجندر»، من حيث حياديته، لا ينفي إمكان استخدامه سياسياً، وفي الحقيقة، يوجد العديد ممن يعملون في مجالات العمل النسوي يستخدمون المفهوم بمكونه السياسي هذا. وكما يقال: لا يوجد شيء يمكن أن يكون غير مسيئ، ففي الإمكان استخدام مفهوم النوع الاجتماعي سياسياً لإخفاء أو تغليف القضية الأساسية، مثل الخضوع للنظام «الأبوي». ولكل هذه الأسباب، فالكثير منا في جنوب آسيا يتعامل مع المفهوم بشيء من الحذر، ونستخدمه فقط بمصاحبة مفاهيم أخرى مثل النظام «الأبوي».

وإذا تناولنا إشكالات آخر لمفهوم النوع الاجتماعي «الجندر»، ففي مجال التنمية نجد أن المفهوم يشغل حيزاً كبيراً في برامج التنمية، يختلف باختلاف مفاهيم التنمية وأهدافها، وذلك من خلال النماذج المصممة لما يعرف بـ (الحساسية تجاه النوع الاجتماعي «الجندر») المستخدمة بواسطة الوكالات الرسمية، والمستشارين، والمدربين، وصناع القرار، والمخططين، والمنفذين. إلا أن الملاحظ في تلك النماذج؛ أن تركيزها على علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» يأتي فقط لتعزيز فعالية برامج وسياسات التنمية في إشراك النساء في برامجها، من أجل - كما يقال - تفجير طاقتهن الإنتاجية المفيدة. أما قضية المساواة والعدل في علاقتها بالنوع الاجتماعي «الجندر» فهي ليست من أهدافهم الأساسية. فنادراً ما يتناول الخبراء في مجال التنمية قضية السلطة والنفوذ في علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» ضمن برامجهم وأهدافهم. ومعظم ما يقال عند استخدام مصطلح النوع الاجتماعي «الجندر»: هو وصف للأدوار والمسؤوليات المختلفة للرجال والنساء، أو اختلاف درجة السيطرة على المصادر وعلى مواقع اتخاذ القرار. لا يذهب المدربون التنمويون في مجال النوع الاجتماعي «الجندر» أبعد من وصف الوضع، حتى عندما يحللون أسباب عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي «الجندر». فالكثيرون منهم، عند تعاملهم مع النوع الاجتماعي «الجندر»، لا تزيد نظرهم إليه عن كونه أمراً فنياً، وكأنها استعمالهم لبعض أدوات التحليل تمكنهم من القضاء على عدم

في جنوب آسيا اليوم، نجد أنه، بدلاً من تشجيع الالتزام في التعامل مع الوقائع الاجتماعية بصورتها المتداخلة والمرنة، فإن خبراء التنمية في مجالات النوع الاجتماعي «الجندر» يستخدمون أدوات وأطرًا وتدريبات مبسطة للغاية. والقضية هنا ليست حول مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» في حد ذاته، ولكن ما يثير الاهتمام هو تحييد قضايا النساء بواسطة أعداد كبيرة من الخبراء المختصين في مجالات النوع الاجتماعي «الجندر». فالمناقشات حول قضايا المرأة تفرغ منها جوانب صراع ونضال النساء المستمر. وتعتبر هذه هي المشكلة بالنسبة للكثير من المدربين الذين يؤمنون أن التحدي الأساسي في مواجهة النظام «الأبوي» يحتاج إلى تقوية الكفاح وليس المهادنة، فالنظام «الأبوي» والامتيازات التي يتمتع بها بالتأكيد ليست في تراجع. على العكس، فمع الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي، وتصادم التوجهات الأصولية والمحافظة على السواء، عادت الأفكار والممارسات «الأبوية» إلى النمو بصورة متسارعة.

وممن يؤمنون أيضاً بضرورة مواجهة النظام «الأبوي» نجد الاشتراكيات المتخصصات في المجالات النسوية والاقتصادية يكافحن ويواجهن النماذج الراهنة للتنمية لاستنادها على الفكر «الأبوي». ويرين أن التيار الرئيسي المعني بالتدريب على النوع الاجتماعي «الجندر» لا يزال يهمل إثارة قضايا تمكين النساء في النظام «الأبوي» القائم. كما أن مجهودات هذا التيار نادراً ما تسعى إلى استكشاف العلاقات المتداخلة بين النظام «الأبوي»، الطائفة، الطبقة، العرق، البيئة، الدولة، والبنى الاستعمارية أو الإمبريالية، باعتبارها قضايا سياسية في الأساس، وفي حالة قبول التعامل معها، فإنه يشترط النظر إليها أو تفرغها من محتواها أو قيمتها السياسية.

على هذا الأساس، فمن المهم مواجهة مثل هذه التوجهات التي تعمل على تفرغ قضايا المرأة من محتواها السياسي. فقضايا النساء تحتاج إلى الكثير من الوضوح والالتزام وقوة الاعتقاد من أجل مواجهة النظام «الأبوي» القائم، والهيكل الأخرى مثل الطائفية، والطبقية، والتعصب الديني والإثني. فمجمل هذه الموجهات في ترابطها هي ما يساعد على تقدم عملية التغيير الاجتماعي. يضاف إلى هذا جانب مهم آخر، يتمثل في تقليل المسافات حول المهام والأدوار بين المخططين والمنفذين، المفكرين والعاملين، الخبراء وغير الخبراء، فضلاً عن الحاجة الماسة لمزيد من التعاون والترابط بين عمليات التخطيط لمجالات النوع الاجتماعي «الجندر»، والنظرية النسوية وحركات العمل النسوي بوجه عام. وكخلاصة لكل ما سبق حول مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» والقضايا المختلفة للنساء، فإن النضال والكفاح الخجول للحركة النسوية يجب أن يصبح أكثر وضوحاً وانتشاراً من خلال البرامج والأنشطة المعنية بتمكين النساء.

لنرى أن هناك قضايا وموضوعات تحتاج إلى مزيد من التركيز لتمكين المرأة؟

هل

١. بالطبع يوجد عدد من الموضوعات تحتاج إلى تركيز أكثر، وفي تصوري على الأقل توجد فئتان تحتاجان إلى مزيد من الاهتمام، وهما تحديداً:
 - أ. سهولة حصول النساء وسيطرتهم على الموارد الطبيعية، مثل الأرض والماء والغابات. وهو ما يتطلب اتخاذ خطوات واضحة ومحددة على مستوى السياسات والبرامج، لإعطاء النساء حق الحصول والسيطرة على هذه الموارد.
 - ب. مشاركة الرجال والأبناء في القيام بأدوارهم في المنزل، وألا تكون هذه المشاركة شكلية فقط.

أما القضايا الأخرى، وإن كانت لا تعني انتقائيةً مما تعاني منه النساء، فإنه يمكن الإشارة إلى موضوع المرأة الذي يعود في الأساس إلى افتقارها إلى الاستقلالية وتدهور حالتها الصحية. وهو ما يرجع بدوره إلى العبء الكبير للأعمال المنزلية. وحسب إحصائيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التقرير الخاص بالتنمية البشرية، يقدر إجمالي قيمة العمل غير مدفوع الأجر للنساء بما يعادل ١١ تريليون دولار أمريكي في العام. ومن جانب العمل مدفوع الأجر، ظلت برامج التنمية تسعى إلى انخراط النساء في مشروعات التنمية والاستفادة من قواهن البشرية، ورأسمالهن في خدمة الإنتاج العالمي. وفي الآونة الأخيرة قُدمت العديد من المجهودات من أجل رفع مستوى مشاركة النساء في الإدارات الحكومية على المستويات كافة. ورغم ذلك فإن نساء الطبقات العاملة ما زلن على حافة الانهيار. بسبب الأعباء الفائقة الواقعة عليهن؛ من ازدواجية عملهن خارج وداخل المنزل. وفي كل المشروعات التي تتحدث عن رفع كفاءة وتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في العمل العام، نادراً ما نسمع عن رفع معاناة المرأة في ما يتعلق بتقليل مسؤولياتها في العمل المنزلي!، فغالبية برامج التنمية تنهني إلى زيادة أعباء وواجبات النساء، تحت راية تطوير المرأة وتمكينها. والأمر الذي يستدعي الانتباه حول سبب غياب النساء عن مكاتب الخدمة العامة والمناصب الإدارية العليا، هو ما يعود للهدر شبه الكامل للوقت في الأعمال المنزلية. وبالتالي، تؤدي النساء أدوارهن كربات منازل وأمهات، وبهليل بقاءهن في مواقع ووظائف متواضعة وغير مستقرة. وبما أنه - كما يبدو - لا سبيل للاستغناء عن عملية الإنجاب ورعاية الأطفال والأسرة، فإنه يصبح ضرورياً البدء في اتخاذ خطوات في الاتجاه المكمل للعمل المنزلي، وهو أن يقوم الرجال بمهامهم الأساسية في المنزل أيضاً. فإذا ما أردنا حقيقةً رؤية نساء قيادات خارج المنزل، من مديرات، وزعيمات سياسيات، وقائدات في المجتمع المدني، فإنه لا بد أن نرى في المقابل المزيد من الرجال يقومون بمهام «الأمهات» من رعاية للمنزل، والطبيب، والتمريض، وغيرها من مهام، وبالتالي ستمكن النساء من الاستقلالية، ومن التحكم في أجسادهن وحياتهن بتناقص أعباء ومهام الإنجاب والرعاية.

وتؤكد ماريا ميس (Maria Mies) هذه الأفكار قائلة:

(على الرجال المشاركة في المسؤوليات والمهام المتعلقة بالإنجاب والرعاية والأعمال المنزلية، ورعاية المسنين، وفي كل أنواع المهام والواجبات التي تعرف بالأعمال المنزلية. وسوف يؤدي ذلك مباشرة إلى إدراك أن الرجال سوف يقضون وقتاً أكثر بالمنزل مع الأطفال، والطبيخ، والتنظيف، ورعاية المرضى، وبالتالي لن يكون لهم الوقت الكافي لممارسة ما هو هدام من الأنشطة، سواءً في الإنتاج، أم في البحث العلمي، أم في ما يسمونه أوقات فراغهم، أم حتى في اختراعهم، وخوضهم الحرب. والعائد الإيجابي لعملية العودة هذه، أنهم سيستعيدون استقلاليتهم، ويتحكمون في أجسادهم وأذهانهم، وسيدركون قيمة العمل كعبء ومتعة على السواء، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تنمية مجموعة مختلفة من قيم المساواة والعدل، تنطلق من العمل كقيمة تساوي بين الإنتاج والإنجاب، والعمل داخل الأسرة وخارجها. وبهذه القيمة المختلفة للعمل، تصبح عملية تحرير النساء والرجال متداخلة وتسير في الاتجاه ذاته. فمن المستحيل تحرير النساء من قيود العلاقات الأبوية ما لم يبدأ الرجال التحرك في الاتجاه ذاته. ومن ناحية الرجال، فإن حركتهم ضد الأبوية يجب ألا تكون قائمة على التكرم أو العطف الأبوي تجاه النساء، ولكن يجب أن تكون رغبة منهم في احترام الذات والكرامة الإنسانية. فتعلم الرجال احترام أنفسهم لا يتحقق بعدم احترام النساء^(٤٤).

يرى

البعض أن العمل في مجالات النوع الاجتماعي «الجندر» يقتضي العمل مع النساء والرجال سوياً، دون العمل مع النساء فقط، ما رأيك في هذا الرأي؟

لقد استمعتُ إلى مثل هذه الآراء، ولكنني لا أتفق معها. فالحديث عن النوع الاجتماعي «الجندر» والتنمية لا يعني أنه لا يجب العمل مع مجموعات منفصلة للنساء والرجال، أو أن تعقد ورش عمل منفصلة لأي منهما، أو حتى أن يخصص مدربون ومدربات لكل من ورش العمل المنفصلة. في اعتقادي الخاص، أن تحليلنا يجب أن يركز على البنية الاجتماعية لهوية كل من النساء والرجال، وعلى علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» بينهما. مثل هذا التحليل يمكن القيام به لمجموعات منفصلة إذا ما تطلب الوضع. وفي حقيقة الأمر، أن في بعض المجتمعات يتحتم عقد اجتماعات منفصلة مع النساء، مثلاً لتوفير البيئة المناسبة لهن للحديث والتفكير بحرية، ومن أجل تنمية علاقات تضامن وبلورة إستراتيجية مشتركة بينهما. وبالمثل، في ظروف وسياقات أخرى، يستدعي الوضع عقد اجتماعات وورش عمل منفصلة للرجال من أجل الحوار الصريح. وعندما يكون الرجال

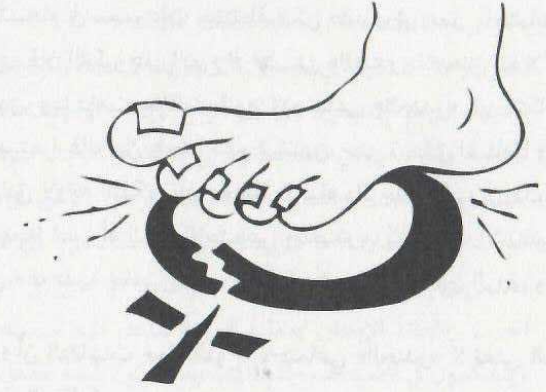
والنساء في توافق وانسجام في مجموعات مختلطة يمكن عقد ورش عمل واجتماعات مشتركة، ومرة أخرى، فإن التركيز على النوع الاجتماعي «الجندر» لا يعني أنه لا يمكن التحدث عن النساء أو عن تمكينهن. وما دامت علاقات النوع الاجتماعي «الجندر» غير متكافئة ومتفاوتة، وما دام خضوع النساء مستمراً، فإنه من واجبنا دعم تمكينهن، حتى تتحقق المساواة في النوع الاجتماعي «الجندر». ومن السابق لأوانه التفكير بأن معاملة النساء والرجال يجب أن تكون متساوية في كل الأوقات، حتى قبل إنجاز مساواة النوع الاجتماعي «الجندر». كما يجب ألا ننسى أن بداية حديثنا عن النوع الاجتماعي «الجندر» جاءت بسبب استمرار عدم المساواة بين الرجل والمرأة.

أهي

حقيقة؛ أن النقاشات حول النوع الاجتماعي «الجندر» لا تعني الجدل حول النساء في مقابل الرجال؟

بالطبع ليس الأمر كذلك. إن قضية مساواة النوع الاجتماعي «الجندر» لا تعني النساء في مقابل الرجال، والنزاع ليس بين كل النساء ضد كل الرجال. يمكن النظر إليه بأنه نزاع بين الذين يؤمنون ويسعون للمساواة، وبين أولئك الذين يودون الحفاظ على الهيمنة الذكورية. فهو نزاع بين نظم ومعتقدات وأفكار. وكلنا ندرك أن هناك نساء ورجالاً في كل من المعسكرين إذا نظرنا إليها بهذه الطريقة. حيث يوجد من يقبلون وينتفعون من استمرارية النظام «الأبوي»، وبالمقابل هناك من يرغبون ويعملون من أجل التغيير. حيث نجد، مثلاً، العديد من الرجال يقومون بمراجعة وفحص حقوقهم ومكتسباتهم، وأدوارهم ومسؤولياتهم. ولأول مرة يجري الآن فحص وتحليل نقدي لمفهوم الذكورة، وسلطة الرجل، والممارسة الجنسية للرجل، ومقدرته المعرفية، والتنظيم الذكوري للعلاقات الاجتماعية، كل هذا الآن على طاولة البحث، ويجري فحصه واختباره بواسطة كل من النساء والرجال.

وعلى هذا الأساس، فمن الخطأ الاعتقاد بأن النضال من أجل مساواة النوع الاجتماعي «الجندر» يعني النزاع بين النساء والرجال. وهذا لا ينفي أن هناك صراعاً للمصالح بين النساء والرجال، وأن النساء بدأً في تمكين أنفسهن، بما يعني أن هذا النزاع قد يتطور في المدى القريب. ومن المعروف أن أي نضال من أجل المساواة يؤدي إلى قدر من الاستقطاب قبل تحقيق التوازن العادل.



لماذا تثير القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي «بالجندر» ردود أفعال عاطفية أحياناً وعدائية في أحيان أخرى؟

أتصوّر أن ماريا ميس (Maria Mies) تجيب على هذا السؤال بطريقة أفضل. فهي ترى أن أغلب الرجال والنساء يتجنبون اختبار علاقات النوع الاجتماعي «الجندر». ومصدر تجنبهم هذا، أن إدراكهم الطبيعة الحقيقية للعلاقة بين النساء والرجال في مجتمعاتنا ستؤدي إلى تدمير مؤسسة الأسرة، والتي تمثل الملاذ الوحيد للسلام والانسجام في العالم القاسي الذي أصبح همّه الأوحى جمع المال والخوض في الألعاب السلطة والقوة والجشع. إضافة إلى ذلك، إذا ما سمحوا لقضايا النوع الاجتماعي «الجندر» أن تتعمق في وعيهم، فهذا يعني أن عليهم الاعتراف -رجالاً ونساءً- بأنهم يمثلون الضحايا -النساء- من جانب، والجلادين -الرجال- من الجانب الآخر. كما أن إقرارهم بإشكالات قضايا النوع الاجتماعي «الجندر»، رجالاً ونساءً، يجعلهم بصورة ما متواطئين في جريمة نظام الاستغلال والاضطهاد. الأمر الذي يضعهم في تحدٍّ إذا ما كانت لديهم الرغبة في تحقيق علاقات إنسانية حرة حقيقية، فإن عليهم التخلي عن التواطؤ مع نظم الاستغلال والاضطهاد أولاً، وهذا لا ينطبق فقط على الرجال بالرغم من أن مكتسباتهم كرجال تتأسس على هذه النظم، ولكنه ينطبق بالمثل على النساء اللاتي يرتبط وجودهن المادي بهذه النظم.

وللحقيقة، نجد أن النساء اللاتي ينتمين إلى الحركة النسوية هن من تجاسرن لكسر مؤامرة الصمت عن الاضطهاد والخضوع والعلاقات غير المتساوية بين النساء والرجال، وهن من يسعين بجدية نحو التغيير. ونعتقد الآن أنه يوجد العديد والكثير ممن يدركون بأن المساواة بين النساء والرجال ضرورة ملحة، بل أمر حتمي من أجل بناء علاقات عادلة وأمنة داخل الأسرة والمجتمعات في كل أنحاء العالم. فالنساء والرجال في حاجة لتشابك أياديهم، أينما كانوا، من أجل تحقيق مساواة النوع الاجتماعي «الجندر»، ومن أجل إيجاد عالم عادل وآمن للجميع.

هل

يتضمن هذا: أن الاهتمام بالنوع الاجتماعي «الجندر» في عملية التنمية يتجاوز مسألة إدماج النساء في التنمية؟

في الوقت الذي نجد فيه بعض المنظمات تعمل فقط على إضافة مكون النساء إلى المؤسسات والنظم الموجودة، فإننا نعتقد في الحاجة إلى تحوّل جذري في المجتمع القائم على النظام «الأبوي»، يصاحبه تحوّل في الأفكار والممارسات المتعلقة بالتنمية، إذا ما أردنا تغييراً اجتماعياً حقيقياً. وكما استعرضنا من قبل، فإن مشروعات وخطط التنمية قد تحمّل بعدد من الانحرافات ضد مصلحة النساء، والفقراء كذلك. فبدلاً من الفهم البسيط حول إدماج النساء في تلك البرامج والخطط، فإنه علينا مواجهة وتغيير تلك البرامج. حيث توجد البراهين الكافية على أن نماذج التنمية الراهنة، يركزها على النمو الاقتصادي، وتحقيق الأرباح، ومصالح الأفراد، قد عمّقت من الفجوة بين النساء والرجال، وبين الفقراء والأغنياء، وبين الدول الفقيرة والغنية. إضافة إلى ذلك، فقد أدت هذه النماذج إلى التدهور البيئي المشهود. وقد أكدت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية في إحصائيات تغطي كل أنحاء العالم، أن الأشكال الحالية للتنمية قد تركت الكثير من الناس بلا وظائف، وصامتين، مجتثي الجذور، بدون رحمة، ومن غير مستقبلي (تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦م). وأصبح يحكم في الثروة المالية في العالم اليوم نحو ٣٥٨ مليونياً، مقابل ٢,٥ بليون شخص يرزحون فقراً. وملاحظة بسيطة نكتشف أن ميزانيات بعض الشركات متعددة الجنسيات تزيد بنسب كبيرة عن ميزانيات عدد من حكومات البلدان. وبالضرورة، أن مثل هذا الاستقطاب ومركزية السلطة والنفوذ يؤدي إلى تعاظم التوترات والصراع والعنف.

وفي تصوّر أن التحول في التفكير في قضايا التنمية يستوجب أن يكون مصاحباً بتغيير جذري ببنية المؤسسات المعنية بالتنمية، فضلاً عن تغيير في الأنظمة الاقتصادية والسياسية. ولا يلتزم التغيير على هذه الجوانب فحسب، حيث يجب أن يشمل أيضاً نظم القيم، بكل ما تعنيه من تحول من قيم التأكيد على الذات والمنافسة إلى التعاون والعدل، ومن التوسع إلى المحافظة وصيانة ما هو موجود، ومن التملك المادي إلى النمو الداخلي. وفي هذا السياق، يمكن اعتبار عملية توليد نماذج وممارسات تنموية جديدة أحد الطرق لتحويل عملية التنمية التي نعرفها، بجعلها أكثر عدلاً وإنصافاً وفائدة للجميع.

وفي المقابل؛ لإعادة النظر في عملية التنمية، فإن تحقيق مساواة النوع الاجتماعي «الجندر» تتطلب إعادة النظر أيضاً في عدد من القيم والصفات، ويشمل هذا خصائص الذكورة والأنوثة، وكل ما تتصل بها من قيم، مثل الهيمنة، والخنوع، والمنافسة، والتعاون، والاستسلام، والاستغلال في العناية والرعاية. ولربط بين النوع الاجتماعي «الجندر» وعملية التنمية، بكل ما تتطلبها من إعادة طرح للكثير من تطوراتهما، فإن هذا يتطلب أيضاً التفكير الجاد في طرح عدد من التساؤلات، مثل:

١. هل تعني عملية التنمية؛ إخضاع للقيم والخصائص الأنثوية وتعظيم لقيم وخصائص الذكورة؟
 ٢. هل يعني ترابط النوع الاجتماعي «الجندر» والتنمية؛ دخول المرأة في الحياة العامة وأن تتصرف وتسلك سلوك الرجال؟
 ٣. هل يحتاج العالم في حالة استقطابه الحالية، والحافل بالنزاعات والتدهور البيئي، إلى المزيد من المنافسة أم المزيد من التعاون؟
 ٤. هل يتطلب هذا العالم المزيد من الاستغلال للطبيعة أم يحتاج إلى رعايتها؟
 ٥. بمعنى آخر، هل يحتاج عالم اليوم إلى المزيد من صفات الذكورة أم الأنوثة؟
 ٦. إذا ذهبنا أبعد من ذلك قليلاً لتساءل، ما إذا كان صواباً توصيف القيم والصفات بالذكورية وبالأنثوية؟
 ٧. ألا تمثل هذه القيم قيماً إنسانية؟
 ٨. أليس لكل من الرجل والمرأة الحاجة إلى تنمية الجوانب الذكورية والأنثوية لكليهما؟
 ٩. أليس على كل منهما أن يكون عاطفياً وعقلانياً، معتزاً بذاته، وحساساً تجاه الآخرين، أياً كانوا؛ رجال أعمال أم ربات منازل، رجال خدمة عامة أم ربات بيوت؟
 ١٠. إذا تقلدت النساء مناصب الخدمة العامة، وتحملن مسؤولياتها، ألا يجب على الرجال القيام بالأعمال المنزلية وتحمل مسؤولية رعاية الأطفال وإدارة الشؤون المنزلية؟
- كما سبق التأكيد في أكثر من مكان، تتطلب مساواة النوع الاجتماعي «الجندر»، بين المرأة والرجل؛ النظر إلى دواخلهم، والتخلص من طبائعهم السلبية. مثلاً، أن يتخلص الذكور من ممارسة العنف، ومن الاضطهاد، ومن التنافس والأنانية، وأن تتخلص الإناث من الخنوع والخوف والاستسلام، فمساواة النوع الاجتماعي «الجندر» تتطلب منا جميعاً بناتاً وأولاداً، نساءً ورجالاً، أن ننمي الجوانب الإيجابية فينا جميعاً. وعلى كل منا، نساءً ورجالاً، أن يكون قوياً وعطوفاً ومهتماً، شجاعاً وحساساً، عاطفياً وعقلانياً. وأعتقد أن عالم اليوم، بما يعيشه من مستويات غير معهودة وغير مقبولة من الكراهية والعنف وتدهور البيئة، يمكن علاجه فقط عبر ممارسات واسعة النطاق من القيم، مثل الرعاية والاهتمام في المجالين المنزلي الخاص والحياتي العام.
- وعلى مستوى آخر، علينا أن نتساءل عن الفصل بين الاقتصاد والأخلاق، بين السياسة والأخلاق وبين العلم والدين. هذا الفصل، في كثير من حالاته، أدى إلى ممارسات اقتصادية لأخلاقية، وإلى سلطات سياسية جائرة، وإلى التوظيف غير المسؤول والمدمر للعلم. حيث يلزم الاعتقاد بأن القيم والأخلاق يجب ألا تكون هامشية بالنسبة للاقتصاد والسياسة والعلوم، كما يجب أن تكون القاعدة والقوة الدافعة لإنجازات أي منها. ونحتاج أيضاً إلى طرق تفكير شاملة وممارسات بيئية سليمة. وفي تصوري أن كل هذه الاهتمامات تمثل جزءاً من اهتمامنا بعملية توليد التنمية المدركة للعدل والمساواة في النوع الاجتماعي «الجندر». ونعتقد أن قضايا النوع الاجتماعي «الجندر» والتنمية لا

- يمكن معالجتها بنظرة فنية تقنية ضيقة. فمثل هذه القضايا لا يمكن حصرها في أسئلة حول كم من النساء وكم من الرجال. بل على العكس، يجب أن يكون الحوار حول النوع الاجتماعي «الجندر» والتنمية مستثيراً لقضية التغيير وتحول الواقع في كليته، سواء أكان في النوع الاجتماعي «الجندر»، أم في الطائفية، أم في الطبقة، أم في العنصرية، أو حتى في التقسيمات إلى شمال وجنوب. كما علينا إثارة وطرح العديد من الأسئلة الأساسية؛ حول أهداف التنمية، ومعنى الحياة الإنسانية. ويمكن تلخيص هذه الأسئلة في القضايا والتساؤلات أدناه، بكل ما تتطلبه اليوم من اهتمام أوسع في العديد من الخطابات المتناولة لقضايا النوع الاجتماعي «الجندر»:
١. هل يكمن الهدف من الجهد الإنساني في الإنتاج للحياة واستخدام قيمها، أم مجرد إنتاج الأشياء وتحقيق الربح؟
 ٢. هل يمكن للإنسان أن يظل إنساناً إذا ما عُزل تماماً من الطبيعة وعالم الأحياء العضوي؟
 ٣. ألا يجب على المجتمعات أن تكون مكتفية ذاتياً في إشباع احتياجاتها الأساسية حتى نتجنب الابتزاز والاستغلال؟
 ٤. هل يمكن للمجتمعات والأسر المستقرة أن تتأسس دون تحقيق الاستقلال الذاتي للنساء على أجسامهن وحياتهن، ودون مشاركة الرجال في تحمل المسؤولية المباشرة للحياة، والأعمال المندرجة تحت تصنيف الأعمال المنزلية؟

Objective	موضوعي
Oppression	قمع / اضطهاد
Paradigm	نموذج
Paternalistic Society	مجتمع أبوي
Patriarchy	النظام الأبوي
Politicization	تسييس
Power Relations	علاقات القوة
Practical Gender Needs	الاحتياجات العملية للنوع الاجتماعي
Private Sphere	المجال الخاص
Productive Activity	العمل الإنتاجي
Property	الملكية
Public Sphere	المجال العام
Rape	اغتناب
Rational	عقلاني
Reproduction Activities	الأنشطة الإنجابية
Responsibilities	مسؤوليات
Roles	الأدوار
Sex	الجنس
Sexual Deprivation	انحراف جنسي
Sexual Division of Labor	التقسيم الجنسي للعمل
Skills	مهارات
Socialization	التنشئة الاجتماعية
Strategic Gender Interests	المصالح الإستراتيجية للنوع الاجتماعي
Subjective	ذاتي
Subordination	خضوع
Unpaid Work/ Wage	العمل غير مدفوع الأجر
Values	قيم
Violence Against Women	العنف ضد المرأة
Women Empowerment	تمكين المرأة
Women In Development (WID)	النساء في التنمية
Women Liberation	تحرير المرأة
Women Participation	مشاركة النساء
Women Status	وضعية المرأة
Women Subordination	إخضاع النساء

قاموس مصطلحات

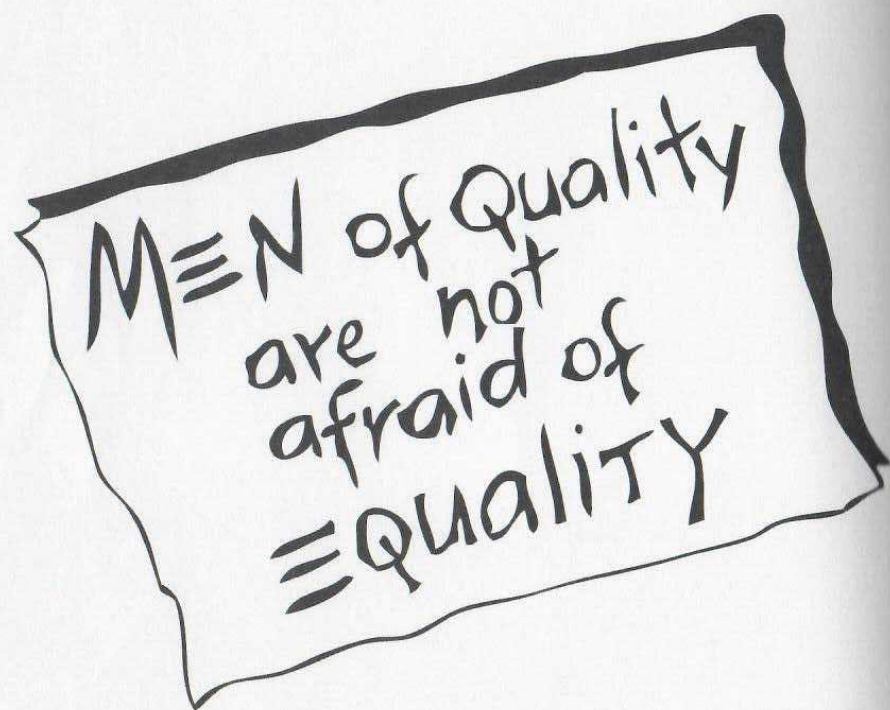
Biological Differences	اختلافات بيولوجية
Caste Differences	اختلافات طائفية
Class Differences	الاختلاف الطبقي
Compromising	مساومة
Conflict	صراع
Cooperation	تعاون
Cultural Construction	تشكيل ثقافي
Deprivation	انحراف
Discrimination	تمييز
Economic Exploitation	استغلال اقتصادي
Emotional	عاطفي
Equal Access to Knowledge	تساوي فرص الوصول إلى المعرفة
Equal Access to Power	تساوي فرص الوصول إلى القوة
Equality	مساواة
Ethnic Differences	الاختلافات الإثنية
Exclusion	استبعاد
Exploitation	استغلال
Fatherhood	الأبوة
Female- Inferior	دونية المرأة
Femininity	أنوثة
Gender	النوع الاجتماعي
Gender Identity	هوية النوع الاجتماعي
Gender and Development (GAD)	النوع الاجتماعي والتنمية
Gender Division of Labor	تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي
Gender Relations	العلاقات القائمة على النوع الاجتماعي
Gender Sensitivity	الحساسية تجاه النوع
Gendering	تحديد النوع الاجتماعي
Household	المنزل
Housewife	ربة منزل
Injustice	الظلم
Male-domination	هيمنة ذكورية
Male-superior	تفوق الذكر
Marginalization	تهميش
Masculinity	ذكورة
Maternalistic Society	مجتمعات أمومية
Modernization	التحديث
Motherhood	الأمومة
Multiple Identities	هويات متعددة
Natural Construction	تكوين طبيعي
Negotiation	تفاوض

- York: UNDP.
- 17 Oakley, A. op.cit., pp. 152-153.
 - 18 Ibid., p. 156.
 - 19 Agarwal, Bina. 1996. *A Field of One's Own. Gender and Land Rights in South Asia*. New Delhi: Cambridge University Press, p. 51.
 - 20 Ibid., pp. 62-62.
 - 21 Mies, Maria. 1998B. "Class Struggles and Women's Struggles in Rural India", in *Women: The Last Colony*, op. 138.
 - 22 von Werlof, C., op.cit., p. 175.
 - 23 Ibid., p. 179.
 - 24 Kannabiran, Vasanth. 1996. *Sharing the Fish-Head: The Philosophy and Practice of Gender Training in South Asia*. New Delhi: ASPBAE/FAO-NGO South Asia Programme, pp. 36-37.
 - 25 Mies, M. 1998A. op.cit., p 71.
 - 26 Ehrenreich, B and D. English, op.cit., pp. 8-9.
 - 27 Jaggar, M. Alison. 1993. *Feminist Politics and Human Nature*. New Jersey: Rowman and Allenheld, pp. 144-145.
 - 28 Ehrenreich, B and D. English, op.cit., p. 11.
 - 29 Kelly, Joan. 1984. *Women, History and Theory*. Chicago: University of Chicago: University Press, pp. 10-11.
 - 30 Lerner, Gerda. 1986. *The Creation of Patriarchy*. Oxford and New York: Oxford University Press.
 - 31 Ibid., pp. 234-235.
 - 32 Dreze, J and A. Sen. 1995. *India: Economic Development and Social Opportunity*. New Delhi: Oxford University Press, pp. 140-175.
 - 33 Bennholdt- Thomsen, V. 1998. "Why Do Housewives continue to be created?" in Mies, et al. *Women The Last colony*, p.p. 160-

قائمة المراجع

(setondnE)

- 1 Okley, Ann. 1985. *Sex, Gender and Society*. England: Gower Publishing Company, p. 16.
- 2 von Welhof, Claudia, 1998A. "The Proletarian is Dead: Long Live the Housewife", in Marina Mies, et al, *Women: The Last colony*. New Delhi: Kali for Women, p. 104.
- 3 Center for World Solidarity. 1997. *Forgin Links*. Hyderabad.
- 4 Oakley, A. o. cit, p. 149.
- 5 Ibid., pp 149-150.
- 6 Ibid., p. 150.
- 7 Okley, A. op.cit., pp. 32-34.
- 8 Ibid., p. 36.
- 9 Ehrenreich, Barbara and Deirdre English. 1988. *For Her Own Good: 50 Years of the Expert's Advice to Women*. London: Pluto Press, p. 19.
- 10 Ibid., op.cit., p. 19.
- 11 Mies, Marina. 1998 A. "Social Origins of Sexual Division of Labour", in *Women: The Last Colony*, op.cit., p. 73.
- 12 Oakely, A. op.cit. pp. 174-175.
- 13 von Werlhof, C., op.cit., p. 177.
- 14 Lerner, Gerda. *The Majority Finds Its Past: Placing women in History* Oxford and New York: Oxford University Press, p. 232.
- 15 Bhasin, Kamla, 1993. *What is Patriarchy?* New Delhi: Kali for Women.
- 16 Ashoworth, Georgina. 1996. *Gendered Governance: An Agenda for change*. Gender in Development Monograph Series. New



161.

- 34 Mies. M. 1998B. "On the Concept of Nature and Society in Capitalism", in *Women: The Last Colony*, p. 137.
- 35 Dreze, J. and Sen, A. 1995. Op.cit., p. 199.
- 36 Wieringa, Saskia. 1994. "Women's Interests and Empowerment: Gender Planning Reconsidered". *Development and Change*, Volume 25, pp. 831-832.
- 37 Walby, Sylvia. 1990. *Theorizing Patriarchy*. Oxford: Basil Blackwell, p.63.
- 38 Sarin, Madhu. 1998. "Who is gaining?" Who is losing? New Delhi: Society For Promotion of Wastelands Development, p. 8.
- 39 Ibid., p. 8.
- 40 Mies. M 1986, pp. 22-23.
- 41 For a discussion on this see Jaggar, A. op.cit., p. 22.
- 42 Wieringa, S. op.cit., pp. 831-832.
- 43 Ibid., p. 832.
- 44 Mies, M. 1986. P23.

مشروع تعزيز دور منظمات المجتمع المدني من
أجل اجندة مشتركة لحقوق المرأة والإنسان في
السودان.

تمت طباعة هذا الكتيب كجزء من أنشطة
المشروع وبدعم مقدم من الاتحاد الأوروبي.

